

أحكام اللباس والزينة

كتبه
أبو عبد الله
محمد الطويل



اللباس والزينة

حكم اللباس والزينة

الأصل في اللباس والزينة الحل والإباحة سواء في الثوب أو البدن أو المكان إلا ما ورد الدليل على تحريمه
قال تعالى (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) وقال تعالى (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ) وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ [كلوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة] (حسنه الألبانى : النسائي)

حكم اللباس

- 1- الواجب من اللباس ما يستر العورة ويقي الحر والبرد ويستدفع به الضرر.
- 2- المندوب من اللباس ما فيه جمال وزينة.

تنبيه

يتأكد ذلك عند العبادة وفي الجمعة والعيد وفي المجتمعات العامة فعن عائشة أن النبي ﷺ خطب الناس يوم الجمعة فرأى عليهم ثياب النمار فقال رسول الله ﷺ [ما على أحدكم إن وجد سعة أن يتخذ ثوبين لجماعته سوى ثوبي مهنته] (صححه الألبانى : ابن ماجة)
3- اللباس الحرام هو لباس الحرير والذهب للرجال، ولبس الرجل ما يختص به النساء من ملابس.

ستر العورة

العورة اصطلاحاً : كل ما حرم الله تعالى كشفه أمام من لا يحل النظر إليه وهي ما يسوء الإنسان إخراجه والنظر إليه لأنها من العور وهو العيب

وجوب ستر العورة

لا خلاف بين أهل العلم في وجوب ستر العورة قال تعالى (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) قال القرطبي في تفسيره : قوله تعالى (يَا بَنِي آدَمَ) هُوَ خطابٌ لِجَمِيعِ الْعَالَمِ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِهَا مَنْ كَانَ يَطُوفُ مِنَ الْعَرَبِ بِالْبَيْتِ عَزِيَّائًا، فَإِنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ لِلصَّلَاةِ. لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْعُمُومِ لَا لِلْسَّبَبِ
قال ابن حجر في فتح الباري : عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ كَانَتْ قَرِيْشٌ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَاةً يُصَقِّفُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ) الْآيَةَ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ

ونهى الله تعالى الناس عن كشف عوراتهم وسماءه فتنة قال تعالى (يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمُ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوَاتِهِمَا)

قال تعالى (وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) والمقصود بالفاحشة : ابداء العورات

قال ابن كثير فى تفسيره : كانت العرب - ما عدا قريشاً - لا يطوقون البيت في ثيابهم التي لبسوها، يتأولون في ذلك أنهم لا يطوقون في ثياب عصوا الله فيها

وعن أبى هريرة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤتون في الناس «ألا - لا - يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان» (رواه البخاري) وعن المسور بن مخرمة، قال: أقبلت بحجر أحمله ثقيل وعلي إزار خفيف، قال: فأنحل إزاري ومعي الحجر لم أستطع أن أضعه حتى بلغت به إلى موضعه. فقال رسول الله ﷺ «ارجع إلى ثوبك فخذة، ولا تمشوا عراة» (رواه مسلم)

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يقضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تقضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد» (رواه مسلم)

وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال [احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قال قلت يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض قال إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا يرينها قال قلت يا رسول الله إذا كان أحدنا خاليا قال الله أحق أن يستحيا منه من الناس] (حسنه الألبانى : أبى داود)

قال الألبانى فى التعليقات الرضية : ظاهره يدل على وجوب ستر العورة في الخلوة، وفيه خلاف؛ وقد حمله الشافعية على الندب.

قال المناوي: وممن وافقهم ابن جرير، فأول الخبر في " الآثار " على الندب، قال: لأن الله تعالى لا يغيب عنه شيء من خلقه؛ عراة أو غير عراة وإلى هذا ذهب البخاري؛ حيث قال " باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة، ومن تستر؛ فالستر أفضل "

حد العورة

1- عورة الرجل

قيل : العورة هى القبل والدبر فقط وهى رواية عن أحمد ورواية فى مذهب مالك وبه قال الظاهرية

وذهب الجمهور إلى أن ما بين السرة والركبة عورة وهو الراجح فعن أبي الزناد قال أخبرني ابن جرهد عن أبيه أن النبي ﷺ مر به وهو كاشف عن فخذه فقال

النبي ﷺ [غط فخذك فإنها من العورة]¹
مسائل :

أ- أما السرة والركبة فلا يدخلان في العورة وإن كان الأولى سترهما لأن ذلك أستر للعورة فعن عبد الله بن جعفر أن النبي ﷺ قال «ما بين السرة والركبة عورة»² فالسرة نفسها والركبة نفسها ليست بعورة والعورة هو ما بينهما وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال [إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيره فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة]³ وفي لفظ [فإن ما أسقل من سُرَّتِهِ إلى رُكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ] (إسناده حسن : مسند أحمد) وعن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ أَخِذًا بِطَرْفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ» (رواه البخاري)

ب- استدل من ذهب إلى أن الفخذ ليست بعورة بما ثبت عن أنس بن مالك، أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَا خَيْبَرَ، فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْعِدَاةِ بِعُلُسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ، وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زِقَاقٍ خَيْبَرٍ، وَإِنْ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فُخْذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فُخْذِهِ حَتَّى إِتَى أَنْظَرُ إِلَى بَيَاضِ فُخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ (رواه البخاري)

وكذلك ما ثبت أن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِهِ كَاشِفًا عَنْ فُخْذَيْهِ فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ فَأُذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فَتَحَدَّثَ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ فَأُذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فَتَحَدَّثَ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَوَى ثِيَابِهِ فَدَخَلَ فَتَحَدَّثَ فَلَمَّا خَرَجَ قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ تَهَشَّ لَهُ وَلَمْ تَبَالِ بِهِ ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَلَمْ تَهَشَّ لَهُ وَلَمْ تَبَالِ بِهِ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ فَجَلَسْتَ فَسَوَّيْتُ ثِيَابَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أَلَا أُسْتَحْيِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ] (صححه الألباني : ابن حبان)

وقد وقع تردد في رواية مسلم بين الفخذ والساق ففي بعض الفاظه [أن عائشة، قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِي، كَاشِفًا عَنْ فُخْذَيْهِ، أَوْ سَاقِيهِ] والساق ليس بعورة

قال الشوكاني في نيل الأوطار: وَهُوَ لَا يَنْتَهِزُ لِمُعَارَضَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْأُولَى: مَا قَدَمْنَا مِنْ أَتْهَا حِكَايَةِ فَعْلٍ. الثاني: أَتْهَا لَا تَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ تِلْكَ الْأَقْوَالِ الصَّحِيحَةِ الْعَامَّةِ لِجَمْعِ الرِّجَالِ. الثالث: التَّرَدُّدُ الْوَاقِعُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا " مَا بَيْنَ الْفُخْذِ وَالسَّاقِ " وَالسَّاقُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ إجماعًا. الرابع: غَايَةُ

¹ (صححه الألباني : الترمذي)

² (حسنه الألباني : صحيح الجامع)

³ (حسنه الألباني : أبي داود)

ما في هذه الواقعة أن يكون ذلك خاصاً بالنبي ﷺ لأنه لم يظهر فيها دليل يدل على التأسي به في مثل ذلك، فالواجب التمسك بتلك الأقوال الناصة على أن القخذ عورة.

2- عورة المرأة

أجمع العلماء على أنه يجب عليها ستر ما عدا الوجه والكفين أمام الأجانب واختلفوا في الوجه والكفين فقط هل يجوز كشفهما أم يجب سترهما :
أ- مذهب الجمهور: الحنفية، وهو الأظهر من مذهب الشافعية والصحيح من مذهب الحنابلة، وهو قول جمع من علماء المالكية قالوا بوجوب تغطيتهما واستدلوا بما ثبت عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال [المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان]¹ وعليه فالمرأة كلها عورة حتى ظهور قدميها وقال تعالى (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ)

وقال الله تعالى (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) وفي سبب نزول الآية ثبت عن أنس بن مالك قال: أنا أعلم الناس بالحجاب، لقد كان أبي بن كعب يسألني عنه، قال أنس «أصبح رسول الله ﷺ عروساً بزينب بنت جحش» قال «وكان تزوجها بالمدينة، فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار، فجلس رسول الله ﷺ وجلس معه رجال بعد ما قام القوم، حتى قام رسول الله ﷺ فمشى، فمشيت معه حتى بلغ باب حجرة عائشة، ثم ظن أنهم قد خرجوا، فرجع ورجعت معه، فإذا هم جلوس مكانهم، فرجع فرجعت الثانية، حتى بلغ حجرة عائشة، فرجع فرجعت، فإذا هم قد قاموا، فضرب بيني وبينه بالسِّتر، وأنزل الله آية الحجاب» (رواه مسلم)
وأيضاً ثبت في حديث الإفك عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ أن صفوان بن المعطل رأى سواد إنسان نائم فعرقني حين رأيي، وكان رأيي قبل الحجاب، فاستيقظت باسترجاعه حين عرقني، فخمرت وجهي بجلبائي (رواه البخاري)

وعن أسماء بنت أبي بكر، رضي الله عنهما قالت «كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نتمشط قبل ذلك في الإحرام» (إسناده صحيح : مستدرک الحاكم)

وعن أنس في قصة غزوة خيبر واصطفائه ﷺ صفية لنفسه قال: فخرج رسول الله ﷺ من خيبر ولم يعرّس بها فلما قرب البعير لرسول الله ليخرج وضع رسول الله ﷺ رجله لصفية لتضع قدمها على فخذه فأبت، ووضعت ركبتهما على فخذه وسترها رسول الله ﷺ وحملها ورائه، وجعل رداءه على ظهرها ووجهها ثم شده

¹ (صححه الالباني : الترمذی)

من تحت رجلها، وتحمل بها وجعلها بمنزلة نسائه (صححه الألباني : جلاباب المرأة المسلمة)
وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ [كَانَ الرُّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا وَتَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرَمَاتٌ فَإِذَا جَاوَزُوا بِنَا سَدَلْتُ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا فَإِذَا جَاوَزْنَا كَشَفْنَاهُ]¹
وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ [الْمُحْرَمَةُ تَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا شَاءَتْ إِلَّا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ، أَوْ زَعْفَرَانٌ وَلَا تَتَبَرَّقِعُ، وَلَا تَلْتَمُّ وَتُسَدِّلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا إِنْ شَاءَتْ]²

تنبيه

مما سبق يتبين أن من المنكرات ادعاء أن النقاب لا أصل له وأنه من البدع
قال الألباني في جلاباب المرأة المسلمة : ليعلم أن ستر الوجه والكفين له أصل في السنة، وقد كان ذلك معهوداً في زمنه ٢ كما يشير إليه ٢ بقوله [لا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين] (البخاري)
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "تفسير سورة النور" : وهذا مما يدل على أن النقاب والقفازين كانا معروفين في النساء اللاتي لم يحرمن وذلك يقتضي ستر وجوههن وأيديهن

قال الألباني في جلاباب المرأة المسلمة : ستر المرأة لوجهها ببرقع أو نحوه مما هو معروف اليوم عند النساء المحصنات أمر مشروع محمود وإن كان لا يجب ذلك عليها بل من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج.
ب- وذهب أصحاب المذاهب الأربعة على أن الوجه والكفين ليسا بعورة وهو قول عائشة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وهو الراجح واستدلوا بما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال [يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه] (صححه الألباني : أبي داود)

وعن قيس بن أبي حازم قال [دخلت أنا وأبي على أبي بكر -رضي الله عنه- وإذا هو رجل أبيض خفيف الجسم عنده أسماء بنت عميس تذب عنه وهي امرأة بيضاء موشومة اليدين] (صححه الألباني : جلاباب المرأة المسلمة)
وعن عمران بن حصين قال: كنت مع رسول الله ﷺ قاعداً إذ أقبلت فاطمة فوقفت بين يديه فنظرت إليها وقد ذهب الدم من وجهها فقال [ادني يا فاطمة] فدنت حتى قامت بين يديه فرفع يده فوضعها على صدرها موضع القلادة وفرج بين أصابعه ثم قال [اللهم مشبع الجاعة ورافع الوضيعة لا تجع

¹ (صححه الألباني : مشكاة المصابيح)

² (إسناده صحيح : السنن الكبرى للبيهقي)

فاطمة بنت محمد [٢]

قال عمران: فنظرت إليها وقد غلب الدم على وجهها وذهبت الصفرة كما كانت الصفرة قد غلبت على الدم (قال الألباني : سنده لا بأس به فى الشواهد : جلاب المرأة المسلمة)

وعن قبيصة بن جابر قال: كنا نشارك المرأة في السورة من القرآن نتعلمها فانطلقت مع عجوز من بني أسد إلى ابن مسعود في بيته في ثلاث نفر فرأى جبينها يبرق فقال: أتخلقينه؟ فغضبت وقالت: التي تحلق جبينها امرأتك قال: فادخلي عليها فإن كانت تفعله فهي مني بريئة فانطلقت ثم جاءت فقالت: لا والله ما رأيته تفعله فقال عبد الله بن مسعود: سمعت رسول الله ﷺ يقول [لعن الله الواشمات والمستوشمات....] (حسنه الألباني : جلاب المرأة المسلمة) وعن أبي أسماء الرحبي أنه دخل على أبي ذر الغفاري رضي الله عنه وهو بـ الربذة وعنده امرأة له سوداء مُسْغِبة ... قال: فقال [ألا تنظرون إلى ما تأمرني به هذه السويداء ...] (صححه الألباني : جلاب المرأة المسلمة)

وعن عروة بن عبد الله بن قشير: أنه دخل على فاطمة بنت علي بن أبي طالب قال [فرايت في يديها مسكا غلاظا في كل يد اثنتين اثنتين. قال: ورأيت في يدها خاتما ...] (صححه الألباني : جلاب المرأة المسلمة)

وعن معاوية رضي الله عنه قال: دخلت مع أبي على أبي بكر-رضي الله عنه- فرأيت أسماء قائمة على رأسه بيضاء ورأيت أبا بكر-رضي الله عنه- أبيض نحيقا (قال الألباني : سنده جيد فى الشواهد : جلاب المرأة المسلمة)

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ وَوَعظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَّةِ النِّسَاءِ سَقَعَاءُ الْخَدَيْنِ، فَقَالَتْ: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (رواه مسلم)

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: أُرْدِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ يَوْمَ النَّحْرِ خَلَقَهُ عَلَى عَجْزِ رَاحِلَتِهِ، وَكَانَ الْفَضْلُ رَجُلًا وَضِيئًا، فَوَقَّفَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّاسِ يُقْتِيهِمْ، وَأَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَعَمَ وَضِيئَةٌ تَسْتَقْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَأَعْجَبَهُ حُسْنُهَا، فَالْتَقَتِ النَّبِيُّ ﷺ وَالْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، فَأَخْلَفَ بِيَدِهِ فَأَخَذَ بِذَقَنِ الْفَضْلِ، فَعَدَلَ وَجْهَهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهَا (رواه البخاري) قال الألباني فى جلاب المرأة المسلمة : [فأخذ الفضل بن عباس يلتفت إليها وكانت امرأة حسناء] وفي رواية [وضيئة] وفي رواية [فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنها] وتنظر إليه فأخذ رسول الله ﷺ بذقن الفضل فحول وجهه من الشق الآخر.

والحديث يدل على ما دل عليه الذي قبله من أن الوجه ليس بعورة؛ لأنه كما قال ابن حزم: ولو كان الوجه عورة يلزم ستره لما أقرها على كشفه بحضرة الناس، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق، ولو كان وجهها مغطى ما عرف ابن

عباس أحسناء هي أم شوهاء
وفي الفتح قال ابن بطال: في الحديث الأمر بغض البصر خشية الفتنة،
ومقتضاه أنه إذا أمنت الفتنة لم يمتنع. قال: ويؤيده أنه ۲ لم يحول وجه
الفضل حتى أدمن النظر إليها لإعجابه بها، فخشي الفتنة عليه. وفيه مغالبة
طباع البشر لابن آدم، وضعفه عما ركب فيه من الميل إلى النساء، والإعجاب
بهن.

وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج
النبي ۲ إذ لو لزم ذلك جميع النساء لأمر النبي ۲ الخثعمية بالاستتار، ولما صرف
وجه الفضل. قال: وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضاً، لإجماعهم
على أن للمرأة أن تبدي وجهها في الصلاة، ولو رآه الغرباء
هذا كله كلام ابن بطال، وهو متين جيد. غير أن الحافظ تعقبه بقوله: قلت:
وفي استدلاله بقصة الخثعمية لما ادعاه نظري؛ لأنها كانت محرمة
قلت: كلا، فإنه لا دليل على أنها كانت محرمة بل الظاهر خلافه، فقد قدمنا عن
الحافظ نفسه أن سؤال الخثعمية للنبي ۲ إنما كان بعد رمي جمرة العقبة، أي
بعد التحلل، فكان الحافظ نسي ما كان حقيقه هو بنفسه رحمه الله تعالى.
ثم هب أنها كانت محرمة، فإن ذلك لا يخدم في استدلال ابن بطال المذكور
البتة؛ ذلك لأن المحرمة في جواز ستر وجهها بالسدل عليه كما يدل على ذلك
الحديث الرابع والخامس الآتيان (أي حديث: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ
[كَانَ الرُّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا وَتَحَنُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرَمَاتٌ فَإِذَا جَاوَزُوا بِنَا سَدَلَتْ
إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا فَإِذَا جَاوَزْنَا كَشَفْنَاهَا]) وإنما يجب عليها
أن لا تنتقب فقط، فلو أن كشف المرأة لوجهها أمام الأجانب لا يجوز؛ لأمرها ۲
أن تسبل عليه من فوق كما قال ابن حزم، ولا سيما وهي من أحسن النساء
وأجملهن، وقد كاد الفضل بن عباس أن يفتتن بها! ومع هذا كله لم يأمرها ۲ بل
صرف وجه الفضل عنها، ففي هذا دليل أيضاً على أن الستر المذكور لا يجب
على المرأة ولو كانت جميلة، وإنما يستحب ذلك لها كما يستحب لغيرها.
وأما قول بعض الفضلاء: ليس في الحديث التصريح بأنها كانت كاشفة عن
وجهها؛ فمن أبعد الأقوال عن الصواب، إذ لو لم يكن الأمر كذلك، فمن أين
للاوي أو الراي أن يعرفها أنها امرأة حسناء وضيئة؟!
ولو كان الأمر كما قال، فإلى ماذا كان ينظر الفضل ويكرر النظر؟! والحق أن
هذا الحديث من أوضح الأدلة وأقواها على أن وجه المرأة ليس بعورة.
لأن القصة وقعت في آخر حياته ۲ وعلى مشهد منه ۲ مما يجعل الحكم ثابتاً
محكماً، فهو نص مبين لمعنى {يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ} وأنه لا يشمل
الوجه، فمن حاول أن يفهم الآية دون الاستعانة بالسنة فقد أخطأ.
قلت: أما قوله تعالى (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ

عَلَى جَيُوبِهِنَّ)

وعن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال [لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار]¹
قال الألباني في الرد المفحم : الراغب الأصبهاني قال في كتابه الفريد "المفردات في غريب القرآن" : (خمر) أصل الخمر: ستر الشيء ويقال لما يستتر به: (خمار) لكن (الخمار) صار في التعارف اسما لما تغطي به المرأة رأسها وجمعه (خمر) قال تعالى (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) وابن منظور والفيروزآبادي وجماعة من العلماء المؤلفين للمعجم الوسيط مع نصه قولهم الصريح في أنه غطاء الرأس

قال الألباني في جلاب المرأة المسلمة : "الجيوب" جمع "الجيب"، وهو موضع القطع من الدرع والقميص وهو من الجوب وهو القطع فأمر تعالى بليّ الخمار على العنق والصدر فدل على وجوب سترهما ولم يأمر بلبسه على الوجه فدل على أنه ليس بعورة ولذلك قال ابن حزم في "المحلى" : "فأمرهن الله تعالى بالضرب بالخمار على الجيوب وهذا نص على ستر العورة والعنق والصدر وفيه نص على إباحة كشف الوجه لا يمكن غير ذلك".

قال الألباني في جلاب المرأة المسلمة : وقد ذكر القرطبي وغيره في سبب نزول هذه الآية {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ} [النور: 31] "أن النساء كن في ذلك الزمان إذا غطين رءوسهن بالأخمرة وهي المقانع سدلنها من وراء الظهر كما يصنع النبط فيبقى النحر والعنق والأذنان لا ستر على ذلك. فأمر الله تعالى بليّ الخمار على الجيوب"

وعن عائشة رضي الله عنها قالت "يرحم الله نساء المهاجرين الأُول لما أنزل الله {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ} شققن مروطهن فاختمرن بها " وفي رواية: أخذن أزهرن فشققنها من قبل الحواشي فاختمرن بها (البخاري)
قال الألباني في جلاب المرأة المسلمة : لا ينافي هذا ما ذكرنا من معنى الخمار؛ لأنه لا يلزم من تغطية الوجه به أحيانا، أن ذلك من لوازمه عادة، كلا، لا ترى أن النبي ﷺ لما حمل صفية وراءه جعل رداءه على ظهرها وجهها كما يأتي وأن عائشة قالت في قصة الإفك "فخمرت وجهي بجلبابي" فهل يمكن أن يؤخذ من ذلك أن الرداء والجلباب ثوبان يغطيان الوجه عادة؟!

قال الألباني في جلاب المرأة المسلمة : عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن لنساء قريش لفضلاً، وإني والله ما رأيت أفضل من نساء الأنصار، وأشد تصديقا لكتاب الله، ولا إيمانا بالتنزيل، فقد أنزلت سورة النور {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ} فانقلب رجالهن إليهن يتلون عليهن ما أنزل الله فيها، ويتلو الرجل على امرأته وابنته وأخته وعلى كل ذي قرابة، فما منهن امرأة إلا

¹ (صححه الألباني : إبي داود)

قامت إلى مرطها المرحل، فاعتجرت به تصديقًا وإيمانًا بما أنزل الله من كتابه، فأصبح وراء رسول الله ﷺ يصلين الصبح معتجرات كأن على رؤوسهن الغربان.

والحديث كالنص على أنهن قمن وراءه ﷺ كاشفات الوجوه؛ لأن الاعتجار بمعنى الاختمار ففي "الصحيح" والمعجم: ما تشده المرأة على رأسها، يقال: اعتجرت المرأة.

قال الألباني في الرد المفحم: ما قاله الإمام الفيروزآبادي في "قاموسه" و الزبيدي في "تاجه" جاعلا كلام الأول بين هلالين قال: (الاعتجار) لي الثوب على الرأس من غير إدارة تحت الحنك وفي بعض العبارات: هو (لف العمامة دون التلحي) وروي عن النبي ﷺ [أنه دخل مكة يوم الفتح متعجرا بعمامة سوداء] المعنى: أنه لفها على رأسه ولم يلح بها

قال الألباني في الرد المفحم: قال ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع" ما نصه: واتفقوا على أن شعر الحرة وجسمها حاشا وجهها ويديها عورة واختلفوا في الوجه واليدين حتى أظفارهما أعورة هي أم لا؟ وأقره شيخ الإسلام ابن تيمية في تعليقه عليه ولم يتعقبه كما فعل في بعض المواضع الأخرى قلت: أما عن قوله تعالى (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا) قالوا فما ظهر من زينتها من غير قصد فمعفو عنها فيه .. والصواب غير ذلك

قال الألباني في جلباب المرأة المسلمة: فمناط الحكم إذن في الآية ليس هو ما ظهر دون قصد من المرأة -فهذا مما لا مؤاخذه عليه في غير موضع الخلا ف أيضًا اتفاقًا- وإنما هو فيما ظهر دون إذن من الشارع الحكيم فإذا ثبت أن الشرع سمح للمرأة بإظهار شيء من زينتها سواء كان كفا أو وجهًا أو غيرهما فلا يعترض عليه بما كنا ذكرناه من القصد؛ لأنه مأذون فيه بإظهار الجلباب تمامًا.

وعن عائشة قالت: «كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْقَجْرِ مُتَلَقَّاتٍ بِمَرْوِطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ» (رواه البخاري)

قال الألباني في جلباب المرأة المسلمة: ووجه الاستدلال بها هو قولها "لا يعرفن من الغلس" فإن مفهومه أنه لولا الغلس لعرفن وإنما يعرفن عادة من وجوههن وهي مكشوفة فثبت المطلوب. وقد ذكر معنى هذا الشوكاني عن الباجي.

ثم وجدت رواية صريحة في ذلك بلفظ "وما يعرف بعضنا وجوه بعض"

وعن أنس قال: دخلت على عمر بن الخطاب أمة قد كان يعرفها لبعض

المهاجرين أو الأنصار وعليها جلباب متقنعة به فسألها: عتقت؟ قالت: لا. قال: فما بال الجلباب؟ ضعيه عن رأسك إنما الجلباب على الحرائر من نساء المؤمنين فتلكأت فقام إليها بالدرة ف ضرب رأسها حتى ألقتة عن رأسها (جود إسناده الألباني : جلباب المرأة المسلمة)

قال الألباني في جلباب المرأة المسلمة : ووجه الاستدلال بهذا الأثر أن عمر - رضي الله عنه- عرف هذه الأمة مع أنها كانت متقنعة بالجلباب؛ أي: متغطية به ، وذلك يعني بكل وضوح أن وجهها كان ظاهراً، وإلا لم يعرفها.

وإذ الأمر كذلك؛ فقولہ رضي الله عنه "إنما الجلباب على الحرائر؛ دليل واضح جداً أن الجلباب ليس من شرطه عند عمر أن يغطي الوجه، فلو أن النساء -كل النساء- كن في العهد الأول يسترن وجوههن بالجلابيب ما قال عمر -رضي الله عنه- ما قال.

وعن سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأُسْلَمِيَّةِ أَتَتْهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ فَتَوَقَّيَ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَقَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِقَاسِهَا، تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَ فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ، إِنَّكَ، وَاللَّهِ ، مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ «فَأَقْتَنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزَوُّجِ إِنْ بَدَأَ لِي» (رواه مسلم)

وفى بعض الالفاظ [وقد اکتحلت واختضبت وتھیأت] (جلباب المرأة المسلمة لـ الألباني)

قال الألباني في جلباب المرأة المسلمة : والحديث صريح الدلالة على أن الكفين ليسا من العورة في عرف نساء الصحابة، وكذا الوجه أو العينين على الأقل، وإلا لما جاز لسبيعة -رضي الله عنها- أن تظهر ذلك أمام أبي السنابل، ولا سيما وقد كان خطبها فلم ترضه.

وعن عائشة [أن امرأة أتت النبي ﷺ تبايعه ولم تكن مختضبة فلم يبايعها حتى اختضبت] (صححه الألباني : جلباب المرأة المسلمة)

وعن عطاء بن أبي رباح، قال: قال لي ابن عباس: ألا أريك امرأة من أهل الجنة؟ قلت: بلى، قال: هذه المرأة السوداء، أتت النبي ﷺ فقالت: إني أصرع، وإني أتكشف، فادع الله لي، قال: «إني شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوت الله أن يعافيك» فقالت: أصبر، فقالت: إني أتكشف، فادع الله لي أن لا أتكشف، فدعا لها (رواه البخاري)

والشاهد هو قول ابن عباس (المرأة السوداء) ولا يعرف سوادها إلا من وجهها

أو كفيها

وعن ابن عباس قال [كانت امرأة تصلي خلف رسول الله ﷺ حسناء من أحسن الناس فكان بعض القوم يتقدم حتى يكون في الصف الأول لئلا يراها ويستأخر بعضهم حتى يكون في الصف المؤخر فإذا ركع نظر من تحت إبطيه فأنزل الله تعالى (ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين)] (صححه الألباني : الترمذی)

وعَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَبِيئَةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ «إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتَدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ» (رواه مسلم)

وعن ثوبان قال: جاءت هند بنت هُبَيْرَةَ إلى رسول الله ﷺ وفي يدها فُتْخٌ من ذهب، -أي خواتيم ضخام-، فجعل رسول الله ﷺ يضرب يدها، فَدَخَلَتْ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَشْكُو إِلَيْهَا الَّذِي صَنَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَانْتَزَعَتْ فَاطِمَةُ سِلْسِلَةً فِي عُنُقِهَا مِنْ ذَهَبٍ، قَالَتْ: هَذِهِ أَهْدَاهَا أَبُو حَسَنٍ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالسِّلْسِلَةُ فِي يَدِهَا، فَقَالَ [يَا فَاطِمَةُ! أَيْعُرُّكَ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدِكِ سِلْسِلَةٌ مِنْ نَارٍ؟] (صححه الألباني : الترغيب والترهيب)

وعن الحارث بن الحارث الغامدي قال: قلت لأبي ونحن بمنى: ما هذه الجماعة؟ قال: هؤلاء القوم قد اجتمعوا على صابئ لهم قال: فنزلنا "وفي رواية: فتشرفنا" فإذا رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى توحيد الله والإيمان به وهم يردون عليه قوله ويؤذونه حتى انتصف النهار وتصدع عنه الناس وأقبلت امرأة قد بدا نحرها تبكي تحمل قدحاً فيه ماء ومنديلاً فتناوله منها وشرب وتوضأ ثم رفع رأسه إليها فقال: يا بنية خمري عليك نحرٌ ولا تخافي على أبيك غلبة ولا ذلاً قلت: من هذه؟ قالوا: هذه زينب بنته

قال الألباني في جلاباب المرأة المسلمة : أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وابن عساكر في تاريخ دمشق والزيادات له، وقال: رواه البخاري في التاريخ مختصراً، وأبو زرعة، وقال: هذا الحديث صحيح

والذي يترجح

أن في هذه الأحاديث دلالة على جواز كشف المرأة عن وجهها وكفيها قال الألباني في جلاباب المرأة المسلمة : قوله تعالى في صدر الآية المتقدمة {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا قُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ قُرُوجَهُنَّ} [النور: 30-31] فإنها تشعر بأن في المرأة شيئاً مكشوقاً يمكن النظر إليه فلذلك أمر تعالى بغض النظر عنهن وما ذلك غير الوجه والكفين.

مسائل :

1- القدم عورة على الصحيح فعن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ فقالت إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقالت أم سلمة قال رسول الله ﷺ [يطهره ما بعده]¹
قال الألباني في جلابب المرأة المسلمة : إن قوله تعالى {وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ} [النور: 31] ؛ يدل على أن النساء يجب عليهن أن يسترن أرجلهن أيضاً. وإلا لاستطاعت إحداهن أن تبدي ما تخفي من الزينة "وهي الخلاخيل" ولاستغنت بذلك عن الضرب بالرجل ولكنها كانت لا تستطيع ذلك، لأنه مخالفة للشرع مكشوفة ومثل هذه المخالفة لم تكن معهودة في عصر الرسالة ولذلك كانت إحداهن تحتال بالضرب بالرجل لتعلم الرجال ما تخفي من الزينة فنهاهن الله تعالى عن ذلك وبناء على ما أوضحنا قال ابن حزم في "المحلى" : "هذا نص على أن الرجلين والساقين مما يخفى ولا يحل إبداءه".

ويشهد لهذا من السنة حديث ابن عمر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ "من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة"، فقالت أم سلمة: فكيف يصنع النساء بذيولهن؟ قال: "يرخين شبراً" فقالت: إذن تنكشف أقدامهن قال: "فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه".

2- **قال الألباني في جلابب المرأة المسلمة :** قال أبو حيان الأندلسي في تفسيره "البحر المحيط" "والظاهر أن قوله {وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ} يشمل الحرائر والإماء، والفتنة بالإماء أكثر؛ لكثرة تصرفهن، بخلاف الحرائر؛ فيحتاج إخراجهن من عموم النساء إلى دليل واضح".
 وسبقه إلى ذلك الحافظ ابن القطان في "أحكام النظر" وغيره. وما أحسن ما قال ابن حزم في "المحلى" "وأما الفرق بين الحرة والأمة فدين الله واحد و الخلقة والطبيعة واحدة كل ذلك في الحرائر والإماء سواء حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء فيوقف عنده"

حكم القواعد من النساء

قال تعالى (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَغْفِقْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)
المقصود بوضع الثياب : أي الرداء وهو الجلابب المعروف الذي ترتديه المرأة فوق ثيابها عند الخروج من البيت وكذلك لها أن تكشف عن وجهها وكفيها
قال الطبري في تفسيره : وَاللَّوَاتِي قَدْ قَعَدْنَ عَنِ الْوَلَدِ مِنَ الْكِبَرِ مِنَ النِّسَاءِ، فَلَا يَحِضْنَ وَلَا يَلِدْنَ؛ وَاحِدَتُهُنَّ قَاعِدٌ. {اللاتي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا} [النور: 60] يَقُولُ: اللَّاتِي قَدْ يَسُنَّ مِنَ الْبُعُولَةِ، فَلَا يَطْمَعْنَ فِي الْأَزْوَاجِ {فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ

1 (صححه الألباني : صحيح أبي داود)

يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ} [النور: 60] يَقُولُ: فَلَيْسَ عَلَيْهِنَ حَرَجٌ وَلَا إِثْمٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ، يَعْنِي جَلَابِيبَهُنَّ، وَهِيَ الْقِنَاعُ الَّذِي يَكُونُ فَوْقَ الْخِمَارِ، وَالرِّدَاءُ الَّذِي يَكُونُ فَوْقَ الثِّيَابِ، لَا حَرَجَ عَلَيْهِنَ أَنْ يَضَعْنَ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَحَارِمِ مِنَ الرِّجَالِ وَغَيْرِ الْمَحَارِمِ مِنَ الْقُرَبَاءِ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ.

قال القرطبي في تفسيره: إِمَّا خَصَّ الْقَوَاعِدُ بِذَلِكَ لِانْصِرَافِ الْأَنْفُسِ عَنْهُنَّ، إِذْ لَا يَذْهَبُ لِلرِّجَالِ فِيهِنَّ، فَأُيِّحَ لَهُنَّ مَا لَمْ يُبَحِّ لغيرهنَّ، وَأُزِيلَ عَنْهُمُ كَلْفَةُ التَّحَقُّظِ الْمُتَعَبِ لَهُنَّ.

قال القرطبي في تفسيره: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا كَالشَّابَةِ فِي التَّسْتُرِ، إِلَّا أَنَّ الْكَبِيرَةَ تَضَعُ الْجَلَابِيبَ الَّذِي يَكُونُ فَوْقَ الدَّرْعِ وَالْخِمَارِ، قَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَغَيْرُهُمَا.

قال القرطبي في تفسيره: ثُمَّ ذَكَرَ تَعَالَى أَنْ تَحَقُّظَ الْجَمِيعِ مِنْهُنَّ، وَاسْتَعْفَاقَهُنَّ عَنْ وَضْعِ الثِّيَابِ وَالتَّزَامَهُنَّ مَا يَلَزِمُ الشَّبَابَ أَفْضَلَ لَهُنَّ وَخَيْرٌ.

قال الجصاص في تفسيره: لَا خِلَافَ فِي أَنَّ شَعْرَ الْعَجُوزِ عَوْرَةٌ لَا يَجُوزُ لِلْأُجْنَبِيِّ النَّظْرَ إِلَيْهِ كَشَعْرِ الشَّابَةِ، وَأَنَّهَا إِنْ صُلَتْ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ كَانَتْ كَالشَّابَةِ فِي فُسَادِ صَلَاتِهَا، فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ وَضْعَ الْخِمَارِ بِحَضْرَةِ الْأُجْنَبِيِّ **قال الجصاص في تفسيره:** وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَبَاحَ لِلْعَجُوزِ وَضْعَ رِدَائِهَا بَيْنَ يَدَيِ الرِّجَالِ بَعْدَ أَنْ تَكُونَ مَغْطَاةَ الرَّأْسِ، وَأَبَاحَ لَهَا بِذَلِكَ كَشْفَ وَجْهِهَا وَيَدَيْهَا لِأَنَّهَا لَا تَشْتَهِي

ما يجوز للمرأة إبداءه أمام محارمها

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَحَارِمِ النَّظْرَ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ الْمَرَأَةِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرَّكْبَةِ

وَقِيلَ: يَجُوزُ لِلْمَرَأَةِ أَنْ تَبْدِيَ أَمَامَ مُحَارِمِهَا وَأَمَامَ النِّسَاءِ مَوَاضِعَ الزَّيْنَةِ كَالرَّأْسِ وَالرَّقَبَةِ وَالْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ وَبِهِ أَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ، وَ الْحَنَابِلَةِ، وَوَجْهُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ قَالَ تَعَالَى (وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ) وَالبعل: الزوج

وفى فتاوى اللجنة الدائمة: هُوَ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْمَرَأَةِ غَالِبًا فِي الْبَيْتِ، وَحَالِ الْمَهْنَةِ، وَيَشُقُّ عَلَيْهَا التَّحَرُّزُ مِنْهُ؛ كَانْكَشَافِ الرَّأْسِ وَالْيَدَيْنِ وَالْعُنُقِ وَالْقَدَمَيْنِ، وَأَمَّا التَّوَسُّعُ فِي التَّكْشِفِ فَعِلَاوَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدُلْ عَلَى جَوَازِهِ دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ هُوَ أَيْضًا طَرِيقٌ لِفِتْنَةِ الْمَرَأَةِ وَالِافْتِتَانِ بِهَا مِنْ بَنَاتِ جَنْسِهَا، وَهَذَا مَوْجُودٌ بَيْنَهُنَّ، وَفِيهِ أَيْضًا قُدُوةٌ سَيِّئَةٌ لغيرهنَّ مِنَ النِّسَاءِ، كَمَا أَنَّ فِي ذَلِكَ تَشَبُّهًا بِالْكَافِرَاتِ وَالبَغَايَا الْمَاجَنَاتِ فِي لِبَاسِهِنَّ

تَنْبِيْهِ

مما يجوز إبداءه أمام المحارم مواضع الوضوء فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ «كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا» (رواه البخارى) قال ابن حجر فى فتح البارى : والأولى فى الجواب أن يُقال لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم

وعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أَتَا وَأَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ فَسَأَلَهَا عَنْ غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ «قَدَعْتُ بِإِنَاءٍ قَدَرِ الصَّاعِ فَاغْتَسَلْتُ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهَا سِتْرٌ وَأَقْرَعْتُ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثًا» (رواه مسلم) قال ابن حجر فى فتح البارى : قال القاضى عياض ظاهره أتهما رأيا عملها فى رأسها وأعالي جسدتها مما يحل نظره للمحرم لأتھا خالته أبي سلمة من الرضاع أَرْضَعْتُهُ أَخْنَهَا أَمْ كَلْثُومٌ وَإِنَّمَا سَتَرْتُ أَسَافِلَ بَدَنِهَا مِمَّا لَا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ النَّظَرُ إِلَيْهِ

قلت : المقصود بأعلى جسدها العنق وما حوله مما هو موضع القلادة المحارم

المحرم : كل من حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح لحرمتها فعلى هذا فأخت الزوجة وخالتها وعمتها ليس بمحرم لهن وكذلك بنت الزوجة التى لم يدخل بها لا يكون محرما لها إلا بعد الدخول لأنها ربيبة و(سبب مباح) خرج به أم الموطوءة بشبهة وبناتها فإنها حرام على التأبيد لكن لا يكون محرما لها

وقال تعالى فى المحارم (وَلَا يَنْدِينُ زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ)

الآباء : ويدخل فى ذلك الأجداد سواء كانوا من جهة الأب أو الأم

آباء الأزواج : مهما علوا

الأبناء : مهما نزلوا فيدخل أبناء الأبناء

أبناء الأزواج : مهما نزلوا

الإخوة : سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم

أبناء الإخوة والأخوات

هل يدخل الأعمام والأخوال فى جواز إبداء الزينة أمامهم ؟

جمهور العلماء على أن حكمهم حكم بقية المحارم فعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَقْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعْقِيسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ أُنْزِلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: فَأُبَيِّنُ أَنْ آدَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ «فَأَمَرَنِي أَنْ آدَنَ لَهُ عَلَيَّ» (رواه مسلم) وفى لفظ [إنه عمك فليج عليك]

(صححه الألباني : أبى داود)

فإن كانت المرأة لا تحتجب من عمها من الرضاعة فعمها من النسب من باب أولى

مسائل :

1- إن حصلت شبهة وريبة من جهة المحرم فيجوز للمرأة حينئذ أن تحتجب منه سدا للذريعة فعن عائشة رضي الله عنها: أن عبد بن زمعة، وسعد بن أبي وقاص، اختصما إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمعة، فقال سعد: يا رسول الله، أوصاني أخي إذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمعة، فأقبضه، فإنه ابني، وقال عبد بن زمعة: أخي وابن أمة أبي، ولد على فراش أبي، فرأى النبي ﷺ شبهة بيّنا بعثته، فقال «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش، واحتجبي منه يا سودة» (رواه البخاري)

2- قال القرطبي في تفسيره : لما ذكر الله تعالى الأزواج وبدأ بهم ثنى بدوي المحارم وسوى بينهم في إبداء الزينة، ولكن تختلف مراتبهم بحسب ما في نفوس البشر. فلما مرية أن كشف الأب والأخ على المرأة أحوط من كشف ولد زوجها. وتختلف مراتب ما يبدي لهم، فيبدي للأب ما لا يجوز إبداءه لولد الزوج 3- إباحة نظر المحرم إلى المرأة مشروط بأن لا يكون على وجه الالتذاذ والا ستمتاع والشهوة فإن حصل هذا فلا خلاف في منعه

4- ينبغى التنبه لما ثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت إني سمعت رسول الله ﷺ يقول [ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين الله تعالى] (صححه الألباني : أبى داود)

5- يجوز للمحرم مس المرأة وتقبيلا إذا لم يكن بشهوة فعن عائشة، حدثت: أن عبد الله بن الزبير قال: في بيع أو عطاء أعطته عائشة: والله لتنتهين عائشة أو لأحجرن عليها، فقالت: أهو قال هذا؟ قالوا: نعم، قالت: هو لله علي نذر، أن لا أكلم ابن الزبير أبدا. فاستشفع ابن الزبير إليها، حين طالت الهجرة، فقالت: لا - والله لا - أشفع فيه أبدا، ولا - أتحنث إلى نذري. فلما طال ذلك على ابن الزبير، كلم المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن الأ - سودة بن عبد يعوث، وهما من بني زهرة، وقال لهما: أنشدكما بالله لما أدخلتماني على عائشة، فأتتها لا - يحل لها أن تنذر قطيعتي. فأقبل به المسور وعبد الرحمن مشتملين بأرديتهما، حتى استأذنا على عائشة، فقالا: السلام عليك ورحمة الله وبركاته أدخل؟ قالت عائشة: ادخلوا، قالوا: كلنا؟ قالت: نعم، ادخلوا كلكم، ولا - تعلم أن معهما ابن الزبير، فلما دخلوا دخل ابن الزبير الحجاب، فاعتنق عائشة وطفق يناشدها ويبكي، وطفق المسور وعبد الرحمن يناشدها إلّا ما كلمته، وقيلت منه (رواه البخاري)

وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت [ما رأيت أحدا كان أشبه

سمتا وهديا ودلا برسول الله ﷺ من فاطمة كرم الله وجهها كانت إذا دخلت عليه قام إليها فأخذ بيدها وقبلها وأجلسها في مجلسه وكان إذا دخل عليها قامت إليه فأخذت بيده فقبلته وأجلسته في مجلسها [صححه الألباني : أبى داود]

لباس المرأة أمام النساء

قال تعالى (أو نسائهن) يعنى : تبدى المرأة زينتها أيضا أمام النساء وهو رواية عن أبي حنيفة، وقول ابن القطان من المالكية، وهو قول الألباني، وابن عثيمين، وبه أفتت اللجنة الدائمة
تنبيه

وأما ما تبديه أمام المرأة الغير مسلمة فالجمهور على أنها لا تبدى إلا وجهها وكفيها وهو الراجح لا سيما إن حصلت الريبة وعلم أنها تصف المرأة لزوجها أو نحوه

وذهب الحنابلة إلى أنه يجوز لها أن تبدى زينتها مثلما تبديه أمام المرأة المسلمة

قال القرطبي فى تفسيره : قوله تعالى (أو نسائهن) يعنى المسلمات، ويدخل فى هذا الإمام المؤمنات، ويخرج منه نساء المشركين من أهل الذمة وغيرهم، فلا يحل لامرأة مؤمنة أن تكشف شيئا من بدنّها بين يدي امرأة مشركة إلا أن تكون أمة لها

قال شيخ الإسلام فى مجموع الفتاوى : وقوله {أو نسائهن} قال: احتراز عن النساء المشركات. فلا تكون المشركة قابلة للمسلمة ولا تدخل معهن الحمام لكن قد كن النسوة اليهوديات يدخلن على عائشة وغيرها فيرين وجهها ويديها بخلاف الرجال

لباس المرأة أمام غير أولى الإربة

يجوز للمرأة إبداء زينتها أمام (غير أولى الإربة) وهم الذين لا حاجة لهم فى النساء كالذين فى عقولهم وله وكذلك المخنث الذى لا يفطن إلى أمر النساء ووصفهن فإن علم منه شئ من ذلك منع فعن أم سلمة، أن مخنثا كان عندها ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ فى البيت، فقال لأخي أم سلمة: يَا عَبْدَ اللَّهِ - بْنَ أَبِي أُمَيَّةٍ - إِنَّ فَتَحَ اللَّهِ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ عَدَا، فَإِنِّي أَدُلُّكَ عَلَى بَنَاتِ غَيْثَانَ، فَإِذَا تَقَبَّلَ بِأَرْبَعٍ وَتَدِيرُ بِثَمَانٍ، قَالَ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ «لَا يَدْخُلُ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ» (رواه مسلم)

تنبيه

اعلم أن الرجل إذا كان خصيا أو مجبوبا فإنه لا يجوز إبداء الزينة أمامه أيضا ولا يحل له النظر إلى النساء لأن الشهوة ما زالت فى قلوبهم وإن عطل العضو
لباس المرأة أمام عبدها

يجوز للمرأة إبداء زينتها أمام عبدها وهو مذهب أكثر العلماء لقوله تعالى (أو ما ملكت أيمانهن) فيشمل ذلك العبيد والإماء وعن أنس أن النبي ﷺ أتى فاطمة بعبد كان قد وهبه لها قال وعلى فاطمة رضي الله عنها ثوب إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فلما رأى النبي ﷺ ما تلقى قال [إنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلأمك] (صححه الألباني : أبى داود)

وعن سليمان بن يسار عن عائشة قال [استأذنت عليها فقالت: من هذا؟ فقلت: سليمان قالت: كم بقى عليك من مكاتبتك؟ قال: قلت: عشر أواق قالت: ادخل فإنك عبد ما بقى عليك درهم] (صححه الألباني : الإرواء)
ورجح شيخ الإسلام جواز نظر العبد إلى مولاته لكن للحاجة تنبيه

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى : وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْرَمًا يُسَافِرُ بِهَا. كَعَمْرٍ أُولَى الْإِرْبَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَجُوزُ لَهُمْ النَّظَرُ وَلَيْسُوا مُحَارِمَ يُسَافِرُونَ بِهَا فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَارَ لَهُ النَّظَرُ جَارَ لَهُ السَّقَرُ بِهَا وَلَا الْخُلُوةُ بِهَا؛ بَلْ عَبْدُهَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا لِلْحَاجَةِ وَإِنْ كَانَ لَا يَخْلُو بِهَا وَلَا يُسَافِرُ بِهَا فَإِنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ ﷺ {لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ نَظِيرٍ مَحْرَمٍ} فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا عَتَقَ كَمَا يَجُوزُ لَزَوْجِ أُخْتِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا طَلَّقَ أُخْتَهَا وَالْمَحْرَمُ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍ: سَقَرُ الْمَرْأَةِ مَعَ عَبْدِهَا ضِيعَةٌ. فَالْآيَةُ رَخِصَتْ فِي إِبْدَاءِ الزَّيْنَةِ لِذَوِي الْمَحَارِمِ وَغَيْرِهِمْ وَحَدِيثُ السَّقَرِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا ذَوُو الْمَحَارِمِ وَذَكَرَ فِي الْآيَةِ نِسَاءَهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَغَيْرُ أُولَى الْإِرْبَةِ وَهِيَ لَا تُسَافِرُ مَعَهُمْ.

لباس المرأة أمام الأطفال

يجوز للمرأة إبداء الزينة أمام الأطفال الصغار غير المميزين لقوله تعالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء)
وعن جابر، أن أم سلمة، استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامَةِ «فأمر النبي ﷺ أبا طيبة أن يحجمها» قال: حسبت أنه قال: كان أخاها من الرضاعة أو غلاماً لم يحتلم (رواه مسلم)

قال ابن كثير في تفسيره : يَعْنِي: لِصِغَرِهِمْ لَا يَقْهَمُونَ أَحْوَالَ النِّسَاءِ وَعَوْرَاتِهِنَّ مِنْ كَلَامِهِنَّ الرَّخِيمِ، وَتَعْطِفُهُنَّ فِي الْمَشْيَةِ وَحَرَكَاتِهِنَّ، فَإِذَا كَانَ الطِّفْلُ صَغِيرًا لَا يَقْهَمُ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِدُخُولِهِ عَلَى النِّسَاءِ. فَأَمَّا إِنْ كَانَ مُرَاهِقًا أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، بِحَيْثُ يَعْرِفُ ذَلِكَ وَيَدْرِيهِ، وَيَقَرِّقُ بَيْنَ الشَّوْهَاءِ وَالْحَسَنَاءِ، فَلَا يُمْكِنُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ.

أحكام النظر

حكم نظر الرجل إلى المرأة

- 1- إذا كانت المرأة زوجته جاز له اللمس والنظر إلى جميع جسدها بلا استثناء باتفاق العلماء قال تعالى (وَالَّذِينَ هُمْ لِقُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (5) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ وَهُوَ الْقَرَقُ، وَكُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ» (رواه مسلم)
- وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال [احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قال قلت يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض قال إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا يرينها قال قلت يا رسول الله إذا كان أحدنا خاليا قال الله أحق أن يستحيا منه من الناس] (حسنه الألباني : أبي داود)
- 2- إذا كان من محارمها فالراجح قول الحنابلة أنه يجوز نظر المحارم إلى ما يظهر غالبا كالرقبة والرأس والكفين والقدمين وليس له النظر إلى ما يستتر غلبا كالصدر والظهر ونحوهما وكذلك يجوز النظر إلى مواضع الوضوء كالذراعين وأطراف الساقين لما تقدم وهو مذهب المالكية وأما الحنفية فيرون جواز النظر إلى الصدر والساق والعضدين ولا ينظر إلى الظهر والبطن وأما المالكية فيرون جواز النظر إلى الذراعين والشعر وما فوق النحر وأطراف القدمين وأما الشافعية فيرون جواز النظر إلى ما سوى ما بين السرة والركبة
- 3- إذا كانت المرأة أجنبية فلا يحل له النظر إليها وهو مذهب الشافعية والحنابلة قال تعالى (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا قُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ)
- قال ابن القيم في روضة المحبين : فلما كان غض البصر أصلا لحفظ الفرج بدأ بذكره ولما كان تحريمه تحريم الوسائل فيباح للمصلحة الراجحة ويحرم إذا خيف منه الفساد ولم يعارضه مصلحة أرجح من تلك المفسدة لم يأمر سبحانه بغضه مطلقا بل أمر بالغض منه وأما حفظ الفرج فواجب بكل حال لا يباح إلا بحقه فلذلك عم الأمر بحفظه

قال تعالى (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال [المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان] (صححه الألباني : الترمذي)

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ الْقَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَشْعَمَ، فَجَعَلَ الْقَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ

يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ (رواه البخاري)
 قَالَ تَعَالَى {يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ} [غافر: 19]
 وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ»
 قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بِدُ مِنْ مَجَالِسِنَا تَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 «فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ» قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ «غَضُّ
 الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأُذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» (رواه
 مسلم)

وعن أنس أن النبي ﷺ قال «تقبلوا لي بستم أتقبل لكم بالجنة إذا حدث أحدكم
 فلا يكذب وإذا وعد فلا يخلف وإذا ائتمن فلا يخن غصوا أبصاركم وكفوا
 أيديكم واحفظوا فروجكم» (صححه الألباني : صحيح الجامع)
 وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال [إذا زوج أحدكم عبده
 أمتة فلا ينظر إلى عورتها] (حسنه الألباني : أبي داود)
قال ابن القيم في روضة المحبين : فكذاك النظرة إذا أثرت في القلب فإن
 عجل الحازم وحسم المادة من أولها سهل علاجه وإن كرر النظر ونقب عن
 محاسن الصورة ونقلها إلى قلب فارغ فنقشها فيه تمكنت المحبة وكلما
 تواصلت النظرات كانت كالماء يسقي الشجرة فلا تزال شجرة الحب تنمو
 حتى يفسد القلب ويعرض عن الفكر فيما أمر به فيخرج صاحبه إلى المحن
 ويوجب ارتكاب المحظورات والفتن ويلقي القلب في التلف والسبب في هذا
 أن الناظر التذت عينه بأول نظرة فطلبت المعاودة كأكل الطعام اللذيذ إذا
 تناول منه لقمة ولو أنه غص أولا لاستراح قلبه وسلم.

وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً
 أَضَرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ» (رواه البخاري)

تنبيه

فإن وقع نظره على امرأة من غير قصد وجب عليه أن يصرف بصره ولا
 يؤاخذ على نظر الفجأة فعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 عَنْ تَنْظَرِ الْفَجَاءَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي» (رواه مسلم)
 وعن بريدة قال قال رسول الله ﷺ لعلي [يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإن لك
 لأولى وليست لك الآخرة] (حسنه الألباني : أبي داود)

حكم نظر الرجل إلى الرجل

يجوز نظر الرجل للرجل من غير شهوة إلى جميع بدنه ما عدا العورة وهي ما
 بين السرة إلى الركبة باتفاق الأئمة الأربعة
 فإن كان النظر بشهوة حرم كذلك سواء كان أمرد (ليس له لحية) أو ملتحميا
حكم نظر المرأة إلى المرأة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُقْضَى الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُقْضَى الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ» (رواه مسلم)

يجوز النظر إلى ما يباح نظر المحارم إليها وهو قول أبي حنيفة وهو الراجح وذهب كثير من أهل العلم إلى جواز نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى الرجل فلها أن تنظر إلى جميع بدنها ما عدا ما بين السرة والركبة

نظر المرأة إلى الرجل

1- إن كان الرجل زوجها جاز لها اللمس والنظر إلى جميع بدنه من غير استثناء
2- إن كان محرما لها جاز أن ترى منه جسده إلا عورته وهي ما بين السرة إلى الركبة

3- أما إن كان أجنبيا عنها :

فإن كان النظر بشهوة فحرام بالاتفاق

وأما إن كان بغير شهوة :

فقال بعضهم : لا يجوز نظر المرأة إلى الرجال الأجانب مطلقا بشهوة أو بغير شهوة لقوله تعالى (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ) وهو ما رجحه النووي

ومنه من قال : يجوز لها النظر للرجال الأجانب إذا أمنت الفتنة وهو قول ابن قدامة وهو الراجح فعن عائشة قالت «وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحُرَابِهِمْ، فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي بِرِدَائِهِ، لَكِي أَنْظُرَ إِلَى لَعِبِهِمْ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَنْصَرَفُ، فَأَقْدَرُوا قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السِّنِّ، حَرِيصَةً عَلَى اللَّهِ وَ» (رواه مسلم)

وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَقِصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ «تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ» (رواه مسلم)

تنبيه

لكن جواز النظر إلى الرجال مشروط بما لم يكن بشهوة مع أمن الفتنة ووجود الحاجة ولا يعنى هذا جواز اختلاط المرأة بالأجانب وتبادل النظر والحديث معهم لغير حاجة علما بأن الرأي الأول أقرب لسد الذرائع

النظر للضرورة

يباح النظر عموما عند الضرورة أو لمصلحة راجحة فيباح نظر الرجل إلى المرأة والعكس بشرط أن تقدر الضرورة بقدرها لما ثبت في حديث على في قصة بعث النبي ﷺ له وللزبير ولأبي مرثد لإدراك المرأة المشركة التي كان معها صحيفة حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين وفيه [فَقُلْنَا: لَتُخْرِجَنَّ أَوْ لَأَجْرِدَنَّكَ

، فَأُخْرِجَتْ مِنْ حُجْرَتِهَا] (رواه البخاري)
قال ابن حجر في فتح الباري : وَفِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ

لِلضَّرُورَةِ الَّتِي لَا يَجْدُ بُدًّا مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهَا
من المواطن التي يباح فيها النظر للضرورة

أ- عند الخطبة باتفاق العلماء

ب- عند العلاج : ويشترط في ذلك :

1- وجود المحرم فلا يخلو الطبيب بالمرأة إلا في وجود محرم أو امرأة ثقة

2- عدم وجود طبيبة مسلمة فإن لم توجد فطبيبة غير مسلمة تقوم بالعلاج

3- ألا يكشف إلا قدر الحاجة فلا يتجاوز الطبيب الحد الكافي لدفع الضرورة

من نظر وكشف ولمس وغيرها من دواعي العلاج وعليه عند الكشف على

المرأة أن يستتر جميع ما لا يحتاج إلى النظر إليه من جسمها ويكتفى فقط بـ

النظر إلى موضع العلاج

4- أن يكون هناك ضرورة للعلاج أو الحاجة ماسة كمرض أو وجع لا يحتمل

فيجوز بلا خلاف أما إذا لم يكن مرض أو ضرورة للمداواة فلا يجوز قطعاً كـ

التي تتعاین عند الطبيب لتحسين صحتها أو لتخفيف وزنها أو لتجميل جسمها

فإن هذا ليس بموضع حاجة

5- أن يكون الطبيب أمينا غير متهم في خلقه ودينه

ج- أمام القاضي والشاهد

ولو عرفها الشاهد في النقاب لم يحتج للكشف فإن الضرورة تقدر بقدرها

د- النظر للمعاملة كالبيع والشراء

قال النووي في المجموع : ويجوز للرجل ان ينظر إلى وجه المرأة الاجنبية

عند الشهادة وعند البيع منها والشراء، ويجوز لها ان تنظر إلى وجهه لذلك، لان

هذا يحتاج إليه فجاز النظر لاجله، ويجوز لكل واحد منهما ان ينظر إلى بدن ا

لآخر إذا كان طبيبا واراد مداواته لانه موضع ضرورة فزال تحريم النظر لذلك.

حكم مصافحة المرأة

لا يعنى إباحة النظر فيما سبق إباحة اللمس فلا يحل مصافحة المرأة فعن أبي

هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «كَتَبَ عَلَيَّ ابْنُ آدَمَ تَصِيْبُهُ مِنَ الرِّثَا، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا

مَحَالَّةَ، فَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْأُذُنَانِ زَنَاهُمَا الْإِسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زَنَاهُ الْكَلَامُ،

وَالْيَدُ زَنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرَّجْلُ زَنَاهَا الْخَطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَتَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ

الْقَرْجُ وَيَكْذِبُهُ» (رواه مسلم) وفي رواية [واليد زناها اللمس] (صححه الألباني

لبانى : السلسلة الصحيحة)

وعن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال «لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من

حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له» (صححه الألباني : صحيح

الجامع)

وعن عائشة أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ} [المتحنة: 10] فَمَنْ أَقْرَبَ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهُنَّ، قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «قَدْ بَايَعْتُكَ» كَلَامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ، وَاللَّهُ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي الْمُبَايَعَةِ، وَمَا بَايَعَهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ (رواه البخاري)

وعن أميمة بنت رقيقة قالت جئت النبي ﷺ في نسوة نبايعه فقال لنا [فيما استطعتن وأطقتن إني لا أصافح النساء] (صححه الألباني : ابن ماجة)

حكم تسليم النساء على الرجال وعكسه

إن كان من غير مصافحة فجائز فعن أم هانئ بنت أبي طالب قالت: تَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْقَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ، فَقَالَ «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ» (رواه مسلم) ومحلله إذا أمنت الفتنة

وكذلك يجوز للرجل السلام على النساء دون مصافحة فعن أسماء ابنة يزيد قالت [مر علينا النبي ﷺ في نسوة فسلم علينا] (صححه الألباني : أبي داود)

حكم الخلوة بالمرأة الأجنبية

يحرم الخلوة بالأجنبية فعن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا تَسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحَرَّمٌ» (رواه البخاري)

وعن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ [لَا يَخْلُونَ أَحَدُكُمْ بِالْمَرْأَةِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا] (صححه الألباني : ابن حبان)

وعن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» فَقَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوَ؟ قَالَ «الْحَمَوُ الْمَوْتُ» (رواه مسلم) الحمو : أقارب الزوج

تنبيه

والحديث حجة في النهي عن الاختلاط بالنساء

قال ابن حجر في فتح الباري : وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَقْهَمِ الْمَعْنَى أَنَّ دُخُولَ قَرِيبِ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَةِ الزَّوْجِ يُشَبِّهُ الْمَوْتَ فِي الْأَسْتِقْبَاحِ وَالْمَقْسَدَةِ أَيْ فَهُوَ مُحَرَّمٌ مَعْلُومٌ التَّحْرِيمِ وَإِنَّمَا بَالِغٌ فِي الرَّجْرِ عَنْهُ وَشَبَّهَهُ بِالْمَوْتِ لِتَسَامُحِ النَّاسِ بِهِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ لِإِلْفِهِمْ بِذَلِكَ حَتَّى كَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الْمَرْأَةِ فَخَرَجَ هَذَا مَخْرَجَ قَوْلِ الْعَرَبِ الْأَسَدُ الْمَوْتُ وَالْحَرْبُ الْمَوْتُ أَيْ لِقَاؤُهُ يَقْضِي إِلَى الْمَوْتِ وَكَذَلِكَ دُخُولُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ قَدْ يَقْضِي إِلَى مَوْتِ الدِّينِ أَوْ إِلَى مَوْتِهَا بِطُلَاقِهَا عِنْدَ غَيْرَةِ الزَّوْجِ أَوْ إِلَى الرَّجْمِ إِنْ وَقَعَتِ الْفَاحِشَةُ

قال الألباني في جلباب المرأة المسلمة : ما عمت البلوى أيضاً من عدم احتجاب أكثر النساء من إخوان بعولتهن، وعدم مبالاة بعولتهن بذلك هل يجوز أن يدخل رجل على مجموعة نساء ؟ وكذلك هل يجوز دخول أكثر

من رجل على امرأة ؟

إذا دخل رجل على مجموعة من النسوة وهن محجبات ويبعد التواطؤ على الفاحشة والفتنة مأمونة جاز فعن عبد الله - بن عمرو بن العاص أن تقرأ من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس، فدخل أبو بكر الصديق، وهي تحته يومئذ، قرأهم، فكرة ذلك، فذكر ذلك لرسول الله - وقال: لم أر إلا خيراً، فقال رسول الله - «إن الله - قد برأها من ذلك» ثم قام رسول الله - على المنبر فقال «لا يدخلن رجل، بعد يومي هذا، على مغيبة، إلا ومعه رجل أو اثان» (رواه مسلم) المغيبة: التي غاب زوجها

قال النووي في شرح مسلم: ظاهر هذا الحديث جواز خلوة الرجلين أو الثلاثة بالأجنبية والمشهور عند أصحابنا تحريمه فيتأول الحديث على جماعة يبعد وقوع المواطأة منهم على الفاحشة لصلاحهم أو مروءتهم أو غير ذلك وقد أشار القاضي إلى نحو هذا التأويل

وعن أبي هريرة، قال: خرج رسول الله - ذات يوم - أو ليلة - فإذا هو بأبي بكر وعمر، فقال «ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟» قالوا: الجوع يا رسول الله -، قال «وأنا، والذي نفسي بيده، لأخرجني الذي أخرجكما، قوموا»، فقاموا معه، فأتى رجلاً من الأنصار فإذا هو ليس في بيته، فلما رآته المرأة، قالت: مرحباً وأهلاً، فقال لها رسول الله - «أين قلان؟» قالت: ذهب يستغذب لنا من الماء (رواه مسلم)

قال النووي في شرح مسلم: وفيه جواز سماع كلام الأجنبية ومراجعتها الكلام للحاجة وجواز إذن المرأة في دخول منزل زوجها لمن علمت علماً محققاً أنه لا يكرهه بحيث لا يخلو بها الخلوة المحرمة

قلت: وينبغي أن يراعى حيث قيل بالجواز أن تكون المرأة في كامل حجابها وأن تكون هناك حاجة وضرورة للدخول عليها وألا يكون هناك شبهة فتنة وأما إذا كان مجئ الضيوف انتظاراً لزوجها فيكونون في مكان منعزل

حكم كلام الرجال للنساء والعكس

1- يجوز أن تكلم النساء الرجال للحاجة والضرورة والعكس قال تعالى في تكليم موسى للمراتين بمدين (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير) (23) فسقى لهما ثم تولى إلى الظل فقال رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير (24) فجاءته إحداهما تمشي على استحياء قالت إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا

وعن أنس، قال: لما دفن النبي - قالت فاطمة [يا أنس أطابت أنفُسكم أن تحثوا على رسول الله - الثراب] (رواه البخاري)

2- لا بد من مراعاة الضوابط الشرعية من عدم اللين في القول لقوله تعالى (فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا) وكذا عدم الكشف أمامه والاختلاط بالرجال بالكلام الذي لا فائدة فيه قال تعالى (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) 3- يجوز للمرأة أن تكلم الرجل الأجنبي في التليفون للحاجة على أن يقيد هذا بالضوابط الشرعية

أما إذا كان التليفون سيحدث بينهما جوا مشابها لجو الخلوة وكانت ستتمكن هي وهو من الحديث الذي يجرحهما إلى محرم فترك ذلك متعين

حكم عيادة الرجل للمرأة المريضة والعكس

يجوز للرجل عيادة المرأة المريضة بشرط التستر وأمن الفتنة فعن جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ السَّائِبِ أَوْ أُمِّ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ «مَا لُكَ؟ يَا أُمَّ السَّائِبِ أَوْ يَا أُمَّ الْمُسَيَّبِ تَرْقُزِينَ؟» قَالَتْ: الْحُمَى، لَا بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا، فَقَالَ «لَا تَسْبِي الْحُمَى، فَإِنَّهَا تَذْهَبُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ، كَمَا يَذْهَبُ الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ» (رواه مسلم)

وكذا يجوز للمرأة عيادة الرجل المريض بشرط التستر وأمن الفتنة فعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَا لُ، قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بَلَ لُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ (رواه البخاري)

مسائل :

1- يجوز للمرأة أن تعالج الرجل عند الضرورة فعن الرَّبِيعِ بْنِ مَعْوَدٍ، قَالَتْ «كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَسْقِي الْقَوْمَ، وَتَخْدُمُهُمْ، وَتَرُدُّ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ» (رواه البخاري) لكن يشترط ألا يكون هناك رجل يستطيع أن يقوم بمثل هذه المعالجة

2- يجب الاستئذان حتى في الدخول على الأم والأخت وغيرهما من ذوى المحارم كما قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَتَذْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَاقُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ) وقال تعالى (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)

وعن عطاء قال: سألت ابن عباس، فقلت: أَسْتَأْذِنُ عَلَى أُخْتِي؟ فقال: "نَعَمْ". فأعدت، فقلت: أُخْتَانِ فِي حِجْرِي، وَأَنَا أُمُوهُمَا، وَأَنْفَقُ عَلَيْهِمَا، أَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِمَا؟ قال: "نَعَمْ، أَتُحِبُّ أَنْ تَرَاهُمَا عُرْيَانَتَيْنِ؟! ثُمَّ قَرَأَ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَتَذْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ... } إِلَى {ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ} [النور: 58] قال: فَلَمْ يُؤْمَرْ

هَؤُلَاءِ بِالْإِذْنِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْعَوْرَاتِ الثَّلَاثِ" قَالَ {وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ} [النور: 59] ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "فَالِإِذْنَ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ" (صححه الألبانى : الأدب المفرد)

وَعَنْ عُلْقَمَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّي؟ فَقَالَ [مَا عَلَى كُلِّ أَحْيَانَهَا تُحِبُّ أَنْ تَرَاهَا] (صححه الألبانى : الأدب المفرد)

أحكام لباس الرجال

الأصل إباحة جميع الثياب للرجال من أى نوع كان سواء من صوف أو قطن أو كتان أو جلود أو منتجات بترولية أو غير ذلك إلا ما جاء مفصلاً بتحريمه كالحريز وجلود السباع ونحوها وكذلك يجوز لبس جميع الأكسية مثل القميص والإزار والسرراويل والجبّة والنعل والخف فعن أبي بردة عن أبيه قَالَ أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كِسَاءً مُلَبَّدًا وَإِزَارًا غَلِيظًا فَقَالَتْ [قَبِضْ رُوحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ] (صححه الألبانى : مختصر الشمائل)

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [كَانَ شَاكِيًا فَخَرَجَ وَهُوَ يَتَكَيءُ عَلَى أَسَافَةَ بْنِ زَيْدٍ عَلَيْهِ تَوْبٌ قِطْرِيٌّ قَدْ تَوَشَّحَ بِهِ فَصَلَّى بِهِمْ] (صححه الألبانى : مختصر الشمائل)

وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَقَرٍ «فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كُمَيْهَا فَضَاقَتْ عَلَيْهِ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا» (رواه مسلم)

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ «إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ أَدَمًا حَشْوُهُ لَيْفٌ» (رواه مسلم)

وَعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ [هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَرِّعًا] (رواه البخارى)

وَعَنْ بَرِيدَةَ أَنَّ النَّجَاشِيَّ [أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَفَيْنِ أُسُودَيْنِ سَازَجَيْنِ فَلَبَسَهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا] (حسنه الألبانى : أبى داود)

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - بَنُ عُمَرَ قَالَ «وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا» (رواه مسلم)

وَعَنْ عِيْسَى بْنِ طَهْمَانَ، قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا أُتْسٌ «تَعْلَيْنِ جَرْدَاوَيْنِ لَهُمَا قَبَالَا نَ» وَعَنْ أُتْسٍ أَتَهُمَا «تَعْلَا - النَّبِيُّ ﷺ» (رواه البخارى)

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ [خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، بِمِلْحَقَةٍ قَدْ عَصَبَ بِعَصَابَةٍ دَسْمَاءَ] (رواه البخارى) العصابة أى : العمامة ودسماء أى : سوداء

وَعَنْ أُتْسِ بْنِ مَالِكٍ، يَقُولُ: مَرَّ أَبُو بَكْرٍ، وَالْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بِمَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يَبْكُونَ، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكُمْ؟ قَالُوا [ذَكَرْنَا مَجْلِسَ النَّبِيِّ ﷺ]

مِنَّا، فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، قَالَ: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ عَصَبَ عَلَى رَأْسِهِ حَاشِيَةَ بُرْدٍ [رواه البخارى]
قال ابن القيم فى زاد المعاد : وَالصَّوَابُ: أَنَّ أَفْضَلَ الطَّرِيقِ طَرِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي سَنَّهَا وَأَمَرَ بِهَا وَرَعَبَ فِيهَا وَدَاوَمَ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنْ هَدِيَهُ فِي اللِّبَاسِ أَنْ يَلْبَسَ مَا تَيَسَّرَ مِنَ اللِّبَاسِ مِنَ الصُّوفِ تَارَةً وَالْقُطْنِ تَارَةً وَالْكَتَّانِ تَارَةً. وَلَيْسَ الْبُرُودُ الْيَمَانِيَّةُ وَالْبُرْدُ الْأَخْضَرُ، وَلَيْسَ الْجُبَّةُ وَالْقَبَاءُ وَالْقَمِيصُ وَالسَّرَاوِيلُ وَالْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ وَالْخُفَّ وَالنَّعْلُ، وَأَرْخَى الدُّوَابَّةَ مِنْ خَلْفِهِ تَارَةً وَتَرَكَهَا تَارَةً. وَكَانَ يَتَلَحَّى بِالْعِمَامَةِ تَحْتَ الْحَتَكِ.

إستحباب لبس اللون الأبيض

عَنْ سَعْدٍ، قَالَ «رَأَيْتُ بِشِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَمِينِهِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضٌ يَوْمَ أُحُدٍ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ» [رواه البخارى]
 وعن أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ، وَهُوَ نَائِمٌ [رواه البخارى]

وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ [البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم] (صححه الألبانى : أبى داود) وفى رواية عن سمرة بن جندب [فإنها أطهر وأطيب] (صححه الألبانى : ابن ماجة)
قال الشوكانى فى نيل الأوطار : أَمَّا كَوْنُهُ أَطْيَبَ فُظَاهِرٌ، وَأَمَّا كَوْنُهُ أَطْهَرَ فَلِأَنَّ أَدْنَى شَيْءٍ يَقَعُ عَلَيْهِ يَظْهَرُ فَيُغْسَلُ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسِ النَّجَاسَةِ فَيَكُونُ تَقِيًّا كَمَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ فِي دُعَائِهِ «وَتَقِيٍّ مِنَ الْخَطِيَا كَمَا يَتَّقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ» وَالْأَمْرُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ، أَمَّا فِي اللِّبَاسِ فَلَمَّا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ مِنْ لُبْسِ غَيْرِهِ وَإِلْبَاسِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ثِيَابًا غَيْرَ بَيْضٍ، وَتَقْرِيرُهُ لَجَمَاعَةٍ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ لُبْسِ الْبَيَاضِ

تنبيه

والأمر على الإستحباب لأن النبى ﷺ لبس غير الأبيض فعن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا، وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ، مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ» [رواه البخارى]

وعن أبي رمثة قال [رأيت رسول الله ﷺ وعليه بردان أخضران] (صححه الألبانى : الترمذى)

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ عَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَلٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ» [رواه مسلم]

وَعَنْ أَنَسٍ سَأَلَ: أَيُّ الثِّيَابِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا؟ قَالَ «الْحَبْرَةُ» [رواه البخارى]

والحبرة : برد من برود اليمن من كتان أو قطن محبرة أى مزينة ومخططة
 قال النووى فى شرح مسلم : فيه دليل لاستحباب لباس الحبرة وجواز لباس

المُخَطِّطُ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ

أفضل الثياب

أفضل الثياب القميص فعن أم سلمة قالت [كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص] (صححه الألباني : أبي داود) والقميص هو الثوب الذي يسمى في بلادنا (الجلابية)

حكم لبس السراويل

1- جائز باتفاق العلماء فعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَقِيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرَمِ» (رواه البخاري)
وعن سويد بن قيس قال جلبت أنا ومخرقة العبدى بزا من هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله ﷺ يمشي فساومنا بسراويل فبعناه وثم رجل يزن بالأجر فقال له رسول الله ﷺ [زن وأرجح] (صححه الألباني : أبي داود)
ومن أهل العلم فى عصرنا من ذهب إلى كراهة لبس البنطلون والصلاة فيه لما فيه من التشبه بالكفار والصواب أن البنطلون لم يعد من اللباس الذى يميز الكفار ولا هو شعارهم حتى يحرم لعله التشبه

2- لا بد أن تكون السراويل (البنطلون) فضفاضة لا تحدد العورة وعن أبي أمامة قال: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَسَرَّوْنَ وَثَلَا يَأْتِزُّوْنَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [تَسَرَّوْا وَاتَّزَّرُوا وَخَالِقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ] (إسناده صحيح : مسند أحمد)

حكم لبس العمامة

1- يجوز لبس العمامة فعن جابر بن عبد الله - الأنصاري [أن رسول الله ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ] (رواه مسلم)
2- الأفضل أن يرخى العمامة بين الكتفين فعن عمرو بن حريث قال «كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ على المنبر، وعليه عمامة سوداء، قد أرخى طرفيها بين كتفيه» (رواه مسلم)

وعن ابن عمر قال [كان النبي ﷺ إذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه] (صححه الألباني : الترمذي)

قال ابن القيم فى زاد المعاد : كانت له عِمَامَةٌ تُسَمَّى: السَّحَابَ كَسَاهَا عَلِيًّا، وَكَانَ يَلْبَسُهَا وَيَلْبَسُ تَحْتَهَا الْقُلَنُوسَةَ. وَكَانَ يَلْبَسُ الْقُلَنُوسَةَ بِغَيْرِ عِمَامَةٍ، وَيَلْبَسُ الْعِمَامَةَ بِغَيْرِ قُلَنُوسَةٍ.

وَكَانَ إِذَا اعْتَمَّ أَرْخَى عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ

المحرمات من الثياب

1- تحريم إسبال الثوب

الراجح أنه يحرم على الرجل إسبال الثوب زيادة على الكعبين سواء كان خيلا

أَوْ لَا فَعَنَ ابْنُ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَ ثَوْبَهُ خِيَلًا» (رواه مسلم)

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: خَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ «الْمُسْئِلُ، وَالْمَتَانُ، وَالْمُنْقِقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ» (رواه مسلم)

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي إِزَارِي اسْتِرْخَاءً، فَقَالَ «يَا عَبْدَ اللَّهِ، ارْفَعْ إِزَارَكَ»، فَرَفَعْتُهُ، ثُمَّ قَالَ «زِدْ»، فَزِدْتُ، فَمَا زِلْتُ أَتَحَرَّاهَا بَعْدُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَى أَيْنَ؟ فَقَالَ: أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ (رواه مسلم)

وعن عمر أنه قال للغلام [يا ابن أخي ارفع ثوبك، فإنه أبقي لثوبك، وأتقى لربك] (رواه البخاري)

وَعَنْ أَبِي يَعْقُورٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ «وَأَنَّ إِزَارَهُ إِلَى نِصْفِ سَاقِهِ، أَوْ قَرِيبٌ مِنْ نِصْفِ سَاقِهِ» (إسناده صحيح : مصنف بن أبي شيبة)

وَعَنْ أُتْسٍ، قَالَ «الْإِزَارُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ، أَوْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، لَا خَيْرَ فِيمَا هُوَ أَسْفَلُ مِنْ ذَلِكَ» (إسناده صحيح : مصنف بن أبي شيبة)

وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله ﷺ [يا سفيان بن سهل لا تسبل فإن الله لا يحب المسبلين] (حسنه الألباني : ابن ماجة)

وعن حذيفة قال أخذ رسول الله ﷺ بعضلة ساقِي أو ساقه فقال [هذا موضع الإزار فإن أبيت فأسفل فإن أبيت فلا حق للإزار في الكعبين] (صححه الألباني : الترمذي)

عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّتِي تَحَدِّثُ عَنْ عَمِّهَا قَالَ: بَيْنَا أَتَا أُمَشِي بِالْمَدِينَةِ إِذَا إِنْسَانٌ خَلْفِي يَقُولُ [ارْفَعْ إِزَارَكَ فَإِنَّهُ أَتَقَى] فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِمَّا هِيَ بُرْدَةٌ مَلْحَاءُ قَالَ [أَمَا لَكَ فِي أُسُوءَةٍ] فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا إِزَارُهُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ (صححه الألباني : مختصر الشمائل)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي قَدْ أُعْجِبَتْهُ جُمُتُهُ وَبُرْدَاهُ، إِذْ خُسِفَ بِهِ الْأَرْضُ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» (رواه مسلم)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ زَارَ قَفِي النَّارِ» (رواه البخاري)

قال ابن حجر في فتح الباري : قال الخطابي يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار فكفى بالتوب عن بدن لابسِهِ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الَّذِي دُونَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْقَدَمِ يُعَذَّبُ عَقُوبَةً

قال البغوي في شرح السنة : قال الخطابي: قوله «فَهُوَ فِي النَّارِ» يَتَأَوَّلُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا دُونَ الْكَعْبَيْنِ مِنْ قَدَمِ صَاحِبِهِ فِي النَّارِ عَقُوبَةً لَهُ عَلَى فِعْلِهِ.

وَالْآخَرُ: أَنْ فَعَلَهُ ذَلِكَ فِي النَّارِ، أَيُّ: هُوَ مَعْدُودٌ مِنْ أَفْعَالِ أَهْلِ النَّارِ.
قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ «مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنْ إِلَّا زَارَ فِي النَّارِ»، أَمِنْ إِلَّا زَارَ، أَمْ مِنَ الْقَدَمِ؟ قَالَ: وَمَا ذَنْبُ إِلَّا زَارَ؟
مسائل :

أ- ذهب بعض أهل العلم منهم الشافعي إلى أن التحريم فقط لمن جر ثوبه خيلاً ولا وأما من جره لغير الخيلاء فلم يروا التحريم وذهبوا إلى الكراهة فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خَيْلاً َءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ أَحَدَ شِقْيَى ثَوْبِي يَسْتَرُخِي، إِلَّا أَنْ أُتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خَيْلاً َءَ» (رواه البخاري)

ولا حجة لهم سواء من قال بالكراهة أو من قال بالجواز لأن أبا بكر لم يكن إزاره مسبلاً بل كان يسترخي ويدل على ذلك قوله (إلا أن أتعاهد ذلك منه) فمن جر ثوبه عموماً (خيلاء أو لا) ففي النار ويزاد في حق من جره خيلاء عقوبة أخرى وهي ألا ينظر الله إليه

قال ابن حجر في فتح الباري : وفي هذه الأحاديث أن إسبال الإزار للخيلاء كبيرة وأما الإسبال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضاً
قال ابن حجر في فتح الباري : قال بن العربي لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا أجره خيلاء لأن النهي قد تناوله لفظاً ولا يجوز لمن تناوله اللفظ حكماً أن يقول لا أمثله لأن تلك العلة ليست في فاتها دعوى غير مسلمة بل إطلائه دالة على تكبره .. وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد اللابس الخيلاء
قال ابن حجر في فتح الباري : ويترجم المنع أيضاً في الإسبال من جهة أخرى وهي كونه مظنة الخيلاء

وعن جابر بن سليم أن النبي ﷺ قال «وارفع إزارك إلى نصف الساق فإن أبيت فإلى الكعبين وإياك وإسبال الإزار فإنه من المخيلة وإن الله لا يحب المخيلة» (صححه الألباني : صحيح الجامع)

ب- ومنهم من حمل المطلق على المقيد في الأحاديث السابقة ولا يصح ذلك لأن الحديثين فيهما حكمان مختلفان

قال البسام في توضيح الأحكام : وبعضهم: لا يرون حمل مطلق أحاديث الإسبال على مقيدها، وإنما جعلوا هذا من باب اختلاف السبب والحكم في الدليلين، وإن فلا يحمل أحدهما على الآخر؛ ذلك أن الوعيد فيمن جر ثوبه خيلاء، هو أن الله لا ينظر إليه، نظرَ رحمةٍ وعطفٍ.
وأما الوعيد فيمن أنزل ثوبه عن كعبيه أن النار لهما وحدهما، فالعقوبة الأولى

عامة، والعقوبة الثانية جزئية، وكذلك السبب مختلف فيهما، فأحدهما: جر إزاره خيلاء، والثاني: أنزله إلى أسفل من كعبه بلا خيلاء.

ج- طرف الإزار من الساق يكون عند أنصاف الساقين ويجوز أن يطول إلى الكعبين ولا يزداد على ذلك فعن أبي سعيد الخدري سئل عن الإزار فقال على الخبر سقطت قال رسول الله ﷺ [إزرة المسلم إلى نصف الساق ولا حرج أو لا جناح فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار من جر إزاره بطرا لم ينظر الله إليه] (صححه الألباني : أبي داود)

د- هل الكم والعمامة يشملهما حكم الإسبال ؟

يشملهما حكم الإسبال فعن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال [الإسبال في الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئا خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة] (صححه الألباني : أبي داود)

قال ابن القيم في زاد المعاد : وَأَمَّا هَذِهِ الْأَكْمَامُ الْوَاسِعَةُ الطَّوَالُ الَّتِي هِيَ كَالْأَخْرَاجِ، فَلَمْ يَلْبَسْهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الْبَتَّةَ، وَهِيَ مُخَالِفَةٌ لِسُنَّتِهِ، وَفِي جَوَازِهَا تَضَرُّعٌ، فَإِنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْخَيْلَاءِ.

هـ- لم يحدد القدر الذي لو زاد لكان إسبالا لكن الظاهر أن هذا يكون بحيث يخرج عن العادة

قال الشوكاني في نيل الأوطار : قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَإِسْبَالُ الْعِمَامَةِ الْمُرَادُ بِهِ إِرْسَالُ الْعِدَّةِ زَائِدًا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ انْتَهَى. وَأَمَّا الْمَقْدَارُ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَتَطْوِيلُ أَكْمَامِ الْقَمِيصِ تَطْوِيلًا زَائِدًا عَلَى الْمُعْتَادِ مِنَ الْإِسْبَالِ، وَقَدْ ثَقُلَ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنِ الْعُلَمَاءِ كَرَاهَةً كُلِّ مَا زَادَ عَلَى الْمُعْتَادِ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الطُّولِ وَالسَّعَةِ.

و- حكم إسبال الإزار خاص بالرجال أما بالنسبة للنساء فإنهن يرخين الثياب ويجوز لهن الإسبال بالإجماع فعن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت لرسول الله ﷺ حين ذكر الإزار فالمرأة يا رسول الله قال [ترخي شبرا قالت أم سلمة إذا ينكشف عنها قال فذراعا لا تزيد عليه] (صححه الألباني : أبي داود)

ز- تحديد الموضع الذي تقيس منه المرأة قدر الشبر

قال ابن حجر في فتح الباري : وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلرِّجَالِ حَالَ اسْتِحْبَابٍ وَهُوَ أَنْ يَقْتَصِرَ بِالْإِزَارِ عَلَى نِصْفِ السَّاقِ وَحَالَ جَوَازٍ وَهُوَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَكَذَلِكَ لِلنِّسَاءِ حَالَانِ حَالُ اسْتِحْبَابٍ وَهُوَ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا هُوَ جَائِزٌ لِلرِّجَالِ بِقَدْرِ الشَّبْرِ وَحَالَ جَوَازٍ بِقَدْرِ ذِرَاعٍ

2- تحريم لبس الحرير

يحرم على الرجل لبس الحرير الخالص وهو مذهب الجمهور

ومنه أنواع كالإستبرق والديباج والسندس والإبريسم والخز فعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، فَإِنَّهُ مِنْ لِبَاسِهِ فِي الدُّنْيَا

لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ» (رواه مسلم)
وَعَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا تَشْرَبُوا فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَلْبَسُوا الدِّيْبَاجَ وَالْحَرِيرَ، فَإِنَّهُ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَهُوَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (رواه مسلم)

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَى عُمَرُ عَطَارِدًا التَّمِيمِيَّ يُقِيمُ بِالسُّوقِ حُلَّةَ سِيرَاءٍ، وَكَانَ رَجُلًا يَغْشَى الْمُلُوكَ وَيُصِيبُ مِنْهُمْ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي رَأَيْتُ عَطَارِدًا يُقِيمُ فِي السُّوقِ حُلَّةَ سِيرَاءٍ، قُلُوْا اشْتَرَيْتَهَا فَلَيْسَتْهَا لَوْ قُوْدُ الْعَرَبِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ - وَأَظْنُّهُ قَالَ - وَلَيْسَتْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» (رواه مسلم) وفي لفظ البخاري [فَلَيْتَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَثَ، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّكَ قُلْتَ «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ» وَأُرْسِلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ الْجُبَّةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تَبِيعُهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ»

قال النووي في شرح مسلم: وَقَدْ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنْ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ رَجَالَ الْكُفَّارِ يَجُوزُ لَهُمْ لُبْسُ الْحَرِيرِ وَهَذَا وَهُمْ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا فِيهِ الْهَدِيَّةُ إِلَى كَافِرٍ وَلَيْسَ فِيهِ الْإِذْنُ لَهُ فِي لُبْسِهَا ... وَالْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ أَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِقُرْعِ الشَّرْعِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْحَرِيرُ كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

وعن ابنِ عُمَرَ، يَقُولُ «اجْتَنِبُوا مَا خَالَطَهُ الْحَرِيرُ مِنَ الثِّيَابِ» (إسناده صحيح : مصنف بن أبي شعبة)

وعن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال [حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإناثهم] (صححه الألباني : الترمذي)
قال ابن عبد البر في التمهيد: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لِبَاسَ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ حَلَالٌ وَأَجْمَعُوا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ لِبَاسِ الْحَرِيرِ إِنَّمَا خُوِطِبَ بِهِ الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ وَإِنَّهُ حُظِرَ عَلَى الرِّجَالِ وَأُيِّحَ لِلنَّاسِ وَكَذَلِكَ التَّحْلِي بِالذَّهَبِ لَا يَخْتَلِقُونَ فِي ذَلِكَ
قال النووي في شرح مسلم: وَأَمَّا لُبْسُ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالْدِّيْبَاجِ وَالْقَسِيِّ وَهُوَ تَوَعُّدٌ مِنَ الْحَرِيرِ فَكُلُّهُ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ سَوَاءٌ لِبْسُهُ لِلْخِيَلَاءِ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يَلْبَسَهُ لِلْحِكَةِ فَيَجُوزُ فِي السَّقَرِ وَالْحَضَرِ

مسائل :

أ- المقصود بالحرير المحرم هو الحرير الطبيعي وأما ما يعرف الآن بالحرير الصناعي والذي يصنع من المنتجات البترولية وغيرها فإنه جائز عموماً للرجال والنساء

ب- يباح أن يكون في الثوب علم حرير قدر أربع أصابع فما دون ذلك وهو

مذهب الجمهور فعن أبي عثمان، قال: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ، وَتَحَنُّ بِأُتْرَيجَانَ: أَنْ النَّبِيَّ ۚ «نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَصَفَ لَنَا النَّبِيَّ ۚ إَصْبَعِيهِ الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ» (رواه البخاري)

وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، خَطَبَ بِالْجَابِيَةِ، فَقَالَ «نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ۚ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إَصْبَعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ» (رواه مسلم)

قال الشوكاني في نيل الأوطار: الْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يُحَلُّ مِنَ الْحَرِيرِ مِقْدَارُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ كَالطَّرَازِ وَالسَّجَّافِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْمَرْكَبِ عَلَى الثَّوْبِ وَالْمَنْسُوجِ وَالْمَعْمُولِ بِالْإِبْرَةِ وَالتَّرْقِيعِ كَالنَّطْرِيزِ

ج- هذا التحريم عام على جميع الذكور حتى على الاطفال الذكور الصغار لعموم حديث [وحرّم على ذكورها]

قال ابن قدامة في المغنى: وَهَلْ يَجُوزُ لَوْلِيِّ الصَّبِيِّ أَنْ يُلْبِسَهُ الْحَرِيرَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ. أَشْبَهُهُمَا بِالصَّوَابِ تَحْرِيمُهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ۚ «حَرَّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ عَلَى ذَكَورِ أُمَّتِي، وَأَحْلَلَهُ لِلنِّسَاءِ»

د- إذا خلط مع الثوب حرير فالحكم للأغلب واليسير مستهلك فيه فعن ابن عباس قال [إنما نهى رسول الله ۚ عن الثوب المصمت من الحرير] (صححه الألباني: أبي داود) وفي لفظ [فأما العلم من الحرير، وسدى الثوب؛ فلا بأس به] (أخرجه الطبراني بسند حسن)

وَعَنْ عُمَرَ، قَالَ «لَا يَصْلُحُ مِنَ الْحَرِيرِ، إِلَّا مَا كَانَ فِي تَكْفِيفٍ أَوْ تَزْرِيرٍ» (إسناده صحيح: مصنف بن أبي شيبة)

قال ابن حجر قى فتح الباري: فَإِذَا خُلِطَا بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى حَرِيرًا بِحَيْثُ لَا يَتَنَوَّلُهُ الْإِسْمُ وَلَا تَشْمَلُهُ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ خَرَجَ عَنِ الْمَمْنُوعِ فَجَازَ

قال ابن قدامة في المغنى: فَأَمَّا الْمَنْسُوجُ مِنَ الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ، كَثُوبٍ مَنَسُوجٍ مِنْ قُطْنٍ وَإِبْرِيَسَمٍ، أَوْ قُطْنٍ وَكُتَّانٍ فَالْحُكْمُ لِلْأَغْلَبِ مِنْهُمَا. لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُسْتَهِلَكٌ فِيهِ، فَهُوَ كَالْبَيْضَةِ مِنَ الْفِضَّةِ، وَالْعِلْمُ مِنَ الْحَرِيرِ ... قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. أَنَّ الْمُحَرَّمَ الْحَرِيرُ الصَّافِي، الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ، فَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ الْحَرِيرَ فَهُوَ مُبَاحٌ، وَإِنْ كَانَ الْقُطْنُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ. فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي تَحْرِيمِهِ وَإِبَاحَتِهِ وَجْهَانِ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ الْأَشْبَهُ التَّحْرِيمُ، لِأَنَّ النِّصْفَ كَثِيرٌ

هـ- ذهب جمهور العلماء وهو الراجح إلى تحريم افتراش الحرير والجلوس عليه خلافا للحنفية الذين ذهبوا إلى الجواز فعن حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «نَهَانَا النَّبِيُّ ۚ أَنْ تَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيْبَاجِ، وَأَنْ تَجْلِسَ عَلَيْهِ» (رواه البخاري)

تنبيه

وهذا الحكم أيضا خاص بالرجال أما النساء فيباح لهن الجلوس عليه لعموم

حديث علي بن أبي طالب قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم حريرا بشماله وذهبا بيمينه ثم رفع بهما يديه فقال [إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإناتهم] (صححه الألبانى : ابن ماجة)
و- يجوز لبس الحرير عند الضرورة للمرض أو الحكة وهو مذهب الجمهور وهو الصحيح فعن أنس، قال «رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِلرَّبِيِّزِّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ، لِحِكَّةٍ بِهِمَا» (رواه البخارى)
وذهب المالكية وهى رواية عن أحمد إلى أن الرخصة خاصة بالصحابيين وليس بصواب لأن الأصل عدم التخصيص لا سيما والرخصة ثبتت لمعنى معين فوجب أن تتعدى إلى كل من وجد فيه ذلك المعنى

3- تحريم التشبه بالنساء

يحرم على الرجل أن يلبس ثيابا تشبه ثياب النساء وكذلك يحرم على المرأة أن تلبس ثيابا تشبه لباس الرجال وهو مذهب الجمهور وهو الراجح وقال الشافعى لا يحرم وإنما يكره
وعن ابن عباس أن النبي ﷺ [لعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء] (صححه الألبانى : أبى داود)
وعن ابن أبي مليكة قال قيل لعائشة رضي الله عنها إن امرأة تلبس النعل فقالت [لعن رسول الله ﷺ الرجل من النساء] (صححه الألبانى : أبى داود)
وعن أبي هريرة قال [لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل] (صححه الألبانى : أبى داود)
قال ابن حجر فى فتح البارى : قَالَ الطَّبْرِيُّ الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ لِلرَّجَالِ التَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ فِي اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ وَلَا الْعَكْسُ قُلْتُ وَكَذَا فِي الْكَلَامِ وَالْمَشْيِ فَأَمَّا هَيْئَةُ اللِّبَاسِ فَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ كُلِّ بَلَدٍ قُرْبَ قَوْمٍ لَا يَقْتَرِقُ زِيَّ نِسَائِهِمْ مِنْ رَجَالِهِمْ فِي اللِّبَسِ لَكِنْ يَمْتَنِّزُ النِّسَاءُ بِالِاخْتِجَابِ وَالِاسْتِتَارِ وَأَمَّا دَمُ التَّشَبُّهِ بِالْكَلَامِ وَالْمَشْيِ فَمُخْتَصٌّ بِمَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ وَأَمَّا مَنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِ خَلْقِهِ فَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِتَكْلِيفِ تَرْكِهِ وَالِإِدْمَانِ عَلَى ذَلِكَ بِالتَّدْرِيجِ فَإِنْ لَمْ يَقْعُلْ وَتَمَادَى دَخَلَهُ الدَّمُ وَلَا سِيَّمَا إِنْ بَدَأَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِهِ

4- تحريم ثياب الشهرة

ثوب الشهرة : هو الذى يقصد بلبسه أن يشتهر بين الناس لمخالفة لونه لألوان ثيابهم أو مخالفته لهيئته أو صفة تفصيله أو غير ذلك مما يميزه ويشهره فيرفع الناس إليه أبصارهم ويختال عليهم بالعجب والتكبر وسواء كان الثوب نفيسا يلبسه تفاخرا بالدنيا وزينتها أو خسيسا إظهارا للزهد والرياء قال تعالى (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ)
وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ [من لبس ثوب شهرة فى الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة ثم ألهب فيه نارا] (حسنه الألبانى : ابن

(ماجة)

قال الشوكاني في نيل الأوطار : والحديث يدل على تحريم لبس ثوب الشهرة وليس هذا الحديث مختصاً بنفيس الثياب، بل قد يحصل ذلك لمن يلبس ثوباً يخالف ملبوس الناس من الفقراء، ليراه الناس فيتعجبوا من لبسه ويعتقدوه، قاله ابن رسلان. وإذا كان اللبس لقصد الاشتهار في الناس فلما فرق بين رفيع الثياب ووضيعها والموافق لملبوس الناس والمخالف لأن التحريم يدور مع الاشتهار، والمعتبر القصد وإن لم يطابق الواقع.

5- الثوب الذي به تصاليب

وهو عام للرجال والنساء فعن عائشة، رضي الله عنها أن النبي ﷺ «لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا تقضه» (رواه البخاري) ونقضه أي : أزاله

6- الثياب التي بها صور ذوات أرواح

وعن عبد الله بن مسعود قال: سمعت النبي ﷺ يقول «إن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون» (رواه البخاري)

وعن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال «إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم» (رواه البخاري)

7- العياب المصنوعة من جلود السباع

والتحريم عام للرجال والنساء وسواء كان ذلك في الملابس والأحذية والأحزمة أو غير ذلك فعن معاوية قال قال رسول الله ﷺ «لا تركبوا الخز ولا النمار» (صححه الألباني : أبي داود) الخز : الحرير والنمار : جلود النمر

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر» (حسنه الألباني : أبي داود)

وعن المقدام بن معدي كرب أنه قال لمعاوية فأنشدك بالله هل تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها قال [نعم] (صححه الألباني : أبي داود)

8- النهي عن الثوب المعصفر

والمعصفر : أي المصبوغ بالعصفر (اللون البرتقالي) وقد اختلف فيه أهل العلم :

فمنهم من ذهب إلى الكراهة وهم الحنفية والمالكية ، وهي الرواية المعتمدة عند الحنابلة

ومنهم من قال بالجواز ، وهو مذهب الشافعية.

ومنهم من قال بالتحريم وهو مذهب الظاهرية واختيار ابن القيم وهو الراجح فعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: رأى رسول الله ﷺ عليّ ثوبين

معصفرين، فقال «إن هذه من ثياب الكفار فلما تلبسها» (رواه مسلم)

وعن علي بن أبي طالب، «أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسي، والمعصفر،

وَعَنْ تَخْتُمَ الدَّهَبَ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ» (رواه مسلم)
وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ «رَأَى عَلَى ابْنِ لَهُ مُعَصْفَرًا فَتَهَاةً» (إسناده صحيح : مصنف بن أبي شيبة)

وأما من قالوا بالجواز فاستدلوا بما ثبت عن عبد الله بن عمر سئل عن الصبغ بـ
الصفرة فقال [وأما الصفرة: فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ
أَصْبُغَ بِهَا] (رواه البخاري)

وليس في الحديث ذكر المصبوغ فيحتمل أن يكون النبي ﷺ صبغ الشعر أو
الثوب

قال النووي في شرح مسلم : وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ النَّهْيُ مُنْصَرَفٌ إِلَى مَا صُبِغَ مِنَ
الثِّيَابِ بَعْدَ النَّسْجِ فَأَمَّا مَا صُبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ نُسِجَ فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي النَّهْيِ
تنبیه

ولا بأس بالثوب المعصفر للنساء فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال
هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثنية فالتفت إلي وعلي ربيعة مضرجة بالعصفر
فقال [ما هذه الربيعة عليك] فعرفت ما كره فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورا
لهم ففقدتها فيه ثم أتيت من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربيعة فأخبرته
فقال [ألا كسوتها بعض أهلك فإنه لا بأس به للنساء] (حسنه الألباني : أبي داود)

وَعَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ «رَأَيْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ دِرْعًا، وَمِلْحَقَةً مُصَبَّغَتَيْنِ
بِالْعَصْفَرِ» (إسناده صحيح : مصنف بن أبي شيبة)
وَعَنْ الْقَاسِمِ «أَنَّ عَائِشَةَ، كَانَتْ تَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُعَصْفَرَةَ، وَهِيَ مُحْرَمَةٌ» (إسناده
صحيح : مصنف بن أبي شيبة)
وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذَرِ «أَنَّ أَسْمَاءَ كَانَتْ تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ، وَهِيَ مُحْرَمَةٌ»
(إسناده صحيح : مصنف بن أبي شيبة)

حكم لبس الأحمر للرجال

الراجح جواز ذلك وهو قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن جعفر والبراء
وسعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وأبي قلابة وأبي وائل وهو مذهب
المالكية والشافعية فعن البراء قال «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مَرْبُوعًا بَعِيدَ مَا
بَيْنَ الْمَنْكَبَيْنِ عَظِيمَ الْجُمَةِ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا
قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ» (رواه مسلم)

وعن هلال بن عامر عن أبيه قال [رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَنْى يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ
وَعَلَيْهِ بَرْدٌ أَحْمَرٌ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَامَهُ يَعْبُرُ عَنْهُ] (صححه الألباني : أبي داود)

وعن بريدة قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فَأَقْبَلَ حَسَنَ وَحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَا
مُ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَعْثُرَانِ وَيَقُومَانِ فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخَذَهُمَا فَوَضَعَهُمَا

في حجره فقال [صدق الله ورسوله (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) رأيت هذين فلم أصبر ثم أخذ في خطبته] (صححه الألبانى : ابن ماجة)
 وذهب الحنفية والحنابلة إلى كراهة لبس الثوب الأحمر واستدلوا بما ثبت عن البراء بن عازب، قال «نهانا النبي ﷺ عن الميائثر الحُمْر والقسي» (رواه البخارى) وعن عمران بن حصين أن النبي ﷺ [نهى عن ميثرة الأرجوان] (صححه الألبانى : الترمذى)

المياثر : وسائل صغيرة حمراء يجعلها الراكب من الأعاجم تحته والصواب أن التحريم يختص بالميثرة الحمراء فقط سواء قلنا أنها الفرش أو ما يوضع على السرج أو ما تجل بها الثياب (تغطى بها) فيكون ذلك لنوع خاص من الثياب

قال الشوكانى فى نيل الأوطار : وَلِكِنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ أُخْصَ مِنَ الدَّعْوَى، وَغَايَةُ مَا فِي ذَلِكَ تَحْرِيمُ الْمِيْثَرَةِ الْحُمْرَاءِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِ مَا عَدَاهَا، مَعَ ثُبُوتِ لُبْسِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ مَرَاتٍ
حكم لبس المزعفر

الثياب المزعفرة أى المصبوغة بالزعفران (اللون الأحمر) وقد اختلف فيه أهل العلم :

1- فذهب الشافعية وهى رواية عند الحنابلة إلى التحريم وهو مذهب الشيخ العثيمين فعن أئس، قال «نهى النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل» (رواه البخارى)

قال العثيمين فى الشرح الممتع : القول الصحيح أن لبس المعصفر حرام على الرجل ، والمزعفر مثله

2- الكراهة وهو مذهب الحنابلة والحنفية

3- الجواز وهو مذهب المالكية

والصواب أن النهى للتنزيه والصارف عن التحريم أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء فيكون فعله للجواز ونهيه للتنزيه ويحتمل أن يكون النهى منصبا على ما إذا كان متشبهًا بالكفار أو بالنساء

تنبيه

يحرم على المحرم لبس الثوب المصبوغ بالزعفران فعن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال «نهى رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم ثوبًا مصبوغًا بزعفران أو ورس» (رواه مسلم)

أحكام لباس النساء

يحرم على المرأة أن تبدى زينتها أمام الأجانب والواجب عليها أن تستتر أمامهم بما أمرها الله به من الحجاب الشرعى لقوله تعالى (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ)

قال تعالى (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقَلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا * وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)

وعن فضالة بن عبيد أن النبي ﷺ قال [ثلاثة لا تسأل عنهم: رجل فارق الجماعة وعصى إمامه ومات عاصيا وأمة أو عبد أبق من سيده فمات وامرأة غاب عنها زوجها وقد كفاها مؤنة الدنيا فتبرجت بعده فلا تسأل عنهم] (صححه الألباني : صحيح الجامع)

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَتْ أُمَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَبَايَعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَقَالَ [أَبَايَعُكَ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكِي بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقِي وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَقْتُلِي وَلَدَكَ، وَلَا تَأْتِي بِيَهْنَتَانِ تَقْتَرِيْنَهُ بَيْنَ يَدَيْكَ وَرَجُلَيْكَ، وَلَا تَنُوحِي، وَلَا تَبَرَّجِي تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى] (إسناده حسن : مسند أحمد)

قال الألباني في جلاباب المرأة المسلمة : والتبرج: أن تبدي المرأة من زينتها ومحاسنها وما يجب عليها ستره مما تستدعي به شهوة الرجل والمقصود من الأمر بالجلباب إنما هو ستر زينة المرأة، فلا يعقل حينئذ أن يكون الجلاباب نفسه زينة وهذا كما ترى بين لا يخفى ولذلك قال الإمام الذهبي في "كتاب الكبائر" : ومن الأفعال التي تلغن عليها المرأة إظهار الزينة، والذهب واللؤلؤ تحت النقاب وتطييبها بالمسك والعنبر والطيب إذا خرجت، ولبسها الصباغات والأزر الحريرية والأقبية القصار مع تطويل الثوب وتوسعة الأكمام وتطويلها وكل ذلك من التبرج الذي يمقت الله عليه، ويمقت فاعله في الدنيا والآخرة ولهذه الأفعال التي قد غلبت على أكثر النساء قال عنهن النبي ﷺ "اطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء".

شروط لباس المرأة إذا خرجت من بيتها

1- أن يستر بدنها

إختلف العلماء في وجوب ستر الوجه والكفين واتفقوا على ستر ما عدا ذلك لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكِ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَقْنَ فَلَا يُؤْذِينَ)

وعن أم سلمة قالت [لما نزلت (يدنين عليهن من جلابيبهن) خرج نساء الأنصار كأن على رءوسهن الغربان من الأكسية] (صححه الألباني : أبي داود)

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال [المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان] (صححه الألباني : الترمذي)

2- ألا يكون الثوب زينة في نفسه

لعموم قوله تعالى (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ) فيشمل ذلك النهي عن كل زينة تلفت

أنظار الرجال إليها

وقال تعالى (غَيْرَ مُتَّبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ)

والمقصود من الأمر بالجلباب إنما هو ستر زينة المرأة فلا يعقل أن يكون الجلباب نفسه زينة

3- أن يكون الثوب صفيقا

أي : ألا يشف عما تحته فلا يشف بدنهما ولا يشف الثياب المزينة التي تحت حجابها

قال الألباني في جلباب المرأة المسلمة : لأن الستر لا يتحقق إلا به وأما الشفاف فإنه يزيد المرأة فتنة وزينة وفي ذلك يقول ر "سيكون في آخر أمتي نساء كاسيات عاريات على رءوسهن كأسنمة البخت، العنوهن فإنهن ملعونات" (مسلم)

قال ابن عبد البر في التمهيد : وَأَمَّا مَعْنَى قَوْلِهِ كَاسِيَّاتٌ عَارِيَّاتٌ فَإِنَّهُ أَرَادَ اللَّوَاتِي يَلْبَسْنَ مِنَ الثِّيَابِ الشَّيْءَ الْخَفِيفَ الَّذِي يَصِفُ وَلَّا يَسْتُرَ فُهْنٌ كَاسِيَّاتٍ بِالِاسْمِ عَارِيَّاتٌ فِي الْحَقِيقَةِ مَائِلَاتٌ عَنِ الْحَقِّ

4- أن يكون فضفاضا واسعا

فلا يحل للمرأة أن تلبس الملابس الضيقة التي تصف جسمها وتظهر حجم أعضائها فعن هشام بن عروة أن المنذر بن الزبير قدم من العراق فأرسل إلى أسماء بنت أبي بكر بكسوة من ثياب مروية وقوهية رقاق عتاق بعدما كف بصرها، قال: فلمستها بيدها ثم قالت: أف ردوا عليه كسوته قال: فشق ذلك عليه وقال: يا أمه إنه لا يشف. قالت إنها إن لم تشف فإنها تصف (قال الألباني : إسناده جيد متصل : جلباب المرأة المسلمة)

قال الألباني في جلباب المرأة المسلمة : لأن الغرض من الثوب إنما هو رفع الفتنة ولا يحصل ذلك إلا بالفضفاض الواسع وأما الضيق فإنه وإن ستر لون البشرة فإنه يصف حجم جسمها أو بعضه ويصوره في أعين الرجال وفي ذلك من الفساد والدعوة إليه ما لا يخفى فوجب أن يكون واسعا وقد قال أسامة بن زيد: "كساني رسول الله ر قبضية كثيفة مما أهداها له دحية الكلبي فكسوتها امرأتي فقال: ما لك لم تلبس القبطية؟ قلت: كسوتها امرأتي فقال "مرها فلتجعل تحتها غلالة، فإني أخاف أن تصف حجم عظامها" (حسن)

5- ألا يكون مبخرا أو مطيبا

فعن أبي موسى عن النبي ر قال [كل عين زانية والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا يعني زانية] (حسنه الألباني : الترمذي) وعن زينب الثقفية، كانت تَحْدِثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ر أَنَّهُ قَالَ «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكَنَ الْعِشَاءَ فَلَا تَطِيبْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ» (رواه مسلم)

وعن أبي هريرة أن رسول الله ر قال [لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولكن

ليخرجن وهن تفلات] (قال الألبانى : حسن صحيح : أبى داود)
قال الهيثمى فى الزواجر : الكبيرة التاسعة والسبعون بعد المائتين : خروج المرأة من بيتها متعطرة متزينة ولو بإذن الزوج تنبيه

لا يجوز للمرأة أن تطيع زوجها إذا أمرها بالتبرج أو التعطر أو إظهار الزينة أمام الأجانب لأن الطاعة تكون فى المعروف ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق

6- ألا يشبه لباس الرجال

فعن أبى هريرة قال [لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل] (صححه الألبانى : أبى داود)
 وعن عمار بن ياسر أن النبى ﷺ قال «ثلاثة لا يدخلون الجنة أبدا: الديوث و الرجل من النساء ومدمن الخمر» (صححه الألبانى : صحيح الجامع)
 وعن ابن عباس، قال [لعن النبى ﷺ المختلطين من الرجال، والمترجلات من النساء] (رواه البخارى)
 فلا يجوز للرجال التشبه بالنساء فى اللباس والزينة التى تختص بالنساء و العكس

قال شيخ الإسلام فى مجموع الفتاوى : ومن هنا يظهر الضابط فى تهيه
 صلى الله عليه وسلم عن تشبه الرجال بالنساء وعن تشبه النساء بالرجال وأن الأصل فى ذلك ليس هو راجعا إلى مجرد ما يختاره الرجال والنساء ويشتبهونه ويعتادونه فإنه لو كان كذلك لكان إذا اصطلح قوم على أن يلبس الرجال الخمر التى تغطي الرأس والوجه والعنق والجلايبب التى تسدل من فوق الرؤوس حتى لا يظهر من لابسها إلا العينان وأن تلبس النساء العمائم والأقبيية المختصرة وتحو ذلك أن يكون هذا سائعا. وهذا خلاف النص والإجماع. فإن الله تعالى قال للنساء {وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعوثتهن} الآية وقال {قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرقلن فلا يؤذين} الآية. وقال {ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى}. فلو كان اللباس القارق بين الرجال والنساء مستندة مجرد ما يعتاده النساء أو الرجال باختيارهم وشهوتهم لم يجب أن يدنين عليهن الجلابيب ولا أن يضربن بالخمر على الجيوب ولم يحرم عليهن التبرج تبرج الجاهلية الأولى؛ لأن ذلك كان عادة لأولئك وليس الضابط فى ذلك لباسا معينا من جهة تص النبى صلى الله عليه وسلم أو من جهة عادة الرجال والنساء على عهده بحيث يقال: إن ذلك هو الواجب وغيره يحرم.

قال الألبانى فى جلاب المرأة المسلمة : وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جمره: ظاهر اللفظ الزجر عن التشبه فى كل شيء، لكن عرف من الأدلة الأخرى أن

المراد التشبه في الزي وبعض الصفات والحركات ونحوها لا التشبه في أمور الخير. قال: والحكمة في لعن من تشبه إخراج الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكم الحكماء، وقد أشار إلى ذلك في لعن الواصلات بقوله "المغيرات لخلق الله"

وينبغي أن يعلم أن من يغير خلقه تعالى وصبغته {وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً} بدون إذن منه، فإنما هو يتبع الشيطان في قوله {وَلَا ضِلَّيْتَهُمْ وَلَأَمَّيْنَهُمْ} ولأمرتهم فليبتكن آذان الأنعام وَلَا مَرْتَهُمْ فليغيرن خلق الله {[النساء: 119]} .

7- ألا يكون لباس شهرة

8- ألا يشبه لباس الكافرات

فعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: رأى رسول الله ﷺ عليّ ثوبين مُعَصَّقَيْنِ، فقال «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسَهَا» (رواه مسلم) وعن أبي أمامة قال «قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَسَرَّوْنَ وَلَا يَأْتِرُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَسَرَّوْا وَانْتَرَوْا وَخَالِقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ» (إسناده حسن : مسند أحمد)

وعن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ [من تشبه بقوم فهو منهم] (قال الألباني : حسن صحيح : أبي داود)

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «المرء مع من أحب» (رواه البخاري)

قال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم : المشاركة في الهدى الظاهر تورث تناسبا وتشاكلا بين المتشابهين، يقود إلى موافقة ما في الأخلاق والأعمال، وهذا أمر محسوس؛ فإن اللباس ثياب أهل العلم يجد من نفسه نوع انضمام إليهم، واللباس لثياب الجند المقاتلة - مثلا - يجد من نفسه نوع تخلق بأخلاقهم، ويصير طبعه متقاضيا لذلك، إلا أن يمنعه مانع ومنها: أن المخالفة في الهدى الظاهر توجب مباينة ومفارقة توجب الانقطاع عن موجبات الغضب وأسباب الضلال، والانعطاف على أهل الهدى والرضوان، وتحقيق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين. وكلما كان القلب أتم حياة، وأعرف بالإسلام - الذي هو الإسلام، لست أعني مجرد التوسم به ظاهرا أو باطنا بمجرد الاعتقادات من حيث الجملة - كان إحساسه بمفارقة اليهود والنصارى باطنا وظاهرا أتم، وبعده عن أخلاقهم الموجودة في بعض المسلمين أشد.

ومنها: أن مشاركتهم في الهدى الظاهر، توجب الاختلاط الظاهر، حتى يرتفع التميز ظاهرا، بين المهديين المرضيين، وبين المغضوب عليهم والضالين إلى غير ذلك من الأسباب الحكمية.

هذا إذا لم يكن ذلك الهدى الظاهر إلا مباحا محضا لو تجرد عن مشابھتهم، فأما

إن كان من موجبات كفرهم؛ كان شعبة من شعب الكفر؛ فموافقتهم فيه موافقة في نوع من أنواع معاصيهم فهذا أصل ينبغي أن يتفطن له.

9- ألا يكون فيه تصاليب

مسائل :

1- يباح للمرأة لبس جميع الملابس ومنها الحرير بالشروط المذكورة عند خروجها فعن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال [حرم لباس الحرير و الذهب على ذكور أمتي وأحل لإناثهم] (صححه الألباني : الترمذي) وعن علي رضي الله عنه، قال «أُهدى إلي النبي ﷺ حلة سبّاء، فلبستها، فرأيتُ العُصبَ في وجهه فشققته بين نسائي» (رواه البخاري) وعن أنس بن مالك «أته رأى على أمّ كلثوم عليها السلام، بنت رسول الله ﷺ بُردَ حرير سبّاء» (رواه البخاري)

2- لا يشترط للمرأة لبس لون معين (شريطة ألا يكون زينة كالألوان الزاهية أو المزركشة) فيجوز لبس الأسود والأخضر ونحوها من الألوان التي لا تلفت الأنظار فعن عكرمة: أن رفاعة طلق امرأته، فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر، فشكت إليها وأرتها خضرة بجلدها، فلما جاء رسول الله ﷺ والنساء ينصرن بعضهن بعضاً، قالت عائشة: ما رأيتُ مثلاً ما يلقي المؤمنات؟ لجلدها أشد خضرة من ثوبها (رواه البخاري) وعن القاسم (وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق) أن عائشة [كانت تلبس الثياب المعصفرة وهي محرمة] وفي رواية [كانت تلبس الثياب الموردة بـ العصفور وهي محرمة] (صححه الألباني : جلاب المرأة المسلمة) وعن أمّ خالد بنت خالد: أتني النبي ﷺ بثياب فيها خميصة سوداء صغيرة، فقال «من ترون أن تكسو هذه» فسكت القوم، قال «اتنوني بأمر خالد» فأتي بها تحملاً، فأخذ الخميصة بيده فلبسها، وقال «أبلي وأخفي» وكان فيها علم أخضر أو أصفر، فقال «يا أمّ خالد، هذا سناه» وسناه بالحبيشة حسن (رواه البخاري)

3- لا يمنع ما قدمنا من أن الأسود هو أولى الثياب للمرأة وأسترها وهو لبس نساء النبي ﷺ كما في حديث عائشة في قصة رؤية صفوان لها وفيه [فرأى سواد إنسان نائم] (رواه البخاري) وعن أم سلمة قالت [لما نزلت (يدين عليهن من جلابيهن) خرج نساء الأنصار كأن على رءوسهن الغربان من الأكسية] (صححه الألباني : أبي داود)

حكم لبس المرأة للكعب العالي

لا يجوز للمرأة أن تلبس الكعب العالي وتسير به أمام الأجانب فعن عبد الله بن مسعود أنه كان إذا رأى النساء قال [أخروهن حيث جعلهن الله، وقال: إتهن مع بني إسرائيل يصفقن مع الرجال، كانت المرأة تلبس القالب فتطال لخليلها،

فَسُلِّطَتْ عَلَيْهِنَ الْحَيْضَةُ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِنَ الْمَسَاجِدُ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا رَأَاهُنَّ قَالَ: أَخْرُوهُنَّ حَيْثُ جَعَلَهُنَّ اللَّهُ] (صححه الألبانى موقوفاً : ابن خزيمة) و القالب : نعل من الخشب كالقبقاب
ولأنه يلفت نظر الرجال إليها ويجعل لها حركة ملفتة فإن كان له صوت كان المنع منه أشد لأن الله نهى المرأة أن تضرب برجلها ليعلم ما تخفى من زينتها قال تعالى (وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ)
حكم لبس البنطلون للمرأة

- 1- لا يجوز للمرأة أن تلبس البنطلون أمام الأجانب لأنه يجسم مفاتن المرأة
 - 2- لا يجوز لها لبسه أمام محارمها بل ولا أمام النساء
 - 3- الراجح جواز لبس البنطلون أمام الزوج من باب التزين شريطة ألا يشبه لباس الرجال
 - 4- يجوز لها أن تلبسه تحت عباءتها لأنه أستر لها خاصة إذا انكشفت ثيابها عند ركوب السيارة مثلاً
- آداب اللباس**

1- إستشعار نعمة الله تعالى :

فهو سبحانه الذي من على العبد بما يستر عورته ويقيه الحر والبرد فيحملة ذلك على شكر الله كما قال تعالى (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ) وقال تعالى (وَجَعَلْ لَكُمْ سَرَائِلَ تَقِيَكُمْ الْحَرَ وَسَرَائِلَ تَقِيَكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ)

2- التواضع وعدم التكبر فى اللباس :

قال تعالى (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِقُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)
وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ [كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا ما لم يخالطه إسراف أو مخيلة] (حسنه الألبانى : ابن ماجة)
تنبيه

ليس معنى التواضع عدم التجميل بل المقصود عدم الإسراف وعدم الحرص على لباس أغلى الثياب مباهاة وتكبرا وأما كونه يلبس ثوبا حسنا جميلا نظيفا فهذا محمود فعن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قَالَ «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ» قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَتَعْلَهُ حَسَنَةً، قَالَ «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ» (رواه مسلم)

وبطر الحق : التكبر عليهم وعدم قبوله وغمط الناس : إزدراؤهم واحتقارهم

وعن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال [من ترك اللباس تواضعا لله وهو يقدر عليه دعاه الله يوم القيامة على رءوس الخلائق حتى يخيره من أي حلل الإيمان شاء يلبسها] (حسنه الألباني : الترمذي)
قال الشوكاني في نيل الأوطار : وفيه استحباب الزهد في الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورقيعها لقصد التواضع، ولما شك أن لبس ما فيه جمال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والخيلاء والكبر

3- البدء باليمين عند اللبس :

فعن عائشة، قالت «كان رسول الله ﷺ يحب التيمن في شأنه كله، في تغليه، وترجله وطهوره» (رواه مسلم)
 عن أبي هريرة قال [كان رسول الله ﷺ إذا لبس قميصا بدأ بيمينه] (صححه الألباني : الترمذي)

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ [إذا لبستم وإذا توضأتم فابدءوا بأيمانكم] (صححه الألباني : أبي داود) والحديث دليل على الوجوب

4- البدء باليسرى عند نزع النعل :

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال «إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى، وإذا خلع فليبدأ بالشمال، ولينعلهما جميعاً، أو ليخلعهما جميعاً» (رواه مسلم) وفي لفظ [ولتكن اليمين أولهما ينتعل وآخرهما ينزع] (صححه الألباني : أبي داود) والحديث دليل على الوجوب

5- يكره المشي في نعل واحد :

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال «لا يمشي أحدكم في نعل واحد، ليخفهما جميعاً، أو لينعلهما جميعاً» (رواه البخاري) والجمهور على الكراهة خلافا للظاهرية فقد ذهبوا إلى التحريم لدلالة النهي على ذلك وهو الأقرب
 وعن أبي هريرة أنه قال ألا وإني أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول «إذا انقطع شئ من أحدكم فلا يمش في الأخرى حتى يصلحها» (رواه مسلم)
قال ابن حجر في فتح الباري : قال الخطابي الحكمة في النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك أو تحوه فإذا انقردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوقى لإحدى رجله ما لا يتوقى للأخرى فيخرج بذلك عن سجية مشيه ولا يأمن مع ذلك من العثار وقيل لأنه لم يفعل بين جوارحه وربما تسبب قاعل ذلك إلى اختلال الرأي أو ضعفه

6- الدعاء إذا لبس ثوبا جديدا :

عن أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سماه باسمه إما قميصا أو عمامة ثم يقول [اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه أسألك من خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له] قال أبو نضرة: فكان أصحاب النبي ﷺ إذا لبس أحدهم ثوبا جديدا قيل له [تبلى ويخلف الله تعالى]

(صححه الألبانى : أبى داود)

وَعَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدٍ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ صَغِيرَةٌ، فَقَالَ «مَنْ تَرَوْنَ أَنْ نَكْسُوَ هَذِهِ» فَسَكَتَ الْقَوْمُ، قَالَ «اَتُّونِي بِأُمِّ خَالِدٍ» فَأَتَتْ بِهَا تَحْمَلُ، فَأَخَذَ الْخَمِيصَةَ بِيَدِهِ فَأَلْبَسَهَا، وَقَالَ «أُبْلِي وَأُخْلَقِي» (رواه البخارى)
7- الدعاء لمن لبس ثوبا جديدا :

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ رأى على عمر قميصا أبيض فقال [ثوبك هذا غسيل أم جديد] قال لا بل غسيل قال [البس جديدا وعش حميدا ومت شهيدا] (صححه الألبانى : ابن ماجة)

8- الاهتمام بحسن الثياب لمن وجده :

عن أبي الأحوص عن أبيه قال أتيت النبي ﷺ في ثوب دون فقال [ألك مال قال نعم قال من أي المال قال قد آتاني الله من الإبل والغنم والخيول والرقائق قال فإذا آتاك الله مالا فليمر أثر نعمة الله عليك وكرامته] (صححه الألبانى : أبى داود)

قال البسام فى توضيح الأحكام : المراد بإظهار نعمة الله تعالى على العبد: أن يكون بغير قصد الخيلاء والفخر، وكسر قلوب الفقراء واحتقارهم.

قال ابن حجر فى فتح البارى : أي بأن يلبس ثيابا تليق بحاله من النقاسة والنظافة ليغرفه المحتاجون للطلب منه مع مراعاة القصد وترك الإسراف جمعا بين الأدلة

9- الإستكثار من النعال :

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي غَزْوَةِ غَزَوَاتِهَا «اسْتَكَثِرُوا مِنَ النَّعَالِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَأَيَّزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ» (رواه مسلم)

قال النووى فى شرح مسلم : معناه أنه شبهه بالراكب في خفة المشقة عليه وقلة تعبه وسلامة رجله مما يعرض في الطريق من خشونة وشوك وأذى ونحو ذلك وفيه استحباب الاستظهار في السفر بالنعال وغيرها مما يحتاج إليه المسافر واستحباب وصية الأمير أصحابه بذلك

10- عدم الإستلقاء على الظهر ووضع إحدى الرجلين على الأخرى لمن ليس عليه سراويل :

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «لَا يَسْتَلْقِينَ أَحَدُكُمْ ثُمَّ يَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى» (رواه مسلم)

ومحل النهى أن لا يكون تحت ثوبه سراويل تستر عورته فعن أبي سعيد الخدري، أنه قال «نهى رسول الله ﷺ عن اشتغال الصماء، وأن يحتبى الرجل في ثوب واحد، ليس على فرجه منه شيء» (رواه البخارى) واشتغال الصماء أن يلف ثوبا على جسده ولا يجعل منه مخرجا ليد

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ [نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ: أَنْ يَحْتَبِيَ

الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَنْ يَشْتَمَلَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ شَيْئُهُ، وَعَنْ الْمَلَا مَسَّةَ وَالْمُنَابَذَةَ [رواه البخاري] قال النووي في شرح مسلم : وَأَمَّا الْإِحْتِبَاءُ بِالْمَدِّ فَهُوَ أَنْ يَقْعُدَ الْإِنْسَانُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ وَيُنْصَبَ سَاقِيهِ وَيَحْتَوِي عَلَيْهِمَا بِثَوْبٍ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ بِيَدِهِ وَهَذِهِ الْقَعْدَةُ يُقَالُ لَهَا الْحُبُوءَةُ بِضَمِّ الْحَاءِ وَكُسْرُهَا وَكَانَ هَذَا الْإِحْتِبَاءُ عَادَةً لِلْعَرَبِ فِي مَجَالِسِهِمْ فَإِنْ انْكَشَفَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ عَوْرَتِهِ فَهُوَ حَرَامٌ قال الشوكاني في نيل الأوطار : قَوْلُهُ (لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ سِتْرُ السَّوَاتَيْنِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَ النَّهْيَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَرْجِ شَيْءٌ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْفَرْجَ إِنْ كَانَ مَسْتُورًا فَلَا نَهْيَ. قال النووي في شرح مسلم : قَالَ الْعُلَمَاءُ أَحَادِيثُ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِلْقَاءِ رَافِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى مَحْمُولَةٌ عَلَى حَالَةٍ تَظْهَرُ فِيهَا الْعَوْرَةُ أَوْ شَيْءٌ مِنْهَا وَأَمَّا فِعْلُهُ ۚ فَكَانَ عَلَى وَجْهِ لَا يَظْهَرُ مِنْهَا شَيْءٌ وَهَذَا لِابْتِئَاسٍ بِهِ وَلَا كَرَاهَةٍ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الصِّقَّةِ

تنبيه

فَإِذَا كَانَ يَلْبَسُ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ فَلَا حَرَجَ فَعَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، أَنَّهُ «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ۚ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى» وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ «كَانَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ يَفْعَلَانِ ذَلِكَ» (رواه البخاري)

11- أن ينتعل جالسا :

عن أبي هريرة قال [نهى رسول الله ۚ أن ينتعل الرجل وهو قائم] (صححه الألباني : الترمذي) وثبت أيضا عن جابر في سنن أبي داود وصححه الألباني

أحكام الزينة

أولا : زينة الشعر

استحباب إكram الشعر

وذلك بالمحافظة على نظافته وتسريحه ودهنه وغير ذلك فلا يترك شعره تائرا شعثا بل يسكنه فعن أبي هريرة أن رسول الله ۚ قال [من كان له شعر فليكرمه] (قال الألباني : حسن صحيح : أبي داود)

وعن جابر بن عبد الله قال أتانا رسول الله ۚ فرأى رجلا شعثا قد تفرق شعره فقال [أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره ورأى رجلا آخر وعليه ثياب وسخة فقال أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه] (صححه الألباني : أبي داود)

تنبيه

يزداد الأمر استحبابا بتزين الزوجين بالامتنشاط لذا كان النبي ۚ ينهى الرجال بدخول على نسائهم إذا قدموا من سفر وعلل ذلك فعن جابر بن عبد الله

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا، فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ، وَتَمْتَشِطَ الشَّعْثَةَ» (رواه البخارى)
وعن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال «خير النساء التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره» (صححه الألبانى : صحيح الجامع)

التيامن فى الترجل

يستحب أن يبدأ التسريح بالشق الأيمن فعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يُغِيبُهُ النَّيْمُنُ، فِي تَغْلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» (رواه البخارى)
سدل الشعر وفرقه

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْدُلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرِقُونَ رُءُوسَهُمْ «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، فَسَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاصِيَتَهُ، ثُمَّ فَرَّقَ بَعْدُ» (رواه مسلم)
قال النووى فى شرح مسلم : قَالَ الْقَاضِي سَدَلُ الشَّعْرِ إِرْسَالُهُ قَالَ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ إِرْسَالُهُ عَلَى الْجَبِينِ وَإِتْخَاذُهُ كَالْقَصَّةِ يُقَالُ سَدَلَ شَعْرَهُ وَتَوْبَهُ إِذَا أُرْسِلَتْهُ وَلَمْ يَضْمَمْ جَوَانِبَهُ وَأَمَّا الْفَرْقُ فَهُوَ فَرْقُ الشَّعْرِ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ قَالَ الْعُلَمَاءُ وَالْفَرْقُ سُنَّةٌ لِأَنَّهُ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ... وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ جَوَازُ السَّدْلِ وَالْفَرْقِ وَأَنَّ الْفَرْقَ أَفْضَلُ
صفة الفرق

أن يكون وسط الشعر مع إرسال مقدمته فعن عائشة رضي الله عنها قالت [كنت إذا أردت أن أفرق رأس رسول الله ﷺ صدعت الفرق من يافوخه وأرسل ناصيته بين عينيه] (حسنه الألبانى : أبى داود)
حكم كثرة الإرفاه

عن عبد الله بن مغفل قال [نهى رسول الله ﷺ عن الترجل إلا غبا] (صححه الألبانى : أبى داود) ومعنى غبا : حيناً بعد حين
قال ابن حجر فى فتح البارى : فَالْمُرَادُ بِهِ تَرْكُ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّرَقُّهِ

وعن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال لقيت رجلاً صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال [نهانا رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم] (صححه الألبانى : النسائى)

وعن عبد الله بن بريدة أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر فقدم عليه فقال أما إني لم آتك زائراً ولكني سمعت أنا وأنت حديثاً من رسول الله ﷺ رجوت أن يكون عندك منه علم قال وما هو قال كذا وكذا قال فما لي أراك شعثاً وأنت أمير الأرض قال [إن رسول الله ﷺ كان ينهانا عن كثير من الإرفاه قال فما لي لا أرى عليك حذاء قال كان النبي ﷺ يأمرنا أن

نحتفي أحياناً] (صححه الألبانى : أبى داود)
وفى رواية [قلنا: وما الإرفاه قال: الترجل كل يوم] (صححه الألبانى :
النسائى)

وعن أبى أمامة قال ذكر أصحاب رسول الله ﷺ يوماً عنده الدنيا فقال رسول
الله ﷺ [ألا تسمعون ألا تسمعون إن البذاذة من الإيمان إن البذاذة من الإيمان]
يعني التحلل (صححه الألبانى : أبى داود)

قال الخطابى فى معالم السنن : معنى الارفاه الاستكثار من الزينة وأن لا
يزال يهيء نفسه، وأصله من الرفه وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم فإذا وردت
يوماً ولم ترد يوماً فذلك الغب وقد أغبت فهي مغبة فإذا جاوز ذلك صار ظمأ
وأول الرِّيع ولا يقال في الإظماء ثلث، ومنه أخذت الرفاهية وهي الخفض و
الدعة. كره رسول الله ﷺ الإفراط في التنعم والتدلك والدهن والترجيل في
نحو ذلك من أمر الناس فأمر بالقصد في ذلك، وليس معناه ترك الطهارة و
التنظيف فإن الطهارة والنظافة من الدين

حكم إطالة الشعر

- 1- يجوز للرجل إطالة الشعر إلى منكبيه فعن أنس «أن رسول الله ﷺ كان
يَضْرِبُ شَعْرَهُ مَنْكِبَيْهِ» (رواه مسلم)
وعن عائشة قالت [كان شعر رسول الله ﷺ فوق الوفرة ودون الجمة] (قال الأ
لبانى : حسن صحيح : أبى داود) والجمة : ما تدلى إلى المنكبين والوفرة : ما
يبلغ شحمة الأذنين
- 2- ينبغى ألا يطيل شعره زيادة عن هذا القدر حتى لا يكون متشبهاً بالنساء لأ
ن الأصل فى شعر المرأة الإطالة
- 3- وألا يريد به التشبه بأهل الكتاب أو بغيرهم من أهل الأوثان أو بعصاة
المسلمين كالمغنيين أو الممثلين أو من سار على منهجهم كالماجنين من
الرياضيين فى قصات شعرهم وتزيين رؤوسهم
- 4- هل يقال إن توفير الشعر سنة ؟
ليس هناك دليل على ذلك وقد صح عن النبى ﷺ إطالة شعره فعن أم هانئ ق
الت [قدم النبى ﷺ إلى مكة وله أربع غدائر] تعني عقائص (صححه الألبانى :
أبى داود) لكنه من العادات
- وقد سوى النبى ﷺ بين الحلق وتركه فعن ابن عمر أن النبى ﷺ رأى صبياً قد حلق
بعض شعره وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال [احلقوه كله أو اتركوه كله]
(صححه الألبانى : أبى داود)

حكم حلق شعر الرجل

- 1- يجوز للرجل حلق شعره أو تقصيره لما ثبت من قوله ﷺ [احلقوه كله أو
اتركوه كله]

2- يراعى فى الحلق ألا يقتصر على حلق بعض الشعر وترك بعضه للحديث السابق

وعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَرْعِ» وَسُئِلَ تَافِعٌ : وَمَا الْقَرْعُ قَالَ «يُحْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكُ بَعْضُهُ» (رواه مسلم)
قال ابن القيم فى تحفة المودود : والقزع أربعة أنواع :
 أحدها : أن يحلق من رأسه مواضع من ها هنا وها هنا مأخوذ من تقزع السحاب وهو تقطعه

الثاني : أن يحلق وسطه ويترك جوانبه كما يفعل شمامسة النصراني
 الثالث : أن يحلق جوانبه ويترك وسطه كما يفعل كثير من الأوباش والسفل
 الرابع : أن يحلق مقدمه ويترك مؤخره وهذا كله من القزع والله أعلم
قلت : ومن ذلك ما يسمونه اليوم (حلق كابوريا)

حكم حلق شعر المرأة

1- يحرم على المرأة أن تحلق شعرها لأن فى ذلك تشبها بالرجال وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ [ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير] (صححه الألبانى : أبى داود)

قال ابن حجر فى فتح البارى : كما يحرم على المرأة الريادة فى شعر رأسها يحرم عليها حلق شعر رأسها بغير ضرورة

2- ويجوز لها تقصير الشعر فعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ «وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِنْ رُءُوسِهِنَّ حَتَّى تَكُونَ كَالْوَقْرَةِ» (رواه مسلم)

قال النووى فى شرح مسلم : قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَعْرُوفُ أَنَّ نِسَاءَ الْعَرَبِ إِذَا كُنَّ يَتَّخِذْنَ الْقُرُونِ وَالْدَوَائِبَ وَلَعَلَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ فَعَلْنَ هَذَا بَعْدَ وَقَاتِهِ ﷺ لِتَرْكِهِنَّ التَّزْيِينَ وَاسْتِعْنَائِهِنَّ عَنْ تَطْوِيلِ الشَّعْرِ وَتَخْفِيفًا لِمُؤَنَةِ رُءُوسِهِنَّ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ مِنْ كَوْنِهِنَّ فَعَلْنَهُ بَعْدَ وَقَاتِهِ ﷺ لَا فِي حَيَاتِهِ كَذَا قَالَهُ أَيْضًا غَيْرُهُ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ وَلَا يَظُنُّ بِهِنَّ فِعْلُهُ فِي حَيَاتِهِ ﷺ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَخْفِيفِ الشُّعُورِ لِلنِّسَاءِ

3- يشترط فى تقصير شعر المرأة : ألا يصل إلى حد يكون مشابها لشعر الرجل ولا يكون المقصود من قصه التشبه برؤوس الكافرات فإن ذلك حرام وعن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ [من تشبه بقوم فهو منهم] (قال الألبانى : حسن صحيح : أبى داود)

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «صِنْقَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا، قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَدْتَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا» (رواه مسلم)

قال النووى فى شرح مسلم : وأما رؤوسهن كأسنمة البخت فمعناه يعظمن

رؤوسهن بالخمر والعمايم وغيرها مما يلف على الرأس حتى تشبه أسنمة الإبل
البخت هذا هو المشهور في تفسيره قال المازري ويجوز أن يكون معناه
يطمحن إلى الرجال ولا يقضضن عنهم ولا ينكسن رؤوسهن واختار القاضي أن
المائلات تمشطن المشطة الميلاء قال وهي ضقر القدائر وشدها إلى فوق
وجمعها في وسط الرأس فتصير كأسنمة البخت
تنبيه

ويدخل في النهي : الكعكة فوق الرأس ويدخل في معناه كل تسريحة يرفع
فيها الرأس إلى أعلى كأسنمة البخت

النهي عن نتف الشيب

عن أنس بن مالك، قال [يكره أن ينتف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه
ولحيته، قال: ولم يختضب رسول الله ﷺ إنما كان البياض في عنقه وفي
الصدغين وفي الرأس تبد] (رواه مسلم)
وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ [لا تنتفوا الشيب
ما من مسلم يشيب شيبة في الإسلام إلا كانت له نورا يوم القيامة] (قال الأ
لباني : حسن صحيح : أبي داود)

حكم صبغ الشعر

1- يجب تغيير الشيب فعن جابر بن عبد الله ، قال: أتى بأبي قحافة يوم
فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا، فقال رسول الله ﷺ «غيروا هذا
بشيء، واجتنبوا السواد» (رواه مسلم)
وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال «إن اليهود والنصارى لا يصبغون، فخالفوهم»
(رواه مسلم)

وعن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ [غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود]
(صححه الألباني : النسائي)
وعن عبيد بن جريح أنه سأل ابن عمر قال رأيتك تصفر لحيتك بالورس فقال
ابن عمر [أما تصفيري لحيتي فإني رأيت رسول الله ﷺ يصفر لحيته] (صححه
الألباني : ابن ماجة)

وعن عطاء، قال «رأيت ابن عباس، وابن عمر يصقران لحاهما» (إسناده
صحيح : مصنف بن أبي شيبة)

وعن جريد، قال «رأيت عبد الله بن بسر يصقر لحيته ورأسه»
(إسناده صحيح : مصنف بن أبي شيبة)

وعن خالد بن دينار، قال «رأيت أنسا، وأبا العالية، وأبا السوار يصقرون
لحاهم» (إسناده صحيح : مصنف بن أبي شيبة)

2- يشترط ألا يكون هذا التغيير بالسواد وهو مذهب الجمهور لما ثبت في
حديث جابر [واجتنبوا السواد]

وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ [يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بـ السواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة] (صححه الألبانى : أبى داود)

قال النووى فى شرح مسلم : وَمَذْهَبُنَا اسْتِحْبَابُ خِضَابِ الشَّيْبِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِصُفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ وَيَحْرُمُ خِضَابُهُ بِالسَّوَادِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ يُكْرَهُ كَرَاهَةً تَنْزِيهِهِ وَالْمُخْتَارُ التَّحْرِيمُ لِقَوْلِهِ ﷺ وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ هَذَا مَذْهَبُنَا

3- يفضل أن يكون هذا التغيير بالحناء والكتم ونحوهما فعن أبى ذر عن النبى ﷺ قال [إن أحسن ما غير به هذا الشيب الحناء والكتم] (صححه الألبانى : السلسلة الصحيحة)

وعن عثمان بن عبد الله بن موهب، قال: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ «فَأُخْرِجَتِ إِلَيْنَا شَعْرًا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ مَخْضُوبًا» (رواه البخارى)

قال ابن حجر فى فتح البارى : وَلَكِنْ الْخِضَابُ مُطْلَقًا أَوْلَى لِأَنَّهُ فِيهِ امْتِثَالُ الْأَمْرِ فِي مُخَالَفَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَفِيهِ صِيَانَةٌ لِلشَّعْرِ عَنْ تَعَلُّقِ الْعَبَارِ وَغَيْرِهِ بِهِ

4- هل يجوز تغيير الشعر العادى الذى لم يصل إلى الشيب ؟

ورد فى فتاوى اللجنة الدائمة : أما إذا كان لونه عاديا وليس فيه شيب ولا تشويه فإنه لا يصبغ بما يغير لونه الأصلي لأن هذا تدليس وتغيير للخلقة

حكم وصل الشعر

1- يحرم وصل الشعر بشعر باتفاق الفقهاء وكذلك يحرم بما يشابهه فعن أسماء بنت أبي بكر، قالت: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - إِنْ لِي ابْنَةٌ عُرَيْسًا أَصَابَتْهَا حَصْبَةٌ فَتَمَرَّقَ شَعْرُهَا أَفْأَصِلُهُ، فَقَالَ «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ» (رواه مسلم)

والواصله : هى التى تصل شعر المرأة بشعر غيرها والمستوصله التى تطلب من يفعل بها ذلك

قال البغوى فى شرح السنة : وَالْوَاصِلَةُ: الَّتِي تَصِلُ شَعْرَهَا بِشَعْرِ غَيْرِهَا، تُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُظَنَّ بِهَا طَوْلُ الشَّعْرِ، أَوْ يَكُونَ شَعْرُهَا أَصْهَبَ، فَتَصِلُهُ بِشَعْرِ أَسْوَدَ، فَهَذَا مِنْ بَابِ الزُّورِ.

قال النووى فى شرح مسلم : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْوَصْلَ حَرَامٌ سَوَاءً كَانَ لِمَعْدُورَةٍ أَوْ عَرُوسٍ أَوْ غَيْرِهِمَا

وَعَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ تَنَاوَلَ قِصَّةَ مَنْ شَعَرَ كَانَتْ فِي يَدِ حَرَسِيٍّ، يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ، وَيَقُولُ «إِنَّمَا هَلَكْتَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ» (رواه مسلم)

وفى لفظ قال [ما بال المسلمات يصنعن مثل هذا إني سمعت رسول الله ﷺ يقول أيما امرأة زادت فى رأسها شعرا ليس منه فإنه زور تزيد فيه] (صححه ا

لألباني : النسائي)

وقد سماه النبي ﷺ زورا فعن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: قَدِمَ مَعَاوِيَةَ الْمَدِينَةَ فَخَطَبَنَا وَأَخْرَجَ كَبَّةً مِنْ شَعْرٍ، فَقَالَ «مَا كُنْتُ أَرَى أَنْ أَحَدًا يَقْعَلُهُ إِلَّا الْيَهُودَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَّغَهُ فَسَمَاهُ الزَّوْرَ» (رواه مسلم)

2- يحرم لبس الباروكة وإلباسها لأنها وصل للشعر حتى ولو كانت للزوج لأن التزين للزوج له حدود وليس الأمر فيه مطلقا فلا يجوز التزين للزوج بما هو محرم أو بما فيه تشبه بالرجال أو بما هو خاص بزينة الكافرات أو بما يغير خلق الله قال تعالى حاكيا عن الشيطان (وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَأَمْرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَأَمْرَنَّهُمْ فَيَلْبَسُوْنَ خِلْقَةَ اللَّهِ)

3- اختلف الفقهاء فيما إذا كان الوصل عن طريق شئ آخر غير الشعر كالخرق أو إذا كان من خيوط صناعية كخيوط الحرير وغيرها والراجح أن كل ذلك لا يجوز ما دام يشابه الشعر لأنه في معنى الزور وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ «رَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا» (رواه مسلم)

قال ابن حجر في فتح الباري : وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ لِلْجُمْهُورِ فِي مَنْعِ وَصْلِ الشَّعْرِ بِشَيْءٍ آخَرَ سَوَاءً كَانَ شَعْرًا أَمْ لَا

4- إن كان لا يشبه الشعر فإن هذا ليس بوصل ولا في معنى مقصود الوصل وإنما هو للتجمل والتحسين وهو مذهب أحمد وكذا ما تشد به المرأة ضفيرتها من شريط ونحوه لا يعتبر من الوصل المنهى عنه وكذلك ما تضعه من توكة أو مشبك أو أشياء ملونة تزين بها لزوجها فهذا لا بأس به شريطة ألا تظهره أمام الأجانب

قال النووي في شرح مسلم : قَالَ الْقَاضِي قَأْمًا رَبَطُ خِيُوطِ الْحَرِيرِ الْمُلَوَّنَةِ وَتَحْوِهَا مِمَّا لَا يَشْبَهُ الشَّعْرَ فَلَيْسَ بِمَنْهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْلٍ وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَقْصُودِ الْوَصْلِ وَإِنَّمَا هُوَ لِلتَّجْمَلِ وَالتَّحْسِينِ

5- يدخل في معنى الوصل الرموش الصناعية لأنها زور وهى وصل وكذلك الأظفار الصناعية وهذه العادات فيها تغيير لخلق الله وفيها تشبه بالكافرات بل وبالبهائم والسباع

حكم زراعة الشعر

الأصل جواز ذلك لأنه من باب العلاج وليس من باب التغيير لخلق الله ولا هو وصل للشعر

سئل الشيخ العثيمين في مجموع الفتاوى : عن حكم زراعة شعر المصاب بـ الصلع وذلك بأخذ شعر من خلف الرأس وزرعه في المكان المصاب فهل يجوز ذلك؟

فأجاب : نعم يجوز؛ لأن هذا من باب رد ما خلق الله عز وجل ومن باب إزالة العيب، وليس هو من باب التجميل أو الزيادة على ما خلق الله عز وجل فلا

يكون من باب تغيير خلق الله

حكم إعفاء اللحية

يحرم حلق اللحية للرجل بالإجماع ويجب إطلاقها والسنة أن يؤخذ منها ما زاد على القبضة (وقد مر تفصيل في سنن الفطرة من كتاب الطهارة)

حكم قص الشارب

قص الشارب واجب ويجوز الأخذ مما زاد على الشفاة ويجوز الحلق والا ستئصال بالكلية أو القص الشديد القريب من الإزالة

حكم شعر الحاجبين

1- يحرم الأخذ من شعر الحاجبين فعن عبد الله بن مسعود قال «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَقَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ» (رواه مسلم)

النمص : هو إزالة شعر الوجه مطلقاً أو الحاجبين وهو الراجح

وقيل : هو إزالة شعر الحاجب وترقيقه خاصة دون سائر الوجه

قال ابن حجر في فتح الباري : وَالْمُتَنَمِّصَةُ الَّتِي تَطْلُبُ الْيَمَاصَ وَالنَّامِصَةُ الَّتِي تَفْعَلُهُ وَالْيَمَاصُ إِزَالَةُ شَعْرِ الْوَجْهِ بِالْمِنْقَاشِ وَيُسَمَّى الْمِنْقَاشُ مِنْمَاصًا لِذَلِكَ وَيُقَالُ إِنَّ الْيَمَاصَ يَخْتَصُّ بِإِزَالَةِ شَعْرِ الْحَاجِبَيْنِ لِتَرْفِيعِهِمَا أَوْ تَسْوِيَّتِهِمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ النَّامِصَةُ الَّتِي تَنْقَشُ الْحَاجِبَ حَتَّى تَرْقَهُ

2- إزالة شعر اللحية للمرأة من باب إعادة الخلقة لأصلها إذ الأصل أن المرأة لا لحية لها ولا شارب فإن كان شيئاً زائداً يعتبر مثله تشويهاً للخلقة فلا بأس بأخذه وهو مذهب الجمهور واختاره النووي وبه أفتت اللجنة الدائمة وهو الراجح

ونص ابن حزم والألباني على حرمة حلقهما اعتماداً على ظاهر اللغة وهو أن النمص إزالة شعر الوجه مطلقاً

قال ابن باز في مجموع الفتاوى : والنمص هو أخذ الشعر من الوجه و الحاجبين، أما إن كان شيئاً زائداً يعتبر مثله تشويهاً للخلقة كالشارب واللحية فلا بأس بأخذه ولا حرج؛ لأنه يشوه خلقها ويضرها.

قال ابن حجر في فتح الباري : قَالَ الطَّبْرِيُّ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ تَغْيِيرُ شَيْءٍ مِنْ خَلْقَتِهَا الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ عَلَيْهَا بِزِيَادَةٍ أَوْ تَقْصِ الْيَمَاصِ الْحُسْنِ لَا لِلزَّوْجِ وَلَا لِغَيْرِهِ كَمَنْ تَكُونُ مَقْرُونَةً الْحَاجِبَيْنِ فَتُزِيلُ مَا بَيْنَهُمَا تَوْهَمُ الْبَلَجِ أَوْ عَكْسَهُ وَمَنْ تَكُونُ لَهَا سِنَّ زَائِدَةٌ فَتَقْلَعُهَا أَوْ طَوِيلَةٌ فَتَقْطَعُ مِنْهَا أَوْ لِحْيَةً أَوْ شَارِبًا أَوْ عُنُقَةً فَتُزِيلُهَا بِالتَّنْفِ وَمَنْ يَكُونُ شَعْرُهَا قَصِيرًا أَوْ حَقِيرًا فَتُطَوِّلُهُ أَوْ تَقْزِرُهُ بِشَعْرِ غَيْرِهَا فَكُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي النَّهْيِ وَهُوَ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ وَيُسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا يَحْصُلُ بِهِ الضَّرَرُ وَالْأَذْيَةُ كَمَنْ يَكُونُ لَهَا سِنَّ زَائِدَةٌ أَوْ طَوِيلَةٌ تُعْيِقُهَا فِي الْأَكْلِ أَوْ إصْبَعٌ زَائِدَةٌ تُؤْذِيهَا أَوْ تُولِمُهَا فَيَجُوزُ ذَلِكَ وَالرَّجُلُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ

كَالْمَرْأَةِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ يُسْتَتْنَى مِنَ النَّمَاصِ مَا إِذَا نَبَتَ لِلْمَرْأَةِ لَحْيَةٌ أَوْ شَارِبٌ أَوْ عَنَقَقَةٌ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا إِزَالَتُهَا بَلْ يُسْتَحَبُّ

العنفقة : الشعر الذي يكون تحت الشفَى السفلى

3- يدخل فى معنى النمص الآن ما تفعله بعض النسوة من إزالة الحاجب بـ الكلية واستبداله بخط يرسم مكان الحاجب

4- لا يجوز إزالة الشعر الذى يكون بين الحاجبين وإن كان كثيفا إلا إذا كان مشوها للخلة

وفى فتاوى اللجنة الدائمة : ما حكم نتف الحاجب وما بين الحاجبين إن كان كثيفا، وهل يجوز أن نزيل شعر الشارب والوجه، وهل يدخل فى حكم الحاجب، وما حكم من تفعله من الأخوات الملتزمات، وذلك من أجل إرضاء الزوج أو المجتمع من حولها؟

الجواب : لا تجوز إزالة شعر الحاجب؛ لأن هذا هو النمص الذي لعن النبي - صلى الله عليه وسلم- من فعله، وهو من تغيير خلق الله الذي هو من عمل الشيطان، ولو أمرها به زوجها فإنها لا تطيعه؛ لأنه معصية، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وإنما الطاعة في المعروف، كما قال ذلك النبي -صلى الله عليه وسلم-. وشعر الوجه لا يزال إلا إذا كان مشوها، كما لو نبت للمرأة شارب أو لحية، فلا بأس بإزالتها. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وسئل العثيمين فى فتاوى نور على الدرب : هل إزالة الشعر الذي بين الحاجبين حرام؟

فأجاب رحمه الله تعالى : إزالة الشعر الذي بين الحاجبين جائزة إذا كان مشوها للخلة بحيث يكون كثيراً جداً ولكن لا تجوز إزالته بالنتف لأن النتف من النمص وقد (لعن النبي صلى الله عليه وسلم النامصة والمتنمصة) وأما إذا كان خفيفاً معتاداً لا يؤذي ولا يشوه فإن الأولى تركه وعدم التعرض له.

5- شعر الوجه داخل فى النمص على الصحيح

سئل العثيمين فى فتاوى نور على الدرب : هل نتف شعر الوجه دون الحاجبين حرام؟

فأجاب : نعم حرام فإن نتف شعر الوجه من النمص الذي لعن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاعله فهو من كبائر الذنوب وسواء كان بالحاجبين أو على الخدين أو غير ذلك.

حكم تشقير الحواجب

التشقير هو : جعل لون الحاجبين أشقرَ مقارباً للون الجسد.

أو هو : صبغ الطرف العلوي والسفلي من الحاجب ليظهر وسطه دقيقاً.

وهو حرام لأنه تغيير لخلق الله ثم إنه يشابه النمص فيكون لون الجلد كلون

البشرة

حكم باقى شعور البدن

1- وذلك مثل شعر اليدين والرجلين ونحوهما والصحيح أنه يجوز للمرأة أخذ شعر بدنّها عملاً بالأصل وهو الإباحة ولأنه لا يوجد دليل يمنع من ذلك وفى فتاوى اللجنة الدائمة : دليل أخذ المرأة لشعر بدنّها العمل بالأصل، وأنه مطلوب منها أن تتزين لزوجها، وليس هناك دليل يمنع من ذلك غير ما ورد في النهي عن النمص، وهو: أخذ شعر الحاجبين وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... عضو ... الرئيس

بكر أبو زيد ... عبد العزيز آل الشيخ ... صالح الفوزان ... عبد الله بن غديان ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وسئل العثيمين فى فتاوى نور على الدرب : هل يجوز للمرأة أن تزيل الشعر

من جميع أجزاء جسمها وهل يعد ذلك من التزيين للزوج؟

فأجاب رحمه الله تعالى : جواب هذا السؤال أن نقول إن إزالة الشعر أي شعر المرأة من بدنّها ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : منهي عنه بل ملعون فاعله وذلك النمص وهو نتف شعر الوجه كنتف شعر الحواجب لترقيقها وتخفيفها فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (لعن النامصة والمتنمصة)

والقسم الثاني : شعر مطلوب إزالته كشعر الإبطين والعانة

والقسم الثالث : شعر مسكوت عنه كشعر الساقين والذراعين والصدر ونحو ذلك فالأولى في هذا القسم المسكوت عنه أن لا يزال الشعر اللهم إلا أن يكون كثيراً تقبح به المرأة فلا بأس من تخفيفه بل إن تخفيفه إذا كان أدعى لمحبة الزوج لها أحسن وأولى وأما إذا كان غير كثير ولا مشوه فالأفضل إبقاؤه على ما هو عليه لأنه يخشى أن يكون داخلاً في قوله تعالى عن الشيطان (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) ولكن لا يصل إلى درجة الكراهة أو إلى درجة التحريم أعني إزالة الشعر من الساقين والذراعين والصدر ونحو ذلك لا يدخل إلى درجة الكراهة أو التحريم لعدم ورود النهي عنه فهو من الأمور المسكوت عنها ولكن الأولى تركه إلا أن يكون مستقبها

تنبيه

سئل العثيمين فى فتاوى نور على الدرب : ظهر دواء يمنع ظهور شعر الجسم

فى المرأة مرة أخرى ولما فيه من الفائدة والراحة للمرأة فإن كثيراً من النساء

تتسأل عما إذا كان هذا الدواء حلالاً أم حراماً؟

فأجاب رحمه الله تعالى : إذا كان هذا فى الوجه فهو بمعنى النمص وقد ذكرنا

حكمه وإذا كان هذا على شعر آخر كشعر الذراعين والساقين فإن الأولى بلا شك ألا يستعمل هذا لأن الله عز وجل خلق هذا الشعر ولا شك أن في خلقه حكمة الله إلا أن يكون شعرا كثيرا مشوها فلا بأس بتخفيفه أو إزالته 2- وأما بالنسبة للرجل فالأولى تركه لأن الأصل وجوده والأخذ منه تغيير لخلق الله إلا إن كان كثيفا يؤذيه فلا مانع حينئذ من إزالته

ثانيا : زينة الأسنان

1- يحرم تفليج الأسنان فعن عبد الله بن مسعود قال «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالتَّامِمَاتِ وَالْمُتَمِمَّاتِ، وَالْمُتَقَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ» (رواه مسلم)

والتفليج : مباحة الأسنان بعضها عن بعض إظهارا للصغر وحسن الأسنان و ظاهر قوله "المغيرات خلق الله" أنه لا يجوز تغيير شئ من الخلقة عن الصفة التي هي عليها

قال النووي في شرح مسلم : وَهِيَ قُرْجَةٌ بَيْنَ الثَّنَائِيَا وَالرَّبَاعِيَّاتِ وَتَفْعَلُ ذَلِكَ الْعَجُوزُ وَمَنْ قَارَبَتْهَا فِي السِّنِّ إِظْهَارًا لِلصِّغَرِ وَحُسْنِ الْأَسْنَانِ لِأَنَّ هَذِهِ الْقُرْجَةَ اللَّطِيقَةَ بَيْنَ الْأَسْنَانِ تَكُونُ لِلْبَنَاتِ الصِّغَارِ فَإِذَا عَجَزَتِ الْمَرْأَةُ كَبُرَتْ سِنَّهَا وَتَوَحَّشَتْ فَتَبَرِّدُهَا بِالْمِبْرَدِ لِتَصِيرَ لَطِيقَةً حَسَنَةً الْمَنْظَرِ وَتَوْهَمَ كَوْنَهَا صَغِيرَةً وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا الْوَشْرُ وَمِنْهُ لَعْنُ الْوَاشِرَةِ وَالْمُسْتَوْشِرَةِ وَهَذَا الْفِعْلُ حَرَامٌ عَلَى الْقَاعِلَةِ وَالْمَفْعُولِ بِهَا لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَلِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ لِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِأَنَّهُ تَرْوِيرٌ وَلِأَنَّهُ تَدْلِيسٌ

2- إذا كان التفليج لسبب جاز

قال الشوكاني في نيل الأوطار : التَّحْرِيمُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ لِقَصْدِ التَّحْسِينِ لَا لِدَاءٍ وَعِلَّةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ

قال ابن حجر في فتح الباري : قَوْلُهُ وَالْمُتَقَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ يَقْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمَذْمُومَةَ مَنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْحُسْنِ فَلَوْ احتَاجَتْ إِلَى ذَلِكَ لِمَدَاوَاةٍ مِثْلًا جَازَ

3- حث الإسلام على الاعتناء بنظافة الفم والأسنان باستخدام السواك 4- يجوز تقويم الأسنان المعوجة وهذا من باب العلاج وليس من باب التفليج 5- يجوز حشو الأسنان وتقويتها بوضع جذور لها كما يجوز تغطيتها بما يسمى (طربوش) إذا احتاجت لذلك وكذلك يجوز وضع سن أو ضرس بدلا من الزائل بل يجوز كونه من فضة أو ذهب والأصح بالنسبة للرجل ألا يجعله من ذهب لا للضرورة لا سيما وقد وجد ما يغنى عنه كالبورسلين ونحوه وأما المرأة فيجوز لها بالذهب وغيره

ثالثا : زينة العين

1- يباح للمرأة التزين لزوجها بوضع الكحل فعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ [وإن خير أكمالكم الإثم يجلو البصر وينبت الشعر] (صححه الألباني :

(أبي داود)

2- لا يجوز للمرأة أن تظهر أمام الأجانب بكحلها حتى على رأى من يرى جواز كشف وجهها لأن ذلك يكون من التبرج فلا تبديه إلا أمام زوجها ومحارمها وأمام النساء

3- تجميل العين بوضع العدسات الملونة إن كان للزوج فجائز ما لم يترتب عليه ضرر وإن كان لغير الزوج فلا يجوز لأنه من التبرج

4- أما وضع الرموش فقد تقدم أنه لا يجوز وصل الرموش برموش صناعية

5- الألوان والمساحيق التي توضع على العين الأصل فيها الإباحة إذا كان بقصد التجميل والتزين للزوج إلا إذا ترتب عليها ضرر فتمنع إذ لا ضرر ولا ضرار

حكم الاكتمال للرجال

اختلف العلماء فيه على أقوال :

فقيه : يستحب اكتمال الرجال بالإئتمد على الإطلاق، وهو قول الشافعية و الحنابلة.

وقيل : يباح اكتمال الرجال للزينة، وهو منقول عن الإمام مالك.

وقيل : يحرم اكتمال الرجل للزينة، ويباح لغيرها، وهو قول المالكية والمذهب عندهم.

وقيل : يكره اكتمال الرجل للزينة، ويباح لغيرها، وهو قول الحنفية وهو الأقرب

فالصواب أنه إذا كان الاكتمال للتداوى كجلى البصر وإنبات الشعر فهو جائز ف عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ [وإن خير أحوالكم الإئتمد يجلو البصر وينبت الشعر] (صححه الألبانى : أبى داود)

وعن أنس أن النبي ﷺ [كان يكتحل في عينه اليمنى ثلاث مرات واليسرى مرتين] (صححه الألبانى : السلسلة الصحيحة)

وأما إن قصد به الجمال والزينة فهذا للنساء مطلوب وأما الرجال فلا ينبغي لا سيما إذا حصلت المشابهة للنساء

حكم مساحيق التجميل

1- يجوز للمرأة أن تستعمل للتزين لزوجها ما شاءت من المساحيق بشروط :

أ- لا تبديه إلا لمن أذن الله لها فى إبدائه لهم

ب- إذا لم يكن فيه تدليس ولا غش لأحد

ج- إذا لم يثبت له ضرر على بشرة المرأة

فعن عمران بن حصين قال قال لي النبي ﷺ [إن خير طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفي لونه وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه ونهى عن ميثرة الأ

رجوان] (صححه الألبانى : الترمذى)

- 2- طلاء الأظفار بما يسمى (المناكير) لا حرج فيه بالقييد المذكور إلا أنه يبقى فيه أنه عازل عن وصول ماء الوضوء إلى الأظفار فيجب إزالته عند الوضوء
- 3- لا يجوز وصل الأظفار بأظفار صناعية أطول وأكثر بريقاً فإن هذا من تغيير خلق الله وفيه تشبه بالكافرات ومخالفة الفطرة السليمة

رابعاً : تحريم الوشم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ» (رواه البخارى)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الْعَيْنُ حَقٌّ» وَتَهَى عَنِ الْوَشْمِ (رواه البخارى)

قال النووي فى شرح مسلم : الوشم وهي أن تغرز إبرة أو مسلة أو نحوهما في ظهر الكف أو المصم أو الشقة أو غير ذلك من بدن المرأة حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل أو الثورة فيخضر وقد يفعل ذلك بدارات وتقوش وقد تكثره وقد تقلله وقاعلة هذا واشمة وقد شمت تشم وشماً والمفعول بها موشومة فإن طلبت فعل ذلك بها فهي مستوشمة وهو حرام على الفاعلة والمفعول بها باختيارها والطالبة له وقد يفعل باليئس وهي طفلة فتأثم الفاعلة ولا تأثم اليئس لعدم تكليفها حينئذ

حكم الرسومات التى تكون على الجلد

ليست من الوشم لكن لا يجوز أن تظهر به أمام الأجانب

قال الشوكانى فى نيل الأوطار : وهذا (أى: النهى المذكور فى الحديث) إنما هو التغيير الذى يكون باقياً، فأما ما لا يكون باقياً كالكحل ونحوه من الخضابات فقد أجازها مالك وغيره من العلماء.

تنبيه

هناك نوع من هذه الرسومات لا يدوم لكنه يبقى زمناً طويلاً قد تصل مدته إلى ستة أشهر أو سنة فهذا اجتنابه أولى لأنه شبيه بالدائم

حكم إزالة الوشم

قال النووي فى شرح مسلم : فإن أمكن إزالته بالعلاج وجبت إزالته وإن لم يمكن إلا بالجرح فإن خاف منه التلف أو قوات عضو أو منفعة عضو أو شيئاً فاحشاً في عضو ظاهر لم تجب إزالته فإذا بان لم يبق عليه إثم وإن لم يخف شيئاً من ذلك ونحوه لزمه إزالته ويعصى بتأخيرها وسواء في هذا كله الرجل والمرأة

خامساً : الخضاب

- 1- خضاب اليدين والرجلين جائز فى حق المرأة فعن معاودة أن امرأة سألت عائشة قالت تختضب الحائض فقالت [قد كنا عند النبي ﷺ ونحن نختضب فلم يكن ينهانا عنه] (صححه الألبانى : ابن ماجة)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال «كُنْ نِسَاؤُنَا يَخْتَضِبْنَ بِاللَّيْلِ، فَإِذَا أَصْبَحْنَ، فَتَحْنَهُ فَتَوَضَّأْنَ وَصَلَّيْنَ، ثُمَّ يَخْتَضِبْنَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الظُّهْرِ، فَتَحْنَهُ فَتَوَضَّأْنَ وَصَلَّيْنَ بِأَحْسَنِ خَضَابٍ، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ» (إسناده صحيح : سنن الدارمي)

وعن عائشة رضي الله عنها قالت أومت امرأة من وراء ستر بيدها كتاب إلى رسول الله ﷺ فقبض النبي ﷺ يده فقال [ما أدري أيد رجل أم يد امرأة] قالت بل امرأة قال [لو كنت امرأة لغيرت أظفارك يعني بالحناء] (حسنه الألباني : أبي داود)

2- لا يجوز الخضاب للرجل فعن أنس، قال «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَزَعَقَرَ الرَّجُلُ» (رواه البخاري)

والزعفران : نبات (لونه : أصفر غامق) يصبغ به الثياب ويتخذ طيبا للنساء ويطلق به الجسم

وعن عمار بن ياسر أن النبي ﷺ قال «ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرِبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ: جِيْفَةُ الْكَافِرِ وَ الْمُتَضَمِّخُ بِالْخُلُقِ وَالْجَنْبُ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ» (حسنه الألباني : صحيح الجامع) و الخلق : طيب يتخذ من الزعفران وغيره

وفى لفظ [...] فخلقوني بزعفران فغدوت على النبي ﷺ فسلمت عليه فلم يرد علي ولم يرحب بي وقال اذهب فاغسل هذا عنك فذهبت فغسلته ثم جئت وقد بقي علي منه ردع فسلمت فلم يرد علي ولم يرحب بي وقال اذهب فاغسل هذا عنك فذهبت فغسلته ثم جئت فسلمت عليه فرد علي ورحب بي وقال إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر..] (حسنه الألباني : أبي داود)

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال النبي ﷺ [ما بال هذا فقيل يا رسول الله يتشبه بالنساء فأمر به فنفي إلى النقيع فقالوا يا رسول الله ألا نقتله فقال إني نهيت عن قتل المصلين] (صححه الألباني : أبي داود) فالخضاب من زينة النساء ولا يجوز للرجل التشبه بالنساء تنبيه

ما يفعله كثير من الرجال في (ليلة الحنة) قبل العرس من خضاب اليدين و الرجلين لا يجوز

قال النووي في المجموع : أَمَّا خَضَابُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ بِالْحِنَاءِ فَمُسْتَحَبٌ لِلْمُتَزَوِّجَةِ مِنَ النِّسَاءِ: لِلْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِيهِ وَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ إِلَّا لِحَاجَةِ التَّدَاوِي وَتَحَوُّهِ: وَمِنْ الدَّلَائِلِ عَلَى تَحْرِيمِهِ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَقَرَ الرَّجُلُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِوُجُوهِهِ لَا لِزِينَتِهِ فَإِنَّ رِيحَ الطَّيِّبِ لِلرِّجَالِ مَحْبُوبٌ وَالْحِنَاءُ فِي هَذَا كَالزَّعْفَرَانِ وَسُئِلَ الْعَثِمِيُّ فِي فَتَاوَى نَوْرِ عَلَى الدَّرَبِ : مَا حُكْمُ تَخْضِيبِ الرِّجَالِ بِالْحِنَاءِ

في مناسبات الزواج أرجو لهذا إفادة؟

فأجاب رحمه الله تعالى : يحرم على الرجل أن يختضب بالحناء في مناسبة الزواج أو غير مناسبة الزواج وذلك لأن الخضاب بالحناء من خصائص النساء فإذا فعله الرجل كان متشبهاً بالمرأة وتشبه الرجل بالمرأة من كبائر الذنوب كما أن تشبه المرأة بالرجل من كبائر الذنوب لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (لعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء) ولأن هذا يؤدي إلى حالة نفسية يشعر بها المخضب ويشعر بها من شاهده حالة نفسية تكون كحالة المرأة بالنسبة للرجال أو الرجال بالنسبة للمرأة فيحصل بهذا فتنة كبيرة عظيمة وخلاصة الجواب أن خضاب الرجل بمناسبة الزواج أو غيره محرم بل من كبائر الذنوب لما فيه من المشابهة بالنساء.

3- وأما حديث عَنْ أُتْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِهِ أَثَرُ صُقْرَةٍ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُخْبِرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ الْأَنْصَارِ (رواه البخاري)

فلا يسلم الاستدلال به على جواز الخضاب للرجل
قال ابن حجر في فتح الباري : أَثَرُ الصُّقْرَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَعَلَّقَتْ بِهِ مِنْ جَهَةِ زَوْجَتِهِ فَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَهُ وَرَجَحَهُ النَّوَوِيُّ وَعَزَاهُ لِلْمُحَقِّقِينَ
4- يجوز الإختضاب للتداوى باتفاق الفقهاء فعن سلمى امرأة أبي رافع قالت كان إذا اشتكى أحد رأسه قال ﷺ [اذهب فاحتجم وإذا اشتكى رجله قال: اذهب فاخضبها بالحناء] (حسنه الألباني : صحيح الجامع)

حكم عمليات التجميل

- 1- التجميل لإزالة عيب لا بأس به ولا حرج فيه
- 2- التجميل الزائد الذي لا يعد من إزالة العيب بل لزيادة الحسن محرم لأن النبي ﷺ لعن النامصة والواصلة والواشمة لما في ذلك من إحداث التجميل الكمال الذي ليس لإزالة العيب
- 3- من المباح قفل الجروح الغائرة وإعادة ترميم الجروح المتهتكة وترقيع الحروق الشديدة وخاصة ما يصيب الوجه والأماكن التي تظهر من الجسم غلباً وهذا كله يرجع إلى باب إصلاح الضرر وإعادة الهيئة الأصلية إلى الجسم
- 4- يباح إزالة ما يخالف أصل الخلقة كالأصبع السادسة والزيادات اللحمية ونحوها
- 5- التعدى على خلق الله بتغيير الصورة أو اللون أو التركيب يدخل في باب العدوان على خلق الله جل وعلا كما قال تعالى (لا تبدل خلق الله) أي لا تبدلوا خلق الله فهو خبر يراد به الإنشاء وكما قال تعالى عن إبليس أنه سيأمر بني آدم بتبديل خلق الله (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا (117) لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (118))

وَلَأُضِلُّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَأَمُرَّتْهُمْ فُلْيَبْتَكُنَ أَذَانُ الْأَنْعَامِ وَلَأَمُرَّتْهُمْ فُلْيُعْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا

6- لا شك أن أعظم أعمال تبديل خلق الله حرمة هي تغيير الجنس من ذكر إلى أنثى والعكس وهذا فيمن خلقه الله ذكرا كاملا فأراد أن يكون أنثى والعكس

7- من اجتمعت فيه أعضاء الذكورة والأنوثة وهو الذي يسمى (الخنثى) وأراد إجراء عملية جراحية لإحاقه بالجنس الغالب عليه فهو حلال لأنه لا يدخل في تغيير خلق الله بل إن هذا من خلق الله سبحانه وتعالى

سادسا : زينة الطيب

1- يستحب التطيب للرجال والنساء فعَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوَفِّي أَبُوهَا أَبُو سُقْيَانَ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَيِّبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ خُلُوقٌ - أَوْ غَيْرُهُ - فَدَهَنْتُ مِنْهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمُنْبَرِ «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمِنُ بِاللَّهِ - وَالْيَوْمَ الْآخِرُ تُحْدِ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» (رواه مسلم)

وعن أنس بن مالك قال [كانت للنبي ﷺ سكة يتطيب منها] (صححه الألباني : أبي داود)

وعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ «إِذَا اسْتَجَمَرَ اسْتَجَمَرَ بِاللَّوْءِ، غَيْرَ مُطَرَّاةٍ وَبِكَافُورٍ، يَطْرَحُهُ مَعَ اللَّوْءِ» ثُمَّ قَالَ «هَكَذَا كَانَ يَسْتَجَمِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» (رواه مسلم)

وعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ «كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطِيبٍ مَا يَجِدُ، حَتَّى أَجِدَ وَيَيْصُ الطَّيِّبِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ» (رواه البخاري) ويص : لمعان

قال ابن حجر في فتح الباري : وَقَالَ بَنُ بَطَّالٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ طَيِّبَ الرِّجَالِ لَا يُجْعَلُ فِي الْوَجْهِ بِخِلَافِ طَيِّبِ النِّسَاءِ لِأَنَّهُنَّ يُطَيَّبْنَ وَجُوهَهُنَّ وَيَتَرَبَّنَ بِذَلِكَ بِخِلَافِ الرِّجَالِ فَإِنَّ طَيِّبَ الرِّجَالِ فِي وَجْهِهِ لَا يُشْرَعُ لِمَنْعِهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ

2- أطيب الطيب هو المسك فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «كَانَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَصِيرَةً تَمْشِي مَعَ امْرَأَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، فَاتَّخَذَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ خَشَبٍ، وَخَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ مُغْلَقٌ مُطَبَّقٌ، ثُمَّ حَشَنَتْهُ مِسْكَ، وَهُوَ أَطِيبُ الطَّيِّبِ، فَمَرَّتْ بَيْنَ الْمَرَأَتَيْنِ، فَلَمْ يَغْرِقُوهَا، فَقَالَتْ يَدِيهَا هَكَذَا» (رواه مسلم)

3- يحرم على المرأة أن تخرج من بيتها متطيبة فعن أبي موسى عن النبي ﷺ قال [كل عين زانية والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا يعني زانية] (حسنه الألباني : الترمذي)

وعَنْ زَيْنَبَ، امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمَسَّ طَيِّبًا» (رواه مسلم)

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ [أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشهدن معنا العشاء] (صححه الألبانى : أبى داود)
وعن أبي هريرة لقيته امرأة وجد منها ريح الطيب ينفح ولذيلها إعصار فقال يا أمة الجبار جئت من المسجد قالت نعم قال وله تطيبت قالت نعم قال إني سمعت حبي أبا القاسم ﷺ يقول [لا تقبل صلاة لامرأة تطيبت لهذا المسجد حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة] (صححه الألبانى : أبى داود) فيجب على المرأة إزالة ما علق بها من طيب إذا أرادت الخروج
وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ [طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه] (صححه الألبانى : الترمذى)
قال المناوى فى فيض القدير : (وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه) أي عن الأجانب كالزعفران ولهذا حرم على الرجال المزعفر قال البغوي: قال سعد: أراهم حملوا قوله وطيب النساء على ما إذا أرادت الخروج أما عند زوجها فتتطيب بما شاءت

قال الألبانى فى جلاب المرأة المسلمة : فإذا كان ذلك حراماً على مريدة المسجد فماذا يكون الحكم على مريدة السوق والأزقة والشوارع؟ لا شك أنه أشد حرمة وأكبر إثماً وقد ذكر الهيتمي في "الزواجر" أن خروج المرأة من بيتها متعطرة متزينة من الكبائر ولو أذن لها زوجها.
4- قد تخرج المرأة من بيتها غير متعطرة ولكنها تحمل طفلها الذى عطرتة وهذا مما لا يجوز لأن علة لفت أنظار الرجال إليها بسبب الرائحة ما زالت موجودة فبقى حكم التحريم والحكم يدور حول العلة وجودا وعدما
5- يجوز للمرأة أن تعطر زوجها فعن عائشة رضي الله عنها، رَوَى النَّبِيُّ ﷺ قالت «كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرَمُ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ» (رواه البخارى)

6- لا ينبغى رد الطيب لمن عرض عليه فعن أنس رضي الله عنه: أنه كان لا يَرُدُّ الطَّيِّبَ، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ» (رواه البخارى)
وعن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ [ثلاث لا ترد الوسائد والدهن واللبن الدهن يعني به الطيب (حسنه الألبانى : الترمذى)
وعن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيِّبُ الرِّيحِ» (رواه مسلم) وفى لفظ [من عرض عليه طيب] (صححه الألبانى : أبى داود)
قال النووى فى شرح مسلم : وفى هَذَا الْحَدِيثِ كَرَاهَةٌ رَدِّ الرِّيحَانِ لِمَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ إِلَّا لِعَدَّتْ

قلت : قيل يكره رد الطيب وهو قول الجمهور وقيل يحرم وهو الأقرب لأن النهى يفيد التحريم وبه قال العلامة عبد المحسن العباد وذكر أن الكراهة فى

عرف المتقدمين يعنى بها التحريم لكن إن كان للطيب رائحة نفاذة ويؤذى فإنه يرد للعذر

7- يحرم على المرأة استعمال الطيب والكحل والتحلّى بالذهب مدة إحداها على الميت

8- يحرم وضع الطيب فى حالة الإحرام على الرجال والنساء

9- يجوز تطيب المرأة بطيب الرجال والعكس فعن عائشة، أن امرأة من الأنصار قالت للنبي ﷺ كيف أغتسل من المَحِيض؟ قال «خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً،

فَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا» (رواه البخارى) والمسك من عطور الرجال وفى حديث أبى سعيد استحباب تطيب الرجل يوم الجمعة ولو من طيب زوجته فعن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَسِوَاكَ، وَيَمَسُّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ» وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ (رواه مسلم)

حكم استعمال العطور المحتوية على الكحول

الروائح الكحولية أو البارفان الذى يحتوى على مادة الكحول الإيثيلى قد ثبت بقول أهل الخبرة من الأطباء أنها مسكرة وقد قال الله تعالى (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ) فسمى الله تعالى الخمر (وهى كل مسكر) رجسا وأمر باجتنابها وهذا يقتضى الاجتناب المطلق الذى لا ينتفع معه بشئ من المسكر ولذلك أمر النبى ﷺ بإراقة الخمر ولو كانت فيها منفعة أخرى لبينها فعن أنس بن مالك، قال: كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ يَوْمَ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ فِي بَيْتِ أَبِي طَلْحَةَ، وَمَا شَرَابُهُمْ إِلَّا الْقَضِيخُ: الْبُسْرُ وَالْتَمَرُ، فَإِذَا مُنَادٍ يُنَادِي، فَقَالَ: اخْرُجْ فَأَنْظُرْ، فُخِرَجْتُ، فَإِذَا مُنَادٍ يُنَادِي «أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ»، قَالَ: فَجَرَرْتُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ فَاهْرِقْهَا، فَهَرَقْتُهَا (رواه مسلم)

تنبيه

إذا كانت نسبة الكحول فى هذه العطور قليلة مستهلكة (وهذا يعرفه أهل الخبرة) فيجوز استعمالها لكن الأحوط تركها أو استعمال العطور المذابة بغير هذا الكحول

سابعاً : زينة الحلّى

1- يباح للمرأة التحلّى بالذهب والفضة وأما الذكور فيحرم عليهم الذهب صفاراً كانوا أو كباراً فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال إن نبي الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال [إن هذين حرام على ذكور أمتي] (صححه الألبانى : أبى داود) وعن أبى هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه «نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ» (رواه البخارى)

ذهب ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها] (حسنه الألبانى : أبى داود)
قال النووى فى شرح مسلم : وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ خَاتَمِ الْفِضَّةِ
لِلرِّجَالِ

وَعَنْ أُتْسَ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، وَتَقَشَّ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ لِلنَّاسِ «إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، وَتَقَشَّتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ، فَلَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى تَقَشِّهِ» (رواه مسلم)
قال النووى فى شرح مسلم : سَبَبُ النَّهْيِ أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا اتَّخَذَ الْخَاتَمَ وَتَقَشَّ فِيهِ
لِيَخْتِمَ بِهِ كُتُبَهُ إِلَى مَلُوكِ الْعَجَمِ وَغَيْرِهِمْ فَلَوْ نَقَشَ غَيْرُهُ مِثْلَهُ لَدَخَلَتْ الْمَقْسَدَةُ
وَحَصَلَ الْخَلَلُ

3- لا يعنى ذلك أنه يباح للرجل لبس السلاسل والأساور ونحوها مما يخص
زينة النساء لأن فيه تشبه بهن

4- قال ابن حزم فى المحلى : وَالتَّحْلِي بِالْفِضَّةِ، وَاللُّؤْلُؤِ، وَالْيَاقُوتِ، وَالزُّمُرُودِ:
حَالٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَا تَخْصُ شَيْئًا إِلَّا آيَةُ الْفِضَّةِ فَقَطْ، فَهِيَ
حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، عَلَى خَبَرِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَقَدْ ذَكَرْتَاهُ فِي " كِتَابِ
الصَّلَاةِ " لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ {خُلِقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} [البقرة:
29].

وَقَالَ تَعَالَى {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ} [الأنعام: 119] فَلَمْ يَقْصِلْ عَزَّ
وَجَلَّ تَحْرِيمَ التَّحْلِي بِالْفِضَّةِ فِي ذَلِكَ، فَهِيَ حَالٌ.

وَقَدْ خَصَّ قَوْمٌ بِالإِبَاحَةِ حَلِيَّةَ السَّيْفِ، وَالْمِنْطَقَةَ، وَالْخَاتَمَ، وَالْمُصْحَفَ وَهَذَا
تَخْصِيسٌ لَا بُرْهَانَ عَلَى صِحَّتِهِ فَهُوَ دَعْوَى مُجَرَّدَةٍ.

وَأَمَّا اللَّؤْلُؤُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {وَمِنْ كُلِّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيفًا وَتَسْتَخْرِجُونَ
حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَآخِرُ} [فاطر: 12]

قَالَ عَلِيٌّ: وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ إِلَّا اللَّؤْلُؤُ، فَهُوَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ حَالٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

5- لا يجوز التختم بخاتم الحديد فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن
رجلا أتى النبي ﷺ وفي يده خاتم من ذهب فأعرض النبي ﷺ عنه فلما رأى الرجل
كراهيته ذهب فألقى الخاتم وأخذ خاتما من حديد فلبسه وأتى النبي ﷺ قال
[هذا شر هذا حلية أهل النار فرجع فطرحة ولبس خاتما من ورق فسكت عنه
النبي ﷺ] (قال الألبانى : إسناده جيد : آداب الزفاف) الورق : الفضة

تنبيه

فإن قيل : عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ،
فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ «مَا
لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوْجْنِيهَا، قَالَ «أَعْطَاهَا ثَوْبًا»، قَالَ: لَا
أُجِدُّ، قَالَ «أَعْطَاهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَاعْتَلَّ لَهُ، فَقَالَ «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟

« قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ «فَقَدْ رَوَيْتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» (رواه البخاري) وفيه حجة على لبس خاتم الحديد

فنقول : قال ابن حجر في فتح الباري : اسْتُدِلَ بِهِ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ خَاتَمِ الْحَدِيدِ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْإِتِّخَاذِ جَوَازُ اللَّبْسِ فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ وَجُودَهُ لِيَتَنَفَّعَ الْمَرْأَةُ بِقِيَمَتِهِ

6- الأفضل أن يجعل فسه من باطن كفه فعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ [لبس خاتم فضة فيه فص حبشي كان يجعل فسه في بطن كفه] (صححه الألباني : ابن ماجة)

قال النووي في شرح مسلم : قَالَ الْعُلَمَاءُ لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ فَيَجُوزُ جَعْلُ فَصِّهِ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ وَفِي ظَاهِرِهَا وَقَدْ عَمِلَ السَّلَفُ بِالْوَجْهِينِ وَمِمَّنْ اتَّخَذَهُ فِي ظَاهِرِهَا بَنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالُوا وَلَكِنَّ الْبَاطِنَ أَفْضَلُ اقْتِدَاءً بِهِ ﷺ وَلِأَنَّهُ أَصَوْنٌ لِفَصِّهِ وَأَسْلَمٌ لَهُ وَأُبْعَدُ مِنَ الرَّهْوِ وَالْإِعْجَابِ

7- يكره للرجل لبس الخاتم في الأصبع الوسطى أو السبابة فعن علي رضي الله عنه قال [نهاني رسول الله أن أضع الخاتم في هذه أو في هذه للسبابة و الوسطى] (صححه الألباني : أبي داود)

وذهب ابن حزم إلى التحريم لدلالة النهي على ذلك

8- السنة للرجل أن يكون الخاتم في الخنصر أما المرأة ففي أيها شاءت

قال البخاري في صحيحه : بَابُ الْخَاتَمِ فِي الْخِنْصَرِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا، قَالَ «إِنَّا اتَّخَذْنَا خَاتَمًا، وَتَقَشَّنَا فِيهِ تَقَشًّا، وَلَا يَنْقُشَنَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ» قَالَ: فَإِنِّي لَأَرَى بَرِيْقَهُ فِي خِنْصَرِهِ (رواه البخاري)

قال النووي في شرح مسلم : وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ جَعْلُ خَاتَمِ الرَّجُلِ فِي الْخِنْصَرِ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنَّهَا تَتَّخِذُ خَوَاتِمَ فِي الْأَصَابِعِ كُلِّهَا قَالُوا وَالْحِكْمَةُ فِي كَوْنِهِ فِي الْخِنْصَرِ أَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْإِمْتِهَانِ فِيمَا يَتَعَاطَى بِالْيَدِ لِكَوْنِهِ طَرَفًا وَلِأَنَّهُ لَا يَشْغُلُ الْيَدَ عَمَّا تَتَنَاوَلُهُ مِنْ أَشْغَالِهَا بِخِلَافِ غَيْرِ الْخِنْصَرِ وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ جَعْلُهُ فِي الْوُسْطَى وَالتِّي تَلِيهَا لِهَذَا الْحَدِيثِ وَهِيَ كِرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ

9- يجوز التختم في اليدين بلا كراهة والأولى التختم باليد اليمنى لأن اليمنى لكل طيب والشمال معدة لمباشرة الأشياء المستقدرة وعن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه اصطنع خاتم الذهب [وجعله في يده اليمنى] (رواه مسلم)

وعن عبد الله بن جعفر قال [كان النبي ﷺ يتختم في يمينه] (صححه الألباني : الترمذي)

وعن علي بن أبي طالب [أن النبي ﷺ كان يلبس خاتمته في يمينه] (صححه الألباني : مختصر الشمايل)

وعن الصلت بن عبد الله قال: كان ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله إلا

قال [كان رسول الله ﷺ يتختم في يمينه] (حسنه الألباني : مختصر الشمائل)
وعن أنس بن مالك [أنه ﷺ كان يَتَخَتَّمُ في يمينه] (صححه الألباني : مختصر
الشمائل) قال ابن حجر في فتح الباري : ويترجح التَّخَتُّمُ في اليمين مطلقاً
لأنَّ اليسارَ آلةُ الاستنجاء فيصانُ الخاتمُ إذا كان في اليمين عن أن تُصيبه
التجاسة ويترجح التَّخَتُّمُ في اليسار بما أُشْرَتْ إليه من التناول وجَنَحَتْ
طائفة إلى استواء الأمرين وجمعوا بذلك بين مختلف الأحاديث

تنبيه

وقد ورد جوازه في اليسار فعن أنس، قال «كان خاتم النبي ﷺ في هذه، وأشار
إلى الخنصر من يده اليسرى» (رواه مسلم)

وعن جعفر بن محمد عن أبيه قال [كان الحسن والحسين يتختمان في
يسارهما] (صححه الألباني : الترمذي)

وعن ابن عمر أنه [كان يلبس خاتمه في يده اليسرى] (صححه الألباني : أبي
داود)

قال النووي في شرح مسلم : وأما الحكم في المسألة عند الفقهاء فأجمعوا
على جواز التَّخَتُّمِ في اليمين وعلى جوازه في اليسار ولا كراهة في واحدة
منهما واختلفوا أيُّهُمَا أَفْضَلُ

10- اختلف العلماء في جواز ثقب الأذن للبنات من أجل التحلى :
فذهب الشافعية إلى عدم الجواز

والراجح جواز ذلك وهو مذهب الحنفية والمالكية فعن ابن عباس «أن النبي ﷺ
صلى يومَ الفطر ركعتين لم يُصلِّ قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساءَ ومعه بِلَالٌ،
فأمرهنَّ بالصدقة، فجعلنَّ يُلْقِينَ المِرَّةَ خُرْصَهَا وَسِخَابَهَا» (رواه
البخاري)

11- يجوز للرجل استخدام الذهب للضرورة وبه قال أكثر أهل العلم فعن
عرفجة بن أسعد أنه [قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه
فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفاً من ذهب] (حسنه الألباني : أبي داود)
قال الخطابي في معالم السنن : وفيه إباحة استعمال اليسير من الذهب
للرجال عند الضرورة كربط الأسنان به وما جرى مجراه مما لا يجري غيره فيه
مجراه.

12- يجوز للرجال لبس الذهب مقطعا : أي يلبس تبعا لا قصدا كعقرب الساعة
وشنبر النظارة وزرار القميص ونحو ذلك وهو مذهب الجمهور أحمد في ظاهر
مذهبه والمالكية والحنفية وهو الراجح فعن معاوية بن أبي سفيان أن رسول
الله ﷺ [نهى عن ركوب النمار وعن لبس الذهب إلا مقطعا] (صححه الألباني :
أبي داود)

وذهب الشافعية وهو مذهب الشوكاني إلى تحريم الذهب للرجال قليله

وكثيره

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى : وفي يسير الذهب في (باب اللباس) عَنْ أَحْمَدَ أَقْوَالُ: أَحَدُهَا: الرُّخْصَةُ مُطْلَقًا؛ لِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ {نَهَى عَنْ الذَّهَبِ إِلَّا مَقْطَعًا} وَلَعَلَّ هَذَا الْقَوْلَ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ. وَالثَّانِي: الرُّخْصَةُ فِي السِّتَاحِ فَقَطْ. وَالثَّلَاثُ: فِي السَّيْفِ خَاصَّةً وَفِيهِ وَجْهٌ بِتَحْرِيمِهِ مُطْلَقًا؛ لِحَدِيثِ أَسْمَاءَ {لَا يَبَاحُ الذَّهَبُ وَلَا خَرِيصَةٌ} وَالْخَرِيصَةُ عَيْنُ الْجَرَادَةِ لَكِنَّ هَذَا قَدْ يُحْمَلُ عَلَى الذَّهَبِ الْمَقْرَرِ دُونَ التَّابِعِ ... وَلِهَذَا أُبَيِّحُ - فِي أَحَدِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ - حَلِيَّةَ الْمُنَاطِقَةِ مِنَ الْفِضَّةِ وَمَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ مِنَ لِبَاسِ الْحَرْبِ كَالْخُوْدَةِ؛ وَالْجَوْشَنِ؛ وَالرَّانَ؛ وَحَمَائِلِ السَّيْفِ.

13- قال العثيمين في الشرح الممتع : إذا كانت الساعة مطلية بالذهب، و الذهب فيها مجرد لون فقط فهي جائزة، ولكن لا ينبغي للإنسان أن يلبسها لوجهين:

الوجه الأول: أنه يُساء به الظن أنه لبس ساعة من ذهب؛ لأن الناس لا يدرون. الوجه الثاني: أنه ربما يُقتدى به، فالناس يقتدي بعضهم ببعض. فنقول للإنسان إذا أتته ساعة مطلية بذهب هدية أو نحو ذلك: الأفضل ألا تلبسها، وإن لبستها فلا حرج.

لكن العلماء اشترطوا في المطلية بالذهب ألا يكون للذهب جرم أي: قشرة، بحيث يخرج منه شيء لو حك أو عرض على النار، فأما مجرد اللون فلا بأس. **حكم الذهب المحلق**

يباح الذهب للنساء سواء كان محلقاً أو غير محلق بلا خلاف وهو الراجح خلا لما ذهب إليه الشيخ الألباني فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لها [أتعطين زكاة هذا] قالت لا قال أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار قال فخلعتهما فألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت هما لله عز وجل ولرسوله] (حسنه الألباني : أبي داود) مسكتان : سواران فالحرمة إذن فيما إذا لم يؤد زكاته أو كان للمباهاة والمفاخرة وهو مذهب الجمهور أما مجرد اللبس فمباح

وروى البخاري معلقاً بصيغة الجزم فقال : باب الخاتم للنساء وكان على عائشة خواتيم الذهب

وعن جابر بن عبد الله قال [إن النبي ﷺ قام يوم الفطر فصلى فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب الناس فلما فرغ نبي الله ﷺ نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال وبلال باسط ثوبه تلقي فيه النساء الصدقة تلقي المرأة فتخها ويلقين ويلقين] (صححه الألباني : أبي داود)

وسئل القاسم بن محمد: إن ناسا يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن الأحمرين: المعصفر والذهب فقال [كذبوا والله لقد رأيت عائشة تلبس المعصفرات وتلبس خواتم الذهب] (إسناده حسن: ابن سعد في الطبقات)

وعن عائشة رضي الله عنها قالت قدمت على النبي ﷺ حلية من عند النجاشي أهداها له فيها خاتم من ذهب فيه فص حبشي قالت فأخذه رسول الله ﷺ بعود معرضا عنه أو ببعض أصابعه ثم دعا أمانة ابنة أبي العاص ابنة ابنته زينب فقال [تحلي بهذا يا بنية] (حسنه الألباني: أبي داود)

قال ابن حزم في المحلى: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَرِهَ مَسَّ خَاتَمِ الذَّهَبِ فَلَعَلَّهُ كَرِهَهُ لِقَاطِمَةِ أَيْضًا، وَمَعَ ذَلِكَ حَلَاهُ أُمَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ.

قال البغوي في شرح السنة: وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى إِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ.

وَقِيلَ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ: إِنَّهُ وَعِيدٌ جَاءَ فِيمَنْ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، وَقِيلَ: كَانَ هَذَا فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ تُسَيِّخُ بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال النووي في شرح مسلم: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِبَاحَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ وَأَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِهِ عَلَى الرِّجَالِ.

قال ابن قدامة في المغنى: وَيَبَاحٌ لِلنِّسَاءِ مِنْ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ كُلِّ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلبسِهِ، مِثْلُ السَّوَارِ وَالْخَلْخَالِ وَالْقُرْطِ وَالْخَاتَمِ، وَمَا يَلْبَسْنَهُ عَلَى وُجُوهُهُنَّ، وَفِي أَعْنَاقِهِنَّ، وَأَيْدِيَهُنَّ، وَأَرْجُلِهِنَّ، وَأَذَانِهِنَّ وَغَيْرِهِ

تنبيه

ذهب العلامة الألباني في آداب الزفاف إلى حرمة الذهب المحلق واستدل بما ثبت عن محمد بن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول لابنته [لا تلبسي الذهب إني أخشى عليك الله] (صححه الألباني: آداب الزفاف)

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال [من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار فليحلقه حلقة من ذهب ومن أحب أن يطوق حبيبه طوقا من نار فليطوقه طوقا من ذهب ومن أحب أن يسور حبيبه سوارا من نار فليسوره سوارا من ذهب ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها] (حسنه الألباني: أبي داود)

وعن عائشة أن النبي ﷺ رأى في يد عائشة قلبين ملويين من ذهب فقال [ألقيهما عنك واجعلي قلبين من فضة وصفريها بزعفران] (صححه الألباني: آداب الزفاف)

وعن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال جاءت بنت هبيرة إلى رسول الله ﷺ وفي يدها فتخ فقال كذا في كتاب أبي أي خواتيم ضخام فجعل رسول الله ﷺ يضرب يدها فدخلت على فاطمة بنت رسول الله ﷺ تشكو إليها الذي صنع بها رسول الله ﷺ فانتزعت فاطمة سلسلة في عنقها من ذهب وقالت هذه أهداها إلي أبو حسن فدخل رسول الله ﷺ والسلسلة في يدها فقال يا فاطمة أيعرك أن يقول الناس ابنة رسول الله وفي يدها سلسلة من نار ثم خرج ولم يقعد

فأرسلت فاطمة بالسلسلة إلى السوق فباعتها واشترت بثمنها غلاما فأعتقته فحدث بذلك فقال الحمد لله الذي أنجى فاطمة من النار (صححه الألبانى : النسائى)

قال ابن حزم فى المحلى : إنا أنه ليس فيه البتة تحريم لباسها لها، بل فيه نصا: أنه - عليه الصلاة والسلام - أباح لها ملكها يقيئ لا شك فيه، لأنه جواز بيعها للسلسلة، وجواز للمشتري لها منها شراؤها

قال ابن حزم فى المحلى : وأما قوله - عليه الصلاة والسلام - إذ بلغه بيع فاطمة - رضي الله عنها - السلسلة الذهب وأبنياعها بثمنها غلاما فأعتقته «الحمد لله الذي أنقذ فاطمة من النار» ... فنحن على يقين من أن الله تعالى أنقذها من النار بعثتها للقتال ومن ادعى أنه إنما أنقذها من النار ببيعها السلسلة فقد قفا ما لا علم له به، وقال ما لا دليل له عليه، ولا برهان عنده بصحته، وما ليس في الخبر منه نص، ولا دليل إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث. قلت : كما ثبت عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال «من أعتق رقبة مسلمة، أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار، حتى قرجه بقرجه» (رواه البخارى) وعن عائشة أن رسول الله ﷺ رأى عليها مسكتي ذهب فقال رسول الله ﷺ [ألا أخبرك بما هو أحسن من هذا لو نزعنا هذا وجعلت مسكتين من ورق ثم صفرتهم بزعفران كانتا حسنتين] (صححه الألبانى : النسائى)

وقوله ﷺ [ألا أخبرك بما هو أحسن] لا يفيد التحريم **قال ابن حزم فى المحلى :** وهذا الخبر حجة لنا، لأنه ليس في هذا الخبر: أنه ﷺ نهاها عن مسكتي الذهب، إنما فيه: أنه - عليه الصلاة والسلام - اختار لها غيره - ونحن نقول بهذا.

ثامنا : زينة البيوت

يكره ستر الجدران فعن عائشة أن النبي ﷺ قال «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل» رأيت خراج في عزاته، فأخذت نمطا فسترته على الباب، فلما قدم فرأى النمط، عرقت الكراهية في وجهه، فجدبه حتى هتكه أو قطعه، وقال «إن الله لم يأمرنا أن تكسو الحجارة والطين» قالت فقطعنا منه وسادتين وحشوتهما ليقا، فلم يعب ذلك علي (رواه مسلم)

قال النووى فى شرح مسلم : فاستدلوا به على أنه يمنع من ستر الحيوان وتنجيد البيوت بالثياب وهو منع كراهة تنزيه لا تحريم هذا هو الصحيح وقال الشيخ أبو الفتح نصر المقدسي من أصحابنا هو حرام وليس في هذا الحديث ما يقتضي تحريمه لأن حقيقة اللفظ أن الله تعالى لم يأمرنا بذلك وهذا يقتضي أنه ليس بواجب ولا مندوب ولا يقتضي التحريم تنبيه

يجوز اتخاذ الفرش فى البيوت لما ثبت عن جابر بن عبد الله ، قال: لما

تَزَوَّجْتُ، قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَتَخَذْتَ أُنْمَاطًا؟» قُلْتُ: وَأَتَى لَنَا أُنْمَاطٌ؟ قَالَ «أَمَّا إِنِّهَا سَتَكُونُ» (رواه مسلم)

والأنمط : جمع نمط بفتح النون والميم، وهي ظهر الفراش أو الأغطية التي تكون عليها، ويطلق أيضاً على بساط لطيف له خمل، يجعل على الهودج، وقد يجعل ستراً، قال النووي: والمراد هنا الأول.

(وَأَتَى لَنَا أُنْمَاطٌ؟) أي ومن أين لنا الأنمط، فنحن فقراء، لا نستطيع شراءها. (أَمَّا إِنِّهَا سَتَكُونُ) أي إنك ستقدر على شرائها وتصير غنياً، وتشتريها، وقد كان. (قال جابر وعند امرأتي نمط) أي وتحقق وعد النبي صلى الله عليه وسلم واشترت زوجتي نمطاً، وصار عندنا نمط.

إِتْخَاذُ السَّرِيرِ

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ تَكَرَّرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالُوا: يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، قَالَتْ: لَقَدْ جَعَلْتُمُونَا كَلَا بَا «لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، وَإِنِّي لَبَيِّنُهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَّةُ، فَأُكْرَهُ أَنْ أُسْتَقْبِلَهُ، فَأَنْسَلُ انْسِلَا لَّا» (رواه البخاري)

قال ابن حجر في فتح الباري : قال بن بطال فيه جَوَازُ إِتْخَاذِ السَّرِيرِ وَالنُّومِ عَلَيْهِ وَنَوْمِ الْمَرْأَةِ بِحَضْرَةِ زَوْجِهَا

فِرَاشُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ «فِرَاشُ الرَّجُلِ، وَفِرَاشُ لِمَرْأَتِهِ، وَالثَّلَاثُ لِلضَّيْفِ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ» (رواه مسلم)

قال النووي في شرح مسلم : قَالَ الْعُلَمَاءُ مَعْنَاهُ أَنْ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ فَاتِّخَاذُهُ إِمَّا هُوَ لِلْمُبَاهَاةِ وَالِاخْتِيَالِ وَالِالْتِهَاءِ بِزِينَةِ الدُّنْيَا وَمَا كَانَ بِهِذِهِ الصِّقَّةَ فَهُوَ مَذْمُومٌ وَكُلُّ مَذْمُومٍ يُضَافُ إِلَى الشَّيْطَانِ لِأَنَّهُ يَرْتَضِيهِ وَيُوسَّسُ بِهِ وَيُحَسِّنُهُ وَيُسَاعِدُ عَلَيْهِ وَقِيلَ إِنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِعَيْزِ حَاجَةٍ كَانَ لِلشَّيْطَانِ عَلَيْهِ مَبِيتٌ وَمَقِيلٌ كَمَا أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْمَبِيتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي لَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى صَاحِبُهُ عِنْدَ دُخُولِهِ عِشَاءً وَأَمَّا تَعْدِيدُ الْفِرَاشِ لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى فِرَاشٍ عِنْدَ الْمَرَضِ وَتَحْوِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يِلْزَمُهُ النَّوْمُ مَعَ امْرَأَتِهِ وَأَنَّ لَهُ الْإِنْفِرَادَ عَنْهَا بِفِرَاشٍ وَالِاسْتِدْلَالُ بِهِ فِي هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا وَقْتُ الْحَاجَةِ كَالْمَرَضِ وَغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ كَانَ النَّوْمُ مَعَ الزَّوْجَةِ لَيْسَ وَاجِبًا لَكِنَّهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ وَالصَّوَابُ فِي النَّوْمِ مَعَ الزَّوْجَةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا عَذْرٌ فِي الْإِنْفِرَادِ فَاجْتِمَاعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ أَفْضَلُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِعْلًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي وَاضَبَ عَلَيْهِ مَعَ مُوَاضَبَتِهِ ﷺ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ قِيَامًا مَعَهَا فَإِذَا أَرَادَ الْقِيَامَ لَوْظِيفَتَهُ قَامَ وَتَرَكَهَا فَيَجْمَعُ بَيْنَ وَظِيفَتِهِ وَقَضَاءِ حَقِّهَا الْمَدْبُوبِ وَعَشْرَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ لَا سِيَّمَا إِنْ عَرَفَ مِنْ خَالِهَا حِرْصَهَا عَلَى هَذَا ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ النَّوْمِ مَعَهَا الْجَمَاعُ وَاللَّهُ

أَعْلَمُ

تاسعا : اتخاذ الصور

معنى التصوير

نقل شكل وهيئته بواسطة الرسم أو الالتقاط بالآلة أو النحت وإثبات هذا الشكل على لوحة أو ورقة أو تمثال

حكم التصوير

التصوير محرم وهو ذريعة إلى الشرك وقد حذر النبي ﷺ من التصوير بجميع أنواعه ونهى عنه وتوعد من فعله بأشد الوعيد وأمر بطمس الصور وتغييرها لأن فيها مضاهاة لخلق الله عز وجل الذي صور جميع المخلوقات كما قال تعالى {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ} وقال تعالى {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ}

وعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ» (رواه البخاري)

وعن عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ» (رواه البخاري)

وعَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ أَنَّهُ اشْتَرَى غَلًا مَّا حَجَامًا، فَقَالَ «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ أَكْلَ الرَّبَا وَمُوكَلَّهُ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ» (رواه البخاري)

وعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَقَرٍ، وَقَدْ سَتَرْتُ عَلَى بَابِي دُرْتُوْكَا فِيهِ الْخَيْلُ تَوَاتُ الْأَجْنِحَةُ، فَأَمَرَنِي فَنَزَعْتُهُ» (رواه مسلم)

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي؟ فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً» (رواه مسلم)

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ [تخرج عنق من النار يوم القيامة لها عينان تبصران وأذنان تسمعان ولسان ينطق يقول إني وكلت بثلاثة بكل جبار عنيد وبكل من دعا مع الله إلها آخر وبالمصورين] (صححه الألباني : الترمذي) وعن أبي الهياج قال قال علي رضي الله عنه ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ [لا تدعن قبرا مشرفا إلا سويته ولا صورة في بيت إلا طمسها] (رواه مسلم)

وعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى الصُّورَ فِي الْبَيْتِ لَمْ يَدْخُلْ حَتَّى أَمَرَ بِهَا فُمُحِّيتٌ، وَرَأَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بِأَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ، فَقَالَ «قَاتِلْهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ إِنْ اسْتَقْسَمَا بِالْأَزْلَامِ قَطُّ» (رواه البخاري)

وعن جابر بن عبد الله زعم أن النبي ﷺ [نهى عن الصور في البيت ونهى الرجل

أن يصنع ذلك] (صححه الألبانى : السلسلة الصحيحة)
وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ [إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ
هَذِهِ الصُّوَرَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ] (رواه البخارى)
قال النووى شرح مسلم : مَنْ فَعَلَ الصُّورَةَ لِتُعْبَدَ وَهُوَ صَانِعُ الْأَصْنَامِ وَتَحْوِهَا
فَهَذَا كَافِرٌ وَهُوَ أَشَدُّ عَذَابًا وَقِيلَ هِيَ فِيمَنْ قَصَدَ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْحَدِيثِ مِنْ
مُضَاهَاةِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَاعْتَقَدَ ذَلِكَ فَهَذَا كَافِرٌ لَهُ مِنْ أَشَدِّ الْعَذَابِ مَا لِلْكَفَّارِ
وَيَزِيدُ عَذَابُهُ بِزِيَادَةِ قُبْحِ كُفْرِهِ فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الْعِبَادَةَ وَلَا الْمُضَاهَاةَ فَهُوَ
فَاسِقٌ صَاحِبُ ذَنْبٍ كَبِيرٍ وَلَا يَكْفُرُ كَسَائِرِ الْمَعَاصِي

أقسام الصور

تنقسم الصورة إلى :

- 1- صورة مؤقتة : كالصورة فى المرأة
- 2- وصورة دائمة : لا تزول مثل التماثيل والنقش على الحوائط والثياب وغيرها

وهذه الدائمة تنقسم إلى قسمين :

- أ- ذات ظل : وهى التى يكون لها ملمسا وبروزا كالتماثيل
 - ب- لا ظل لها : مثل النقش والرقم
- والتحريم الوارد إنما هو على الصور الدائمة سواء كانت ذات ظل أو لا ظل لها
وأما الصور المؤقتة كصورة المرأة فلا يدخلها التحريم وهو مذهب الجمهور
من الشافعية والحنابلة والحنفية وهو الراجح
أما المالكية فقالوا بتحريم ما له ظل وكراهة ما لا ظل له
وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [لَمَّا رَأَى الصُّورَ فِي الْبَيْتِ لَمْ
يَدْخُلْ حَتَّى أَمَرَ بِهَا فُمُحِّيتٌ] (رواه البخارى) وفيه تحريم ما لا ظل له من
الصور لأنه لا يمحى إلا ما كان مرسوما غير مجسم
وعن أسامة بن زيد قال: دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صورا، قال:
فدعا بدلو من ماء، فأتيته به، فجعل يمحوها ويقول [قاتل الله قوما يصورون
ما لا يخلقون] (صححه الألبانى : السلسلة الصحيحة) وفيه دلالة على تحريم
الصور الغير مجسمة

وعن عائشة، قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُتَسَرِّةٌ بِقِرَامٍ فِيهِ صُورَةٌ،
فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاولَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، ثُمَّ قَالَ «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ
الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ ﷻ» (رواه مسلم)
ووجه الدلالة من الحديث أنه أمر بالستر أن يقطع ومعلوم أن الستر فيه صور
منقوشة وليست مجسمة

قال ابن حجر فتح البارى : قَالَ بَطَّالٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ
يَنْقُضُ الصُّورَةَ سَوَاءً كَانَتْ مِمَّا لَهُ ظِلٌّ أَمْ لَا وَسَوَاءً كَانَتْ مِمَّا تَوَطَّأُ أَمْ لَا سَوَاءً

في الثِيَابِ وَفِي الْحِيطَانِ وَفِي الْقُرْشِ وَالْأُورَاقِ وَغَيْرِهَا.
قال النووي في شرح مسلم: وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ إِنَّمَا يَنْهَى عَمَّا كَانَ لَهُ ظِلٌّ وَلَا
 بِأَسْ بِالصُّورِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا ظِلٌّ وَهَذَا مَذْهَبٌ بَاطِلٌ فَإِنَّ السُّنَنَ الَّتِي أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ
 الصُّورَةَ فِيهِ لَا يَشْكُ أَحَدٌ أَنَّهُ مَذْمُومٌ

قال الشيخ محمد بن إبراهيم في الدرر السنية: الدليل الأول: أن أحاديث
 الرسول ﷺ عامة، ومن ادعى التفرقة فعليه الدليل.

الدليل الثاني: أن العلة في مضاهاة خلق الله موجودة في المسجد وغيره.
 الدليل الثالث: أحاديث عائشة في شأن قرامها ظاهرة الدلالة، في عدم الفرق
 فيما له ظل، وفيما لا ظل له.

الدليل الرابع: علة الافتتان موجودة في المسجد وغيره، سواء كانت العلة
 عبادة أو غيرها.

الدليل الخامس: حديث علي حين بعثه عليه السلام "أن لا يدع قبراً مشرفاً إلا
 سواه، ولا صورة إلا طمسها" فقله عليه السلام (إلا طمسها) ظاهر الحديث
 العموم، بل هو في التي لم تكن مجسدة أصرح، لأنه لم يقل أن لا تدع صورة إ
 لا كسرتها، أو أزالتها.

الدليل السادس: حديث علي لما بعث عليه السلام الرجل إلى المدينة، أن لا
 يدع فيها صورة إلا لطخها، صريح في التي لم تكن مجسدة، فالطمس لا يزيل
 المسجد؛ وأيضاً الرسول عليه السلام فرق بين الكسر واللطخ.

الدليل السابع: حديث أسامة، حيث دعا عليه السلام بدلو من ماء فجعل
 يمحوها وجه الدلالة: أنها لو كانت مجسدة لم يزلها الماء، وهذا معروف لدى
 كل عاقل مريد للحق

الدليل الثامن: حديث الفضل بن العباس، والحجة فيه كالذي قبله.

الدليل التاسع: حديث صفية، وحديث الفضل الآخر: لما جاء بماء زمزم إلى
 الرسول ﷺ أمر بثوب قبل بالماء، فأمر بطمس الصور ومن المعروف والمتقرر:
 أنها لو كانت مجسدة لم يزلها الماء القليل الموجود في الثوب.

يوضحه: أن الصور الموجودة في الكعبة على جدرانها، معمولة بالنقوش والأ
 صباغ، بدليل ما قاله أحمد تيمور باشا، في كتابه "التصوير عند العرب" قال
 فيه: وكان التصوير على الجدران معروفاً عند العرب في الجاهلية والإسلام،
 وكانت الكعبة المكرمة مصورة الجدران، فلما فتحت مكة أزيلت تلك الصور.

الدليل العاشر: حديث شيبه حين أمره عليه السلام بإزالتها، واقترح عليه من
 حضر أن يطلاها بزعفران، وهذا واضح، فلو كانت مجسدة لم يكتف بذلك.

الدليل الحادي عشر: معلوم أنه ﷺ نهى عن إضاعة المال، فلو كانت الصورة التي
 لم تكن مجسدة مباحة، لم يأمر عليه السلام بإتلافها، وإتلاف ما هي فيه أو
 إفساده.

قال الخطابي في معالم السنن : وأما الصورة فهي كل صورة من ذوات الأرواح كانت لها أشخاص منتصبية أو كانت منقوشة في سقف أو جدار أو مصنوعة في نمط أو منسوجة في ثوب أو ما كان فإن قضية العموم تأتي عليه فليجتنب

قال العثيمين في الشرح الممتع : والتصوير أنواع ثلاثة: النوع الأول: تصوير ما يصنعه الآدمي، فهذا جائز؛ مثل: أن يُصوّرَ إنسانٌ سيارَةً النوع الثاني: أن يُصوّرَ ما لا روح فيه مما لا يخلقه إلا الله؛ وفيه حياة، إلا أنها ليست نفساً، كتصوير الأشجار والزرّوع، وما أشبه ذلك فجمهور أهل العلم: أن ذلك جائز لا بأس به النوع الثالث: أن يُصوّرَ ما فيه نفسٌ من الحيوان مثل: الإنسان والبعير والبقر والشاة والأرانب وغيرها، فهذه اختلف السلف فيها فمنهم من قال: إنها حرام إن كانت الصورة مُجسّمة؛ بأن يصنع تمثالا ً على صورة إنسان أو حيوان، وجائزة إن كانت بالتلوين، أي: غير مجسّمة.

ومنهم من قال وهم الجمهور - وهو الصحيح -: إنها محرّمة سواء كانت مجسّمة، أم ملوّنة فالذي يخطئ بيده ويصنع صورة كالذي يعملها ويصنعها بيده ولا فرق

مسائل :

- 1- قال العثيمين في القول المفيد : إذا صور الإنسان لا مضاهاة لخلق الله، ولكن صور عبثا، يعني: صنع من الطين أو من الخشب أو من الأحجار شيئا على صورة حيوان وليس قصده أن يضاهي خلق الله، بل قصده العبث أو وضعه لصبي ليهده به، فهل يدخل في هذا الحديث؟
فالجواب: نعم، يدخل في هذا الحديث؛ لأنه خلق كخلق الله، ولأن المضاهاة لا يشترط فيه القصد، وهذا هو سر المسألة، فمتى حصلت المضاهاة ثبت حكمها
 - 2- صناعة الصور المجسمة محرمة عند الجمهور حتى لو كانت من مادة لا تبقى كثيرا كصناعتها من الحلوى أو الطين أو ما يسرع إليه الفساد وهو مذهب الحنفية وجمهور المالكية والشافعية وهو الظاهر من مذهب الحنابلة
 - 3- يجوز أن تتخذ الصور على سبيل الإهانة كالتى تستخدم فى الفرش و السجاجيد إذا كانت توطأ وتمتهن دون أن تعلق وهو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين فعن عائشة، أنه كان لها ثوبٌ فيه تصاويرٌ، ممّودٌ إلى سهوة، فكان النبي ﷺ يُصلي إليه فقال «أخريه عني» قالت «فأخرته فجعلته وسائد» (رواه مسلم)
- وعن عائشة، قالت: كان لنا سترٌ فيه تمثال طائر، وكان الداخل إذا دخل استقبله، فقال لي رسول الله ﷺ «حوّلي هذا، فإنّي كلما دخلت قرأيتُهُ ذكرتُ الدّنيا» (رواه مسلم)

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ وَقَدْ سَتَرْتُ ثَمَطًا فِيهِ تَصَاوِيرُ، فَنَحَاهُ» فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ. (رواه مسلم)

وَعَنْ أَبِي طَلْحَةَ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ» قَالَ بُسْرُ: ثُمَّ اشْتَكَى زَيْدٌ، فَعُدَّتَاهُ، فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ، فَقُلْتُ لِعَبِيدِ اللَّهِ، رَبِيبِ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَلَمْ يُخْبِرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورِ يَوْمَ الْا... وَل؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعَهُ حِينَ قَالَ «إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ» (رواه البخاري)

قال الألباني في آداب الزفاف : (إلا رقما في ثوب) فمعناه: في ثوب ممتهن غير معلق كما أفاده حديث عائشة هذا فإنه صريح في أن الملائكة لا تدخل البيت ما دام فيه صورة معلقة بخلاف ما إذا كانت ممتهنة كما أفاده قولها (فقد رأيته متكئا على إحداها وفيه صورة) فهذه الصورة هي التي لا تمنع من دخول الملائكة فحديث عائشة مفصل فهو يخص حديث أبي طلحة فلا يجوز الأخذ بعمومه

قال ابن حجر في فتح الباري : وَقَالَ بَنُ الْعَرَبِيِّ حَاصِلُ مَا فِي اتِّخَاذِ الصُّورِ أَتَهَا إِنْ كَانَتْ ذَاتُ أَجْسَامٍ حَرَّمَ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَتْ رَقْمًا فَأَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ الْأَوَّلُ يَجُوزُ مُطْلَقًا عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ الثَّانِي الْمَنْعُ مُطْلَقًا حَتَّى الرَّقْمُ الثَّلَاثُ إِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ بَاقِيَةَ الْهَيْئَةِ قَائِمَةً الشَّكْلُ حَرَّمَ وَإِنْ قُطِعَتِ الرَّأْسُ أَوْ تَفَرَّقَتِ الْأَجْزَاءُ جَازَ قَالَ وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ الرَّابِعُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُمْتَنَهُ جَازَ وَإِنْ كَانَ مُعْلَقًا لَمْ يَجْزِ

4- يستثنى من ذلك أيضا لعب الأطفال للبنات وللبنين ولكن يلاحظ أن تصنع هذه اللعب بطريقة لا تكون مفتنة مثيرة للغرائز فعَنْ عَائِشَةَ، أَتَهَا كَانَتْ تَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: وَكَانَتْ تَأْتِينِي صَوَاحِبِي فُكْنٌ يَنْقَمِعْنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ «فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَرِّبُهُنَّ إِلَيَّ» (رواه مسلم)

قال ابن حجر في فتح الباري : وَاسْتَدْلَ بِهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ صُورِ الْبَنَاتِ وَاللَّعِبِ مِنْ أَجْلِ لَعِبِ الْبَنَاتِ بِهِنَّ وَخُصَّ ذَلِكَ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِ الصُّورِ وَبِهِ جَزَمَ عِيَاضٌ وَتَقْلَهُ عَنْ الْجُمْهُورِ وَأَنَّهُمْ أَجَازُوا بَيْنَ اللَّعِبِ لِلْبَنَاتِ لِتَدْرِيبِهِنَّ مِنْ صِقْرِهِنَّ عَلَى أَمْرِ بَيُوتِهِنَّ وَأَوْلَادِهِنَّ

5- صورة ما لا روح فيه لا يشملها النهي فعن ابن عباس قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ، بِكُلِّ صُورَةٍ صَوْرَهَا، نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ» وَقَالَ «إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَاصْنَعِ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ» (رواه مسلم)

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كَلَّفَ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» (رواه مسلم) فخص النهي بذات الأرواح

قال العثيمين فى القول المفيد: أن يكون التصوير لما لا روح فيه، وهذا على نوعين:

النوع الأول: أن يكون مما يصنعه الآدمي، فهذا لا بأس به بالاتفاق؛ لأنه إذا جاز الأصل جازت الصورة، مثل أن يصور الإنسان سيارته، فهذا يجوز؛ لأن صنع الأصل جائز، فالصورة التي هي فرع من باب أولى.

النوع الثاني: ما لا يصنعه الآدمي، وإنما يخلقه الله؛ فهذا نوعان: نوع نام، ونوع غير نام، فغير النامي، كالجبال، والأودية، والبحار، والأنهار، فهذه لا بأس بتصويرها بالاتفاق، أما النوع الذي ينمو، فاختلف في ذلك أهل العلم، فجمهور أهل العلم على جواز تصويره

وذهب بعض أهل العلم من السلف والخلف إلى منع تصويره، واستدل بأن هذا من خلق الله عز وجل والحديث عام «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي» 6- إذا غيرت معالم الصورة بأن قطعت رأسها جاز اقتناؤها فعن ابن عباس قال «الصورة الرأس فإذا قطع الرأس فلا صورة» (صححه الألبانى : صحيح الجامع)

وعن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ [أتاني جبريل عليه السلام فقال لي أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتين منبوذتين توطآن ومر بالكلب فليخرج ففعل رسول الله ﷺ وإذا الكلب لحسن أو حسين كان تحت نضد لهم فأمر به فأخرج] (صححه الألبانى : أبى داود)

قال البغوى فى شرح السنة : وفيه دليل على أن موضع التصوير إذا تقصّر حتى ينقطع أو صاله، جاز استعمله.

7- يجوز استخدام الإنسان الآلى بشرط أن يكون مقطوع الرأس فإن كان غير مقطوع الرأس فيحرم استخدامه

8- الراجح عدم الاحتفاظ بالصور للذكرى ويجوز الاحتفاظ بالصور التى تستخدم للضرورة

9- يحرم تعليق صور ذوات الأرواح فى بيوت الله تعالى لما فى ذلك من التشبه بعباد الصور والأوثان ولعموم الأدلة المحرمة لاتخاذ الصور وأن الملا ئكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة

10- يجوز التصوير إذا كانت هناك ضرورة تبيحه كالتصوير من أجل التعليم كما يجوز استخدامها فى المجال الأمنى وكشف الجرائم ومراقبة السير و الحوادث

قال الألبانى فى آداب الزفاف : وإن كنا نذهب إلى تحريم التصوير بنوعيه

جازمين بذلك فإننا لا نرى مانعا من تصوير ما فيه فائدة محققة دون أن يقترب بها ضرر ما ولا تيسر هذه الفائدة بطريق أصله مباح مثل التصوير الذي يحتاج إليه في الطب وفي الجغرافيا وفي الاستعانة على اصطيات المجرمين والتحذير منهم ونحو ذلك فإنه جائز بل قد يكون بعضه واجبا في بعض الأحيان والدليل على ذلك حديثان:

الأول: عن عائشة أنها كانت تلعب بالبناات فكان النبي ﷺ يأتي لي بصواحيبي يلعبن معي. أخرجه البخاري ومسلم

وسياتي حديث آخر لها في اتخاذها فرسا له جناحان من رقاع.

الثاني: عن الربيع بنت معوذ قالت: أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأ مصار [التي حول المدينة] من أصبح مفطرا فليتم بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم قالت: فكنا نصوم ونصوم صبياننا [الصغار منهم إن شاء الله ونذهب إلى المسجد] ونجعل لهم اللعبة من العهن [فنذهب به معنا] فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذاك حتى يكون الإفطار

قال الشيخ الألباني: الأطباء -مثلا - فإنهم قد يضطرون لتصوير صورة شخص لتشخيص مرضه مثلا ، وكتصوير بعض الفئات الحكومية لبعض الأشخاص المعروفين بالإجرام؛ بالسرقة، أو بالنهب، أو بالسلب، أو بنحو ذلك؛ لا تخاذ ذلك وسيلة للقضاء على الجريمة. فما دار حول هذا النوع من الصور جاز استعمالها، وإلا لم يجز (فتوى منشورة على الشبكة)

تنبيه

ليعلم أن انتشار صور الجرائم تجرئ على انتشار الجريمة

11- ورد في فتاوى اللجنة الدائمة سؤال : ما موقف المسلم من الصور التوضيحية التي في الكتب الدراسية، والكتب العلمية والمجلات الإسلامية النافعة، مع أنه لا بد من وجود هذه الصور للتوضيح وتقريب الفهم .

الجواب: تصوير ذوات الأرواح حرام مطلقا؛ لعموم الأحاديث التي وردت في ذلك وليست ضرورية للتوضيح في الدراسة، بل هي من الأمور الكمالية لزيادة الإيضاح، وهناك غيرها من وسائل الإيضاح يمكن الاستغناء بها عن الصور في تفهيم الطلاب والقراء، وقد مضى على الناس قرون وهم في غنى عنها في التعليم والإيضاح وصاروا مع ذلك أقوى منا علما وأكثر تحصيلًا ، وما ضرهم ترك الصور في دراستهم، ولا نقص من فهمهم لما أرادوا ولا من وقتهم وفلسفتهم في إدراك العلوم وتحصيلها، وعلى هذا لا يجوز لنا أن نرتكب ما حرم الله من التصوير لظننا أنه ضرورة، وليس بضرورة لشهادة الواقع بالاستغناء عنه قرونا طويلة .

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم .

الرئيس: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

نائب رئيس اللجنة: عبد الرزاق عفيفي.

عضو: عبد الله بن غديان

12- الصور النصفية (تماثيل عروض الملابس) كأن يكون بدن بلا رأس أو رأس بلا بدن تجوز إذا قطعت من أعلاها يعنى قطع رأسها وأما ما قطع من أسفلها وبقي رأسها فهي غير جائزة وهو مذهب الشافعية لأن الرأس تعد صورة

وذهب المالكية والحنابلة إلى الجواز

قال ابن حجر في فتح الباري : وفي هذا الحديث ترجيح قول من ذهب إلى أن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول المكان التي تكون فيه باقية على هيئتها مرتفعة غير مُمْتَهَنَةٍ فأما لو كانت مُمْتَهَنَةً أو غير مُمْتَهَنَةٍ لَكُنْهَا غَيَّرَتْ مِنْ هَيْئَتِهَا إِمَّا بِقَطْعِهَا مِنْ نِصْفِهَا أَوْ بِقَطْعِ رَأْسِهَا فَلَا امْتِنَاعَ

حكم التصوير الفوتوغرافي

ذهب أكثر العلماء إلى التحريم إلا ما دعت إليه الحاجة والضرورة كصورة الهوية وجواز السفر وهو مذهب الشيخ ابن باز والألباني وبه أفتت اللجنة الدائمة وهو الراجح

وذهب الشيخ العثيمين إلى الجواز لأنه مجرد حبس للظل

وفي موقع الشيخ ابن باز رحمه الله سئل : ما حكم تجميع الصور

الفوتوغرافية لذوات الأرواح للذكرى؟

فقال : لا يجوز جمع صور ذوات الأرواح للذكرى، بل يجب إتلافها؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال لعلي رضي الله عنه (لا تدع صورة إلا طمستها) ولما ثبت في حديث جابر عند الترمذي وغيره أن النبي ﷺ نهى عن الصورة في البيت، وأن يصنع ذلك. فجميع الصور التي للذكرى تتلف بالتمزيق أو الإحراق، وإنما يحتفظ بالصورة التي لها ضرورة، كالصورة التي في التابعية، وما أشبه ذلك مما يكون هناك ضرورة لحفظه، وإلا فالواجب إتلافها.

قال الشيخ الألباني : أما الذين يستعملون الصور فلمهم حالتان: الحالة الأولى، وهي العامة: أنه لا يجوز لهم أن يستعملوا الصور بكل أنواعها وأشكالها ما دامت من ذوات الأرواح. أما الكلية التي ذكرتها، فهي سواء كانت يدوية، أو كانت فوتوغرافية، أو كانت بالفيديو، هذه الصور كلها لا يجوز للمسلم أن يستعملها. (فتوى منشورة على الشبكة)

قال الألباني في آداب الزفاف : وقريب من هذا تفريق بعضهم بين الرسم باليد وبين التصوير الشمسي بزعم أنه ليس من عمل الإنسان! وليس من عمله فيه إلا إمساك الظل فقط! كذا زعموا أما ذلك الجهد الجبار الذي صرفه المخترع لهذه الآلة حتى استطاع أن يصور في لحظة ما لا يستطيعه في ساعات فليس من عمل الإنسان عند هؤلاء! وكذلك توجيه المصور للآلة

وتسديدها نحو الهدف المراد تصويره وقبيل ذلك تركيب ما يسمونه بالفلم ثم بعد ذلك تحميضه وغير ذلك مما لا أعرفه فهذا أيضا ليس من عمل الإنسان عند أولئك أيضا! وقد تولى بيان كيف يتم التصوير الشمسي الأستاذ أبو الوفاء درويش في رده على فضيلة الشيخ محمد إبراهيم مفتي الديار السعودية وخلاصته أنه لا بد للمصور من أن يأتي بأحد عشر نوعا من الأفعال حتى تخلق الصورة ... وثمره هذا التفريق عندهم أنه يجوز تعليق صورة رجلا مثلا في البيت إذا كانت مصورة بالتصوير الشمسي ولا يجوز ذلك إذا كانت مصورة باليد! ولو أن مصورا صور هذه الصور اليدوية بالآلة جاز تعليقها أيضا عندهم فهل رأيت أيها القارئ جمودا على ظواهر النصوص مثل هذا الجمود؟ ... هؤلاء المبيحون للتصوير الشمسي جمدوا على طريقة التصوير التي كانت معروفة في عهد النهي عنه ولم يلحقوا بها هذه الطريقة الجديدة من التصوير الشمسي مع أنها تصوير لغة وشرعا وأثرا وضررا كما يتبين ذلك بالتأمل في ثمرة التفريق المذكور آنفا.

لقد قلت لأحدهم منذ سنين: يلزمكم على هذا أن تبيحوا الأصنام التي لا ننحت نحتا وإنما بالضغط على الزر الكهربائي الموصول بآلة خاصة تصدر عشرات الأصنام في دقائق كما هو معروف بالنسبة للعب الأطفال ونحوها من تماثيل الحيوانات فما تقول في هذا؟ فبهت

سئل الشيخ صالح الفوزان: فضيلة الشيخ وفقكم الله يقول: بعض الناس يقول إن التصوير بالآلات الحديثة لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟

فقال: لكن حديثه عام يقول لكل من يأتي إلى يوم القيامة، ما قال من صور باليد أو بالقلم أو بالصناعة قال (كل مصور في النار) بأي وسيلة .. بأي وسيلة. نعم (فتوى منشورة على الشبكة)

قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في حكم تصوير ذوات الأرواح: تحت حديث جابر، قال: كان في الكعبة صور، فأمر النبي ﷺ عمر بن الخطاب أن يمحوها، فقبل عمر ثوبا ومحاها به فدخلها رسول الله ﷺ وما فيها منها شيء. **فقال الشيخ مقبل:** في قوله (قبل عمر ثوبا ومحاها) دليل على تحريم عموم الصور من ذوات الأرواح، فوتوغرافية أو غيرها

قال الشيخ حمود التويجري في إعلان النكير على المفتونين بالتصوير: ومن الشبه الباطلة أيضا قول بعض العصريين أن المحرم التصوير المنقوش باليد فأما المأخوذ بالآلة الفوتوغرافية فلا. وهذه الشبهة من أغرب الشبه وفيها دليل على حماقة قائلها وكثافة جهله.

ومثلها لا يحتاج إلى جواب لظهور بطلانها لكل عاقل فضلا عن له أدنى علم ومعرفة. ولو قال قائل أنه لا يحرم من الخمر إلا ما اعتصر بالأيدي فقط

فأما ما اعتصر بالآلات المعدة للاعتصار فلا يحرم وإن كان أشد إسكاراً مما اعتصر بالأيدي لما كان بين قوله وبين قول صاحب هذه الشبهة فرق لأن كلا منهما قد حرم شيئاً وأباح ما هو أعظم من جنسه وما هو أولى بالتحريم والمنع مما حرمه

وقد ذكرت قريباً أن علة تحريم التصوير هي المضاهاة بخلق الله تعالى كما يدل على ذلك حديث أبي هريرة وحديث عائشة رضي الله عنهما وهذه العلة تشمل كل تصوير سواء كان منقوشاً بالأيدي أو مأخوذاً بالآلة الفوتوغرافية وكلما كان التصوير أقرب إلى مشابهة الحيوانات فهو أشد تحريماً لما فيه من مزيد المضاهاة بخلق الله تعالى.

ولا يخفى على عاقل أن التصوير الفوتوغرافية هو الذي يطابق صور الحيوانات غاية المطابقة بخلاف التصوير المنقوش بالأيدي فإنه قد لا يطابقها من كل وجه وعلى هذا فيكون التصوير بالآلة الفوتوغرافية أشد تحريماً من التصوير المنقوش بالأيدي والله أعلم

حكم اقتناء الصور

قال العثيمين في القول المفيد : فإن اقتناء الصور على أقسام :

القسم الأول: أن يقتنيها لتعظيم المصور، لكونه ذا سلطان أو جاه أو علم أو عبادة أو أبوة أو نحو ذلك، فهذا حرام بلا شك، ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه هذه الصورة؛ لأن تعظيم ذوي السلطة باقتناء صورهم تلم في جانب الربوبية، وتعظيم ذوي العبادة باقتناء صورهم تلم في جانب الألوهية.

القسم الثاني: اقتناء الصور للتمتع بالنظر إليها أو التلذذ بها، فهذا حرام أيضاً، لما فيه من الفتنة المؤدية إلى سفاسف الأخلاق.

القسم الثالث: أن يقتنيها للذكرى حناناً وتلطفاً كالذين يصورون صغار أولادهم لتذكيرهم حال الكبر، فهذا أيضاً حرام للحقوق الوعيد به في قوله ٢ «إن الملائكة لا تدخل بيتاً في صورة»

القسم الرابع: أن يقتني الصور لا لرغبة فيها إطلاقاً، ولكنها تأتي تبعاً لغيرها، كـ التي تكون في المجلات والصحف ولا يقصدها المقتني، وإنما يقصد ما في هذه المجلات والصحف من الأخبار والبحوث العلمية ونحو ذلك، والظاهر أن هذا لا بأس به؛ لأن الصور فيها غير مقصودة، لكن إن أمكن طمسها بلا حرج ولا مشقة، فهي أولى.

القسم الخامس: أن يقتني الصور على وجه تكون فيه مَهانة ملقاة في الزبل، أو مفترشة، أو موطوءة، فهذا لا بأس به عند جمهور العلماء، وهل يلحق بذلك لباس ما فيه صورة لأن في ذلك امتهاناً للصورة ولا سيما إن كانت الملابس داخلية؟

الجواب: نقول: لا يلحق بذلك، بل لباس ما فيه الصور محرم على الصغار و

الكبار، ولا يلحق بالمفروش ونحوه، لظهور الفرق بينهما، وقد صرح الفقهاء رحمهم الله بتحريم لباس ما فيه صورة، سواء كان قميصاً أو سروالاً أم عمامة أم غيرها.

وقد ظهر أخيراً ما يسمى بالحفائظ، وهي خرقة تلف على الفرجين للأطفال و الحائض لئلا يتسرب النجس إلى الجسم أو الملابس، فهل تلحق بما يلبس أو بما يمتهن؟

هي إلى الثاني أقرب، لكن لما كان امتهاناً خفياً وليس كالمفترش والموطوء صار استحباب التحرز منها أولى.

القسم السادس: أن يلجأ إلى اقتنائها إلجاء، كالصور التي تكون في بطاقة إثبات الشخصية والشهادات والدراهم فلا إثم فيه لعدم إمكان التحرز منه، وقد قال الله تعالى {وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} (الحج:78)

حكم الفيديو

في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد :

س : قرأت كتابكم في تحريم الصور وأريد أن أسأل بهذا الصدد : فطالما أنكم أفتيتم بتحريم التصوير فإنه يوجد نوع آخر حديث من التصوير وهو ما نشاهده في التلفزيون والفيديو وغيرهما من الأشرطة السينمائية ، حيث تكون صورة الشخص كما يقولون حسية ويحتفظ بها لزمان طويل، فما هو حكم هذا النوع من التصوير؟

جـ - : الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه وبعد: حكم التصوير يعم ما ذكرت. وبالله التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء :

الرئيس : عبد العزيز بن عبد الله بن باز

نائب الرئيس : عبد الرزاق عفيفي

عضو : عبد الله بن غديان.

عضو : عبد الله بن قعود.

قال العلامة مقبل بن هادي الوادعي في حكم تصوير ذوات الأرواح : ومنكر

عظيم أن يقوم المحاضر في المساجد يحاضر الناس والمصورة أي الكاميرا موجهة إليه ... والبث المباشر (أي النقل الحي) داخل في التحريم فهو يعتبر صورة والناس يسمونها صورة فهي محرمة

قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي عندما طلب منه أحد الإخوة أن يجعل له

محاضرة يكون فيها التصوير بالفيديو!

فقال له الشيخ ربيع : لماذا بالفيديو؟!

قال الأخ : حتى ننشر العلم والدعوة بالفيديو والصورة يا شيخ!

فقال له الشيخ ربيع: والله - يا إبنى إن هذه الدعوة انتشرت بدون فيديو و لكنها انتشرت بفضل الله ثم الصحابة ومن تبعهم بإحسان وبإخلاص رجالها وجهادهم في سبيل ثورتها ... وإتنا والله - نرى أن هذه الدعوة قد تقلصت منذ أن ظهرت هذه الفيديوهات وهذه الوسائل اهـ. (مقال أبي إسحاق و المنشور عبر شبكة سحاب السلفية)

والحمد لله رب العالمين